



مجلة الليبية للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجامعة الليبية للعلوم
الإنسانية و التطبيقية



الإصدار الرابع - 2017



قائمة محتويات العدد الرابع

أثر جودة الخدمات على رضا العملاء

(دراسة ميدانية على شركة المدار الجديد للاتصالات)

أ. أحمد عبد الرحمن عطية
عضو هيئة تدريس متوازن
مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد على رضا العملاء، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (372) مفردة تم اختيارها عشوائياً. وزعت عليهم أداة الدراسة (الاستبيان) لتحقيق أهداف الدراسة بعد تحكيم هذه الأداة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن إجمالي جودة الخدمات كانت منخفضة وإن رضا العملاء كان منخفضاً وإن جودة الخدمات تؤثر على رضا العاملين بنسبة مقدارها (25%)، وأوصى الباحث بضرورة ضرورة الاهتمام بشكاوى العملاء وإيجاد الحلول التي ترضي العملاء والأخذ بنظر الاعتبار المقترنات المهمة من قبل العملاء وكذلك وضع الحلول الناجعة لمشكلة معاناة الاتصال في أوقات الذروة ، والعمل على توفير تغطية شبكة المدار في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات وبصورة مستمرة وتحديث خدمة الانترنت على شبكة المدار وضمان سرعة تحميل مناسبة تحقق رضا العملاء.

المقدمة :

تعود نشأة الجودة في اليابان إلى أوائل القرن العشرين حيث تم تطبيق الجودة على المؤسسات الصناعية في اليابان بعد أن لاقت نجاحاً كبيراً، وكانت أمريكا من أول الدول التي طبقت الجودة تلتها الدول الغربية التي طبقتها على القطاع الصحي، فالجودة يرجع تاريخها إلى سنة 2000 ق. م إلى قانون حمورابي فقد جمع في هذا القانون بين الجودة وتكلفة الرعاية الصحية.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد شملت كتب الحضارة المصرية القديمة عدداً من المعايير للممارسات الطبيعية حيث اعتبر أي انحراف عن هذه المعايير جريمة يعاقب عليها القانون، ثم جاء أرسسطو في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ووضع معايير لتطبيق الجودة، وذكرت الجودة في الحضارات الإغريقية والرومانية والصينية أما في الحضارة العربية الإسلامية فثمة نصوص من القرآن الكريم والأحاديث النبوية تنص على الاهتمام بالجودة من خلال ترسیخ عدد من المبادئ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- أ. مبدأ الشورى.
- بـ- مبدأ حرية الإنسان.
- تـ- مبدأ التعاون والتكميل بين أبناء المجتمع.
- ثـ- مبدأ احترام العلم والعمل.

جـ- مبدأ شمولية التوجيهات الإسلامية لكل جانب من جوانب الحياة.

لقد دعا الإسلام للشورى التي يعني اتحاد القرارات إزاء المشكلات من خلال التشاور مع أبناء المجتمع (عشوني، 2007: 19-20).

قال الله تعالى "فاغفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر".

وكان رسول الله صلي الله عليه وسلم يحث أصحابه على إتقان العمل حيث يقول "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه".

إن التربية الإسلامية تحدّر في نفس المؤمن الرقابة الذاتية النابعة من الواقع الداخلي بحيث يمارس المؤمن إتقان عمله دون خوف من أحد أو طمع وإنما مرد ذلك إلى تقوى الله وخشيته.

أهمية إدارة الجودة :

بادرت جُل الشركات والمنشآت بتطبيق برنامج الجودة النوعية، وذلك من أجل تحسين جودة أدائها والمحافظة على سمعة الشركات بإدارتها من خلال الاهتمام باستخدام برنامج فعال ومدروس لتحسين مستوى العاملين من خلال تقييم ثم تقويم موضوعي مستمر لهم مع معالجة كافة ما يعترضهم من عراقيل. إن الأخذ بنظام إدارة الجودة يسهل على الشركة أو المنشأة التعرف على جانب هدر الوقت والمشاكل الناتجة عن القدرات الذهنية والمادية حتى يتسعى التخلص من تبعاتها، كما أن نظام الجودة يُعدّ نظاماً تحفيزياً يعطي صلاحيات للعاملين ويحثهم على المزيد من العطاء إضافةً لذلك يساعد هذا النظام العاملين في الوصول إلى تحديد مفهوم الجودة وتلبية ما يحتاجه العميل وإشباع متطلباته ورغباته.

إن المهمة المرجوة من إدارة الجودة أن تسعى إلى تحقيق الهدف العام من وجودها حيث تعمل دائماً على إقامة ودعم دليل عملي يرسخ وجود مجموعة من البرامج تضم آليات فعالة واكتشاف العراقيل والمشكلات التي تعيق تنفيذ هذه البرامج والوصول إلى حلها، كذلك التحري عن المشكلات التي قد تقع في المستقبل، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وبالتالي من أن الإدارة العليا في أي مؤسسة أو شركة تعتبر هي المسئولة بالدرجة الأولى على برنامج الجودة ووسائل تطبيقها علمياً وعن مدى نجاح أو فشل الشركة، إلا أن الجودة مسؤولية تضامنية تهم جميع المسؤولين والموظفين على حد سواء، أي كل العاملين في الشركة تهمهم الجودة فالدفع بالموظفين في كل المستويات وبمختلف التخصصات للتدريب على أساس ومفاهيم الجودة يعمل على مساعدة الشركة في تحسين الجودة وتوفير فوائد ملموسة للموظفين والعملاء على حدا سواء ومن هذه المزايا ذكر منها :-

1- إرضاء العميل : نـ ما تحرص عليه إدارة الجودة هو تقديم خدمات أفضل إلى العميل بحيث تتلاءم مع متطلباته وتوقعاته وبذلك تحوز الشركة على رضا العميل وتزداد الثقة في التعامل بينهم وتحسن سمعة الشركة على مختلف الأصعدة في البيئة المحيطة بهم، مما ي العمل على زيادة تسويق الشركة لانتاجها وزيادة أرباحها.

2- الرفع من معنويات الموظف : هناك جانب رئيسي في إدارة الجودة يتمثل في مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار الذي يخص العمل بأن يتم الدفع بالموظفين على الإسهام في المعلومات والمعارف، وإيجاد الحلول للمشكلات التي قد ت تعرض سير الشركة، وبذلك تخرج الطاقات الكامنة في الموظفين ويشعرن بأنهم جزء لا يتجزأ من المؤسسة(العبدلي، 2007: 25-27).

3- تحسين مستويات الإنتاج : إن الهدف من إدارة الجودة هو تحسين جودة الخدمات للعملاء والاستفادة من مواردها واستخدام النظم الحديثة وتشجيع الإدارة على تقييم وتقويم الجودة الإنتاجية وقياسها حتى تصل إلى أفضل مستوى متوقع منها.

ان نظام إدارة الجودة يهتم بتوفير مجموعة من القواعد والإرشادات التي تخص ضمان الجودة وزيادة الإنتاج والثقة المتبادلة من قبل جميع المستويات في الشركة، وإن الشركات والمؤسسات التي تطبق نظام الجودة الشاملة تسعى إلى تقليل الأخطاء والجهد الضائع وبذلك فإن أي زيادة في الإنتاج يمكن توزيعها على العاملين في الشركة أو توسيع مجال الإنتاج والخدمة) سعيد، 1427: 15-16، السيد، 1990: 159).

أن الخدمات باتت من المظاهر المهمة جداً في أي من بلدان العالم، وما تعطى لها من أهمية قد تفوق أية اهتمامات أخرى في القطاع الاقتصادي، فقد خصصت 90% من الـ 2.7 مليون وظيفة سنوياً لقطاع الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من نصف الناتج القومي الأمريكي يتتأتى حالياً من قطاع الخدمات، والخدمات شكلت 3.777 تريليون دولار سنة 1995 والتي زادت أكثر من 200% منذ سنة 1980، يضاف إلى ذلك أنها تمثل حيزاً بارزاً في التجارة الدولية، وبواقع 200 مليون دولار سنة 1995، والتي جاءت بالمرتبة الأولى بين الصادرات المختلفة(Berkowitz, 1997: 346).

كما أن زيادة الطلب على الخدمات عالمياً وال الحاجة لها يفوق الطلب وال الحاجة على السلع المادية، ما جعل الأمر ينعكس على التوسع في مجال الخدمات، فغالباً ما يقترن الطلب على الخدمة بالاعتبار الزماني وأن جدوى الخدمة وفعاليتها يقترن أيضاً في وقت الطلب عليها واستخدامها، فليس من الممكن استرداد الخدمة إذا ما انقضت الفترة المقرنة بها (الديوه، 2002).

تشير دراسات عديدة إلى أن السنوات المقبلة ستحمل معها كثيراً من التغيرات والتطورات التكنولوجية في قطاع شبكات الاتصالات وانتشار أكبر لخدمات الاتصالات، وزيادة الاعتمادية عليها كخدمة أساسية للاتصال والتواصل، حيث أن المستخدم يهتم بالخدمة المقدمة بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة فيها ومميزاتها الفنية، فمثلاً يريد المستخدم خدمة صوت واضحة دون الاكتئاث بالجبل والتردد الذي يحمل مكالمته الصوتية، ويهمه توفر الشبكة وسرعة الوصول إليها، وينظر إلى خدمات بيانات (data) والمتمثلة بخدمات تصفح الإنترنت (Browsing)، تحميل وتزيل الملفات (FTP/UL/DL)، الفيديو، التطبيقات المستخدمة ... (Applications) الخ ذات جودة عالية وثابتة طيلة فترة استخدامها.

ومن المتوقع أن تشهد أسواق الاتصالات في المنطقة نمواً بمعدل 100% في غضون عامين، لذا يتحتم على شركات الاتصالات في المنطقة أن تبدأ في الاستعداد للارتفاع الهائل في طلبات العملاء، وهذا يعني أن العملاء يتوقعون التواصل مع مزود خدماتهم المفضل بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفعالية، وخصوصاً أولئك العملاء الذين يستخدمون بكثافة الخدمات النوعية ذات القيمة الإضافية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يقاس أداء مراكز المكالمات (call centers) بدقة شديدة، في كل ما يتعلق بالتواصل مع العميل، معتمدين على إجراءات معيارية وبيانات واضحة وملموسة. إن مفهوم قياس الأداء بواسطة معايير كمية لا يزال جديداً على المنطقة، وهذا هو بالضبط ما يلزم نشر الوعي به وبأهمية (رفقي، 2007).

المدار الجديد:

إحدى الشركات التابعة للشركة الليبية القابضة للاتصالات وتقنية المعلومات، تأسست سنة 1996 إفرينجي، كما بدأت الشركة في تقديم خدماتها للجمهور سنة 1997 إفرينجي، تصنف المدار الجديد كأول مشغل للهاتف المحمول في ليبيا. وتبليغ سعة المنظمات الحالية للشركة قرابة (5) مليون خط وتغطي أكثر من 95% من المدن والقرى والواحدات والطرق الصحراوي والحقول النافذية ومعظم مدن وطرق ليبيا، والشركة مُقدمة على تنفيذ مشاريع جديدة لزيادة عدد الخطوط وكذلك توسيع مناطق التغطية.

تم تغيير اسم الشركة من "المدار" إلى شركة "المدار الجديد" بداية من شهر سبتمبر لعام 2007، حيث أصبح اسم الشركة مع بداية عام 2007 المدار الجديد (ويكيبيديا).

مشكلة الدراسة :

نظراً لأهمية قطاع خدمات الهاتف للمشتركون ولشركات الاتصالات نفسها، فإن قياس أدائه وتقدير فاعليته واختبار جودة خدماته واكتشاف جوانب القصور فيها تعد أحد السبل الهامة للرقي به وتطويره والنهوض به من أجل تحقيق أهداف التنمية في بلدنا والمساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني.

لقد أصبحت جودة الخدمة ممِيزاً رئيسيّاً راقواً سلاح تنافسي تسعى جميع المنظمات التي تقدم الخدمة إلى امتلاكه، وشركات الاتصالات مثل غيرها من الشركات، تعتبر العملاء من أصولها الأكثر أهمية ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشركات تعمل على فهم احتياجات العملاء وبذلك يصبح هذا العامل متزايد الأهمية، ولمواجهة التنافس تتجه الشركات من تركيزها على المنتج إلى تركيزها على العملاء.

لقد لاحظ الباحث ومن خلال طبيعة عمله المعتمدة على الاتصالات ومن خلال استطلاع آراء العديد من المسؤولين في شركة المدار الجديد إن هناك ضغط واضح على الشبكة وتدنى جودة التغطية في أحيان عديدة

و خاصة في أوقات النزوة، ومن هذا المنطلق فإن الباحث قام بقياس جودة الخدمات التي تقدمها هذه الشركة وللتعرف على أهم الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة المقدمة من قبل الشركة المذكورة.

ويمكن أن تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي:

ما أثر جودة الخدمات على رضا العملاء؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية :

1. تعتبر الدراسة خطوة على طريق البحث العلمي تساعد الباحثين على التقدم، وتقدم لهم مواضيع مرتبطة بموضوع الدراسة حيث يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات جديدة حول هذا الموضوع.
2. لفت أنظار القيادات الإدارية في شركة المدار إلى التعرف على المشاكل الحقيقة التي يعاني منها العملاء.
3. يأمل الباحث أن تساعد هذه الدراسة في تسليط الضوء على المحاور المتعددة في أبعاد جودة الخدمة لوضع الحلول المناسبة لها.
4. المساعدة في رفع كفاءة وإنجازية شركة المدار للاتصالات.
5. تحسين مستوى الخدمات الهاتفية بشكل مستمر والحصول على كفاءة عالية وذات جودة متميزة.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. قياس أبعاد جودة الخدمة التي تقدمها شركة المدار من وجهة نظر عملائها.
2. تحديد الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة.
3. إخراج بنتائج ووصيات من شأنها أن تسهم في تقديم بعض المقترنات التي يمكن الاستفادة منها في شركة المدار للاتصالات.

فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضيات الدراسة بالفرضية الأساسية:

وجود علاقة معنوية بين جودة الخدمات المقدمة من شركة المدار الجديد ورضا العملاء (المستفيدين من الخدمة)، وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية المتعلقة بمحاور جودة الخدمة وهي :

1. توجد علاقة معنوية بين بعد الملموسة ورضا العملاء.
2. توجد علاقة معنوية بين بعد الوفاء بالالتزامات (الاعتمادية) ورضا العملاء.
3. توجد علاقة معنوية بين بعد الاستجابة ورضا العملاء.
4. توجد علاقة معنوية بين بعد الأمان ورضا العملاء.
5. توجد علاقة معنوية بين بعد التعاطف ورضا العملاء.
6. توجد علاقة معنوية بين بعد جودة الشبكة ورضا العملاء.

متغيرات الدراسة :

المتغير التابع : ويتمثل بمستوى رضا العملاء عن الخدمات الفعلية المقدمة من شركة المدار الجديد.

المتغيرات المستقلة : وتنتمي بالجوانب الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، جودة الشبكة.

التعريفات الاجرائية :

1. **الجودة** : حالة ديناميكية مرتبطة بالمنتجات المادية والخدمات والأفراد والعمليات والبيئة المحيطة، بحيث تتطابق هذه الحالة مع التوقعات.
2. **جودة الخدمة** : جودة الخدمة تعني "أن تقوم المنظمة بتصميم وتسليم الخدمة بشكل صحيح من أول مرة على أن تؤدي بشكل أفضل في المرة التالية وتحقق رضا العملاء في الوقت نفسه، وأن تتمتع بمزايا تنافسية مقارنة بالخدمة التي تقدمها المنظمات المشابهة."
3. **الجوانب الملمسة** : وتمثل بالأجهزة والمباني والتكنولوجيات الحديثة والمظهر العام.
4. **الاعتمادية** : وهي القدرة على تقديم الخدمة في الوقت المحدد وبالكيفية المطلوبة.
5. **الاستجابة** : وهي الرغبة في الرد على الاحتياجات وطلبات الزبائن بصدر رحب وبكل امتنان.
6. **الأمان** : إحساس الزبائن اتجاه المنظمة والخدمة بالاطمئنان النفسي والجسدي.
7. **التعاطف** : الحرص على إحساس العميل بقيمة ومحاولة مساعدته لتحقيق ذاته من خلال إبداء روح الصدقة وإشعاره بأهميته والرغبة في تقديم الخدمة وفق حاجته.

الدراسات السابقة :

دراسة : العالول (2011)

عنوان الدراسة (قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة جوال من وجهة نظر الزبائن في محافظات قطاع غزة)، هدفت هذه الدراسة إلى " قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة جوال من وجهة نظر الزبائن في محافظات قطاع غزة "، وذلك استناداً إلى نظرية الفجوة باستخدام نموذج القياس SERVQUAL وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، حيث بلغ مجتمع الدراسة حوالي (700000) مشترك، واستخدم الباحث طريقة العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع (800) استبانة على عينة الدراسة وقد تم الحصول على (672) استبانة صالحة بنسبة استرداد (84%).

وخلصت الدراسة إلى أن تقييم الزبائن لجودة الخدمات الفعلية إيجابياً وجيداً إلا أنه لا يصل إلى مستوى توقعاتهم، مما يعني أن هناك فرص لتحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة من الشركة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الزبائن يعطون أهمية نسبية أكبر بعد جودة الشبكة يليه الأبعد التالية على الترتيب (الجوانب الملمسة، الاعتمادية والتعاطف، الاستجابة، الأمان).

كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروقات في الاستجابة تعزى إلى للعوامل الديموغرافية بدرجات متفاوتة حول الجودة المدركة من قبل الزبائن للخدمات التي تقدمها شركة جوال تعزى إلى (طبيعة العمل، الدخل، العمر، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، الجنس) على الترتيب.

وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات التي كان من شأنها تعزيز ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة من شركة جوال بما يعود على الشركة والعاملين بها بالمنفعة والفائدة من جهة وعلى الزبائن والمستفيدين من خدمات الشركة من جهة أخرى، ومن أهمها: العمل على إيجاد الحلول الفورية لمعالجة تدني مستوى الشبكة ومحطات الإرسال التابعة لشركة جوال، وكذلك توضيح وإعلام الزبائن بالمعيقات والتحديات التي تواجه شركة جوال في ظل الحصار الخانق على محافظات قطاع غزة.

دراسة : الصافي وأخرون (2011)

عنوان الدراسة " مدى رضا العاملين وأثره على جودة الخدمات المقدمة من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين "، هدفت هذه دراسة التعرف إلى الدراسة مدى رضا العاملين وأثره على جودة

الخدمات المقدمة من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين ، كما هدفت لتعرف إلى دور متغيرات الدراسة نحو موضوع الدراسة ، ولتحقيق معد الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكيد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبيانات تم ترميزها وإدخالها حاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). فقد استخدم الباحثون لتقديرات والمتosteas الحسابية والانحرافات المعيارية، وأختبار (t) للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي، ومعادلة كرونيخ ألفا. فاتضح أن هناك رضا للعاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية بنسبة مرتفعة بلغت (72.8%) واتضح أن هناك رضا عن طبيعة وظروف العمل حيث بلغت نسبة الرضا (74.8%) ، كما تبين أن درجة الرضا عن أنظمة الترقية والحوافز كانت متوسطة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (61.4%) ، كما اتضح أن درجة الدرجة الرضا عن العلاقة مع المسؤولين بلغت (79.4%) ، واتضح أن درجة الرضا عن العلاقة مع الزملاء بلغت (75.6%) ، أما فيما يتعلق بمجالات الجودة وتاثيرها على تقديم خدمة جيدة للعملاء فقد ثبت أن هناك درجة مرتفعة جدا من الجدية في الخدمة التي تقدمها الشركة حيث بلغت وفق إجابات أفراد العينة (80.2%) وهي نسبة عالية جدا، فقد ثبت أن هناك اعتمادية في الخدمات التي تقدمها الشركة بنسبة بلغت (83.6%)، كما ثبت أن هناك درجة مرتفعة من الاستجابة في الشركة بلغت(74.6%) ، كما اتضح أن الشركة توفر عنصر الأمان في خدماتها بنسبة بلغت (81.2%)، وثبت أن هناك درجة عالية من المصداقية بلغت(72.8%)، كما اتضح أن خدمات الشركة تتميز بعنصر التطابق بدرجة مرتفعة جدا بلغت (83%)، كما ثبت أن هناك أثر للجمالية على جودة الخدمة بنسبة بلغت(86%). كما ثبت أن يوجد علاقة بين رضا العاملين وجودة الخدمات المقدمة من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية.

وقد أوصى الباحثون بعدة توصيات من أهمها: ضرورة أن تسعى الشركة لتحقيق الأمان الوظيفي للموظفين فيها لأن ذلك يزيد من جودة الخدمة المقدمة للعملاء وضرورة أن تتيح الوظيفة في شركة الاتصالات فرص اكتساب مهارات وخبرات جديدة لأن ذلك ينعكس بالإيجاب على جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

دراسة : عابدين (2006)

عنوان الدراسة " قياس جودة الخدمات الهاتفية الثابتة التي تقدمها شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة من وجهة نظر الزبائن" ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمات الهاتفية الثابتة التي تقدمها شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة، من وجهة نظر الزبائن، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة في جميع أبعاد الجودة الخامسة (العناصر الملموسة، والأمان، والاعتمادية، التعاطف، الاستجابة)، وأن توقيع الزبائن أعلى مما يدركونه حقيقة من الخدمات الهاتفية الثابتة المقدمة مما يدل على أن هناك مجالاً لتحسين الخدمات الهاتفية الثابتة المقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية.

أشارت نتائج الدراسة إلى اختلاف الأهمية النسبية للمعايير التي يستخدمها زبائن شركة الاتصالات الفلسطينية، عند تقييمهم لجودة الخدمات الهاتفية الثابتة التي تقدمها شركة الاتصالات الفلسطينية، حيث جاء بعد العناصر المادية الملموسة في المرتبة الأولى، من حيث الأهمية، وجاء بعد الاعتمادية في المرتبة الثانية، يليه بعد الاستجابة، ثم بعد الأمان وأخيراً بعد التعاطف، مما يدل على أن هناك مجالاً للقيام بعملية تطوير وتحسين جودة الخدمات الهاتفية الثابتة كما يوليه الزبائن.

وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن متغير مكان الإقامة المختلفة في محافظات قطاع غزة له تأثير على تقييم الزبائن لجودة الخدمات الهاتفية الثابتة، المقدمة من قبل الاتصالات الفلسطينية، حيث ثبت أن الزبائن الذين يسكنون في محافظة رفح و Khan Younis لديهم مستوى جودة الخدمة الهاتفية الثابتة الفعلية المقدمة أقل من الزبائن الذين يسكنون في المحافظات التالية (غزة، الشمال، الوسطى).

التعليق على الدراسات السابقة :

من ناحية لأهداف فإن الدراسات السابقة هدفت إلى قياس جودة الخدمات في شركات الاتصالات وهدفت إلها إلى التعرف على أثر رضا العاملين على جودة الخدمات وتميزت هذه الدراسة في إنها هدفت إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد للاتصالات إضافة إلى قياس مستوى رضا العملاء وكذلك تحديد أثر جودة الخدمات المقدمة على رضا العملاء.

أما من ناحية متغيرات الدراسة فإن الدراسات السابقة اعتمدت أبعاد جودة الخدمة المتمثلة في الملموسة، سرعة الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف والأمان وقد اعتمدت الدراسة الحالية نفس الأبعاد إضافة إلى بعد جودة الشبكة كمتغيرات مستقلة ومتغير رضا العملاء كمتغيرتابع.

ومن ناحية أداة الدراسة فقد استخدمت الدراسات السابقة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات عن متغيرات الدراسة وتم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة وتم تحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات واعتمدت عينة عشوائية من العملاء وتم تحليل البيانات بنفس البرنامج الإحصائي.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المستفيدين من خدمات شركة المدار الجديد للاتصالات بمدينة طرابلس الكبرى وقد اختار الباحث عينة عشوائية من أربعة محلات رئيسية وهي طرابلس المركز، سوق الجمعة، حي الاندلس وعين زارة، ونظرًا لكبر حجم المجتمع وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته لذلك فإن الباحث استخدم أسلوب المعاينة لجميع البيانات فاستخدم العينة العشوائية، وحيث إن مجتمع الدراسة غير معروف تم استخدام القانون التالي لتحديد حجم العينة :

$$n = \frac{(Zy)^2 P(1-P)}{e^2}$$

حيث : P ترمز إلى تقدير نسبة أفراد المجتمع الذين يملكون الخاصية المدروسة.

e : ترمز إلى مقدار الدقة المطلوبة، Zy : هي قيمة مناظرة لمستوى الثقة المطلوبة y .

وبفرض إن $P = 0.5$ ، $e = 0.05$ ، وقيمة المناظرة لفترة ثقة $95\% = 1.96$ ومنها تم تحديد حجم العينة كالتالي (عاشور، غنية، شلبي، 2005: 150) :

$$n = \frac{(Zy)^2 P(1-P)}{e^2} = \frac{(1.96)^2 0.5(1-0.5)}{0.05^2} = 384$$

وقام الباحث بتوزيع (400) استمارة استبيان استرد منها (372) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة مقدارها (%) 96.88).

الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسه، وتم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية وبواسطة معامل ألفا كرونباخ:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية :

تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمرارات أفراد العينة والبالغ عددها (372)، وتم تقسيم فقرات الاستبيان إلى نصفين يضم الأول العبارات الزوجية ويضم الثاني العبارات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فكانت قيمة معامل الارتباط (0.518) وقيمة الدالة الإحصائية صفرأ وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة.

و تم استخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية(النعمي، 2009: 175) في حساب الثبات وهي :

$$R = \frac{2r}{1+r} = \frac{2 * 0.518}{1+0.518} = 0.682$$

وهي قيمة عالية يمكن من خلالها تعميم النتائج المتحصل عليها.

معامل (ألفا) للاتساق الداخلي :

إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى واستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمرارات البحث البالغ عددها (372) استماراة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد كانت قيمة معامل ألفا (0.87) وهي قيمة مرتفعة، وبالتالي يمكن القول إنها ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية :

بيّنت النتائج في الجدول رقم (1) ان غالبية افراد العينة من الذكور حيث بلغت النسبة (60.75%) في حين كانت نسبة الإناث (39.25%)، وبخصوص العمر فإن (94) مبحوثاً وما نسبته (25.27%) كانت اعمارهم أقل من 30 سنة و(108) مبحوثاً وما نسبته (29.03%) كانت اعمارهم ضمن الفئة العمرية 30 إلى 40 سنة و(98) مبحوثاً وما نسبته (26.34%) كانت اعمارهم ضمن الفئة العمرية 41 إلى 50 سنة و(72) مبحوثاً وما نسبته (19.35%) كانت اعمارهن 51 سنة فأكثر، أما بخصوص المستوى التعليمي فكانت عالبة أفراد العينة من الخريجين الجامعيين حيث بلغت نسبتهم (48.66%) يلي ذلك خريجي المعاهد العليا بنسبة مقدارها (29.03%) ثم خريجي الثانويات فأقل بنسبة مقدارها (14.25%) وكانت نسبة حاملي الشهادات العليا (11.29%) ومن الناحية الوظيفية فإن (33.33%) كانوا من الطلبة و(30.65%) من الموظفين و(26.34%) من أصحاب المهن الحرة و(9.68%) من ربات البيوت، وبذلك فإن جميعها مؤشرات إيجابية تسهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المجموع						المتغير
المجموع		أنثى		ذكر		الجنس
%	ك	النسبة%	عدد الحالات	النسبة%	عدد الحالات	
100	372	39.25	146	60.75	226	
المجموع		51 فأكثر	50 - 41	40 - 30	30 فأقل من	العمر

%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	372	19.35	72	26.34	98	29.03	108	25.27	94	
المجموع		فوق جامعي		جامعي		دبلوم عالي		ثانوي فأقل		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	المستوى التعليمي
100	372	11.29	42	48.66	181	25.81	96	14.25	53	
المجموع		ربة بيت		عمل حر		موظف		طالب		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوظيفة الحالية
100	372	9.68	36	26.34	98	30.65	114	33.33	12	
									4	

الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين :

لتحديد إتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ 0.8 وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة 4 على 5 وفقاً للآتي:
 (1) يكون إتجاه الإجابة غير موافق بشدة، (2.59 – 1.8) يكون إتجاه الإجابة غير موافق، (2.6 – 3.9) يكون إتجاه الإجابة موافق إلى حد ما، (4.19-3.4) يكون اتجاه الإجابة موافق، (5-4.2) يكون اتجاه الإجابة موافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على مجالات الدراسة المتمثلة في الملموسيّة ، الضمان، التعاطف، الاعتمادية والاستجابة وجود الشبكة ولقياس الرضا عن الخدمات التي تقدمها الشركة تم استخدام اختبار One Sample T-Test، فيكون المحور ايجابي (أفراد العينة متفقين على فقرات المجال) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لاجمالي المحور أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور سلبي (أفراد العينة غير متفقين على فقرات المجال) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لاجمالي المحور أقل من قيمة المتوسط المعياري (3) ويكون المحور متوسطاً (لا سلبي ولا ايجابي) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من (0.05).

أولاً : أبعاد جودة الخدمات المقدمة من الشركة :

أ. الاستجابة

بيّنت النتائج في الجدول رقم (2) عدم اتفاق أفراد العينة على (4) فقرات واتفاقهم المحدود على فقرتين واحدة من فقرات الاستجابة واتفاقهم على فقرة واحدة من فقرات الاستجابة واتفاقهم على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (2) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات الاستجابة

الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	متوسط الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	النكر والنسبة	الفقرة	ت
1.08	غير موافق	2.33	10	53	81	133	95	ك	يلاحظ إن الخدمة المطلوبة تقدم في وقتها المحدد	1
			2.7	14.2	21.8	35.8	25.5	%		
1.28	غير موافق	2.29	28	49	58	105	132	ك	وجود عدد كاف من الموظفين لتلبية حاجات العملاء	2
			7.5	13.2	15.6	28.2	35.5	%		
1.21	موافق إلى حد ما	2.94	41	80	123	71	57	ك	تقوم الشركة بتبسيط الإجراءات وتقليل المستندات المطلوبة	3
			11.0	21.5	33.1	19.1	15.3	%		

1.25	غير موافق	2.28	28	44	60	114	126	ك	هناك اهتمام بشكاوى العملاء وحل مشاكلهم والأخذ بمقتراحاتهم	4
			7.5	11.8	16.1	30.6	33.9	%		
1.07	موافق إلى حد ما	2.95	26	90	133	86	37	ك	توضح الشركة تكلفة الخدمة المقدمة	5
			7.0	24.2	35.8	23.1	9.9	%		
1.29	غير موافق	2.11	32	33	42	105	160	ك	لا تعاني من مشكلة الاتصال في أوقات الذروة	6
			8.6	8.9	11.3	28.2	43.0	%		
1.09	موافق	3.55	71	155	66	69	11	ك	خدمة الرسائل القصيرة SMS عبر شبكة المدار جيدة وتلتفتها مخضضة	7
			19.1	41.7	17.7	18.5	3.0	%		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الاستجابة لهرت النتائج في الجدول رقم (3) أن متوسط الاستجابة (2.64) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق بين متوسط استجابة أفراد العينة ومتوسط القياس، أي أن مستوى الاستجابة كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (3) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تحقق محور الاستجابة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنى الفروق	مستوى الخدمة
الاستجابة	2.64	0.768	9.094 -	0.000	معنوية	مخفضة

بـ. الملموسيية

بينت النتائج في الجدول رقم (4) اتفاق أفراد العينة المحدود على فقرتين من فقرات محور الملموسيّة واتفاقهم على (5) فقرات من فقرات هذا المحور.

جدول (4) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات الملموسيّة

الفقرة	النسبة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	موافق	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	النحو	ت
1.1	%	ك	13	60	63	225	11	3.43	موافق	يتميز الموظفون بالشركة ومراكز الخدمة بحسن الهدام والمظهر	1
2	%	ك	18	48	100	195	11	3.36	موافق إلى حد ما	شوف في الشركة ومراكز الخدمات معدات تكنولوجية حديثة	2
3	%	ك	7	73	62	212	18	3.43	موافق	صالات الشركة و مراكز الخدمات مناسبة وجذابة ومكيفة وإضاءة جيدة	3
4	%	ك	86	89	67	93	37	2.75	موافق إلى حد ما	أماكن وقوف السيارات عند الشركة أو فروعها آمنة ومناسبة	4
5	%	ك	9	47	78	226	12	3.5	موافق	توفر كروت الشحن بصورة مستمرة في الشركة	5
6	%	ك	97	86	78	70	41	2.66	موافق	توفر شرائح الاتصال (Sim Card) بصورة مستمرة بالشركة وفروعها	6
7	ك	ك	116	75	66	87	28	2.56	موافق	تقدم الخدمة بشكل منتظم حتى	7

		7.5	23.4	17.7	20.2	31.2	%	في انقطاع التيار الكهربائي
--	--	-----	------	------	------	------	---	----------------------------

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الاستجابة أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن متوسط الاستجابة (3.1) وهي أكبر من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار تساوي (0.01) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق بين متوسط استجابة أفراد العينة ومتوسط القياس، أي ان مستوى الملموسي كان مرتفعاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (5) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تحقق محور الملموسي

مستوى الخدمة	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفعة	معنوية	0.01	2.602	0.723	3.1	الملموسي

جـ الاعتمادية

بيّنت النتائج في الجدول رقم (6) اتفاق أفراد العينة المحدود على فقرة واحدة من فقرات الاعتمادية وعدم اتفاقهم على (5) فقرات وعدم اتفاقهم وبشدة على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات الاعتمادية

النحو	الإجابة	متوسط الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	النكرار والنسبة	الفقرة	ت
2.56	غير موافق	2.45	14	86	76	73	123	ك	هناك استعداد دائم لمساعدة العملاء	1
			3.8	23.1	20.4	19.6	33.1	%		
1.069	موافق إلى حد ما	3.12	18	157	77	93	27	ك	توفر أنظمة التوثيق والسجلات الدقيقة	2
			4.8	42.2	20.7	25.0	7.3	%		
1.101	غير موافق بشدة	1.76	14	23	38	81	216	ك	تقديم الشركة خدمات منكاملة	3
			3.8	6.2	10.2	21.8	58.1	%		
0.974	غير موافق	2.56	12	67	65	201	27	ك	توجد لوحات إرشادية داخل صالات الشركة وفروعها	4
			3.2	18.0	17.5	54.0	7.3	%		
0.81	غير موافق	2.34	8	27	77	231	29	ك	تقديم الشركة نشرات وإعلانات عن الخدمات الجديدة	5
			2.2	7.3	20.7	62.1	7.8	%		
0.921	غير موافق	2.39	18	38	36	259	21	ك	يمكن الحصول على الخدمة من أي فرع من فروع الشركة	6
			4.8	10.2	9.7	69.6	5.6	%		
1.214	غير موافق	2.1	14	46	73	71	168	ك	تقديم الخدمة من قبل الشركة كما أتصورها واحتاجها	7
			3.8	12.4	19.6	19.1	45.2	%		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الاعتمادية فإن النتائج في الجدول رقم (7) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.39) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى

معنوية الفروق بين متوسط استجابة افراد العينة ومتوسط القياس، أي ان مستوى الاعتمادية كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (7) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تحقق محور الاعتمادية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنى الفروق	مستوى الخدمة
الاعتمادية	2.39	0.54	21.832 -	0.000	معنوية	منخفضة

د. التعاطف

بينت النتائج في الجدول رقم (8) عدم اتفاق افراد العينة على فقرة واحدة من فقرات محور التعاطف راتفاق افراد العينة المحدود على (5) فقرات واتفاقهم على فقرتين من فقرات هذا المحور.

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات التعاطف

النقطة	الفقرة	النسبة التكرار والتناسبية	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	الاتجاه الإيجابية	المتوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	ت
1	وضع المصلحة العليا للعملاء أو لا	ك%	100	38	80	123	31	2.86	موافق إلى حد ما	1.351
		%	26.9	10.2	21.5	33.1	8.3			
2	الموظفون بالشركة على دراية تامة بحاجة العملاء	ك%	100	39	96	124	13	2.76	موافق إلى حد ما	1.265
		%	26.9	10.5	25.8	33.3	3.5			
3	ساعات العمل مناسبة لجميع العملاء	ك%	11	67	90	162	42	3.42	موافق	1.005
		%	3.0	18.0	24.2	43.5	11.3			
4	يهتم الموظفون اهتماماً شخصياً بالعملاء	ك%	102	32	107	118	13	2.75	موافق إلى حد ما	1.258
		%	27.4	8.6	28.8	31.7	3.5			
5	توفر الشركة العدد الكافي من الموظفين في الفروع الواقعه في مناطق ذات كثافة سكانية عالية	ك%	43	137	72	103	17	2.77	موافق إلى حد ما	1.114
		%	11.6	36.8	19.4	27.7	4.6			
6	توفر الشركة فروع عديدة للتوزيل العقبات ومساعدة العملاء	ك%	21	79	73	184	15	3.25	موافق إلى حد ما	1.017
		%	5.6	21.2	19.6	49.5	4.0			
7	تكلفة الاتصال الداخلي عبر شبكة المدار منخفضة وفي متناول الجميع	ك%	18	28	61	251	14	3.58	موافق	0.873
		%	4.8	7.5	16.4	67.5	3.8			
8	تكلفة الاتصال الخارجي عبر شبكة المدار منخفضة وفي متناول الجميع	ك%	50	277	14	28	3	2.08	غير موافق	0.736
		%	13.4	74.5	3.8	7.5	0.8			

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الاعتمادية فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.93) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار تساوي (0.063) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق بين متوسط استجابة افراد العينة ومتوسط القياس، أي ان مستوى التعاطف كان متواضعاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تتحقق محور التعاطف

مستوى الخدمة	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
متوسطة	غير معنوية	0.063	1.863 -	0.689	2.93	التعاطف

هـ. الموثوقية

بينت النتائج في الجدول رقم (10) عدم اتفاق أفراد العينة على فقرة واحدة من فقرات محور الموثوقية واتفاق أفراد العينة المحدود على (4) فقرات واتفاقهم على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات الموثوقية

الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	متوسط الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والتنسبة	الفقرة	ت
0.959	موافق إلى حد ما	3.11	15	134	116	92	15	%	يشعر العملاء بالأمان في التعامل مع الموظفين	1
			4.0	36.0	31.2	24.7	4.0	%		
0.983	موافق إلى حد ما	2.22	7	42	62	177	84	%	سلوك الموظفين يشعر العملاء بالثقة	2
			1.9	11.3	16.7	47.6	22.6	%		
1.18	موافق	3.52	107	82	82	99	2	%	يتصرف الموظفون بالخلق الحسن والمعاملة الحسنة	3
			28.8	22.0	22.0	26.6	0.5	%		
0.953	غير موافق	2.47	18	50	38	248	18	%	توفر لدى الموظفين معلومات كافية عن العمل واحتياجات العملاء	4
			4.8	13.4	10.2	66.7	4.8	%		
0.908	موافق إلى حد ما	2.94	15	82	155	105	15	%	توفر الخبرة الكافية عند الموظفين الذين يستمرون إلى شكاوى العملاء	5
			4.0	22.0	41.7	28.2	4.0	%		
0.838	موافق إلى حد ما	3.29	15	140	170	32	15	%	يوجد بالشركة وفروعها صندوق خاص بالشكاوى	6
			4.0	37.6	45.7	8.6	4.0	%		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الموثوقية فإن النتائج في الجدول رقم (11) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.93) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية للإختبار تساوي (0.009) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق بين متوسط استجابة أفراد العينة ومتوسط القياس، أي ان مستوى الموثوقية كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (11) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تحقق محور الموثوقية

مستوى الخدمة	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
منخفضة	معنوية	0.009	2.634 -	0.548	2.93	الموثوقية

و. جودة الشبكة

بيّنت النتائج في الجدول رقم (12) عدم اتفاق أفراد العينة على (6) فقرات من فقرات محور جودة الشبكة واتفاق أفراد العينة المحدود على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (12) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات جودة الشبكة

الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	متوسط الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
1.153	غير موافق	1.93	14	35	45	94	184	ك	تحصل على تغطية شبكة المدار في أي مكان تنتقل إليه	1
			3.8	9.4	12.1	25.3	49.5	%		
0.933	موافق إلى حد ما	3.29	20	156	125	55	16	ك	تحصل على تغطية شبكة المدار في أي وقت خلال اليوم	2
			5.4	41.9	33.6	14.8	4.3	%		
0.803	غير موافق	2.18	7	16	69	225	55	ك	تغطية شبكة المدار غير متقطعة دائماً	3
			1.9	4.3	18.5	60.5	14.8	%		
1.157	غير موافق	1.87	18	30	30	103	191	ك	تنعم بصفاء الصوت خلال مكالمتك بشبكة المدار	4
			4.8	8.1	8.1	27.7	51.3	%		
0.914	غير موافق	2.24	16	24	42	241	49	ك	خدمة الانترنت متوفرة دائماً بواسطة شبكة المدار	5
			4.3	6.5	11.3	64.8	13.2	%		
1.016	غير موافق	2.13	9	38	52	168	105	ك	سرعة التحميل في الانترنت جيدة على شبكة المدار	6
			2.4	10.2	14.0	45.2	28.2	%		
0.841	غير موافق	2.29	11	21	71	230	39	ك	تصفّح موقع الانترنت على شبكة المدار بلا معاناة من ضعف التصفّح	7
			3.0	5.6	19.1	61.8	10.5	%		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد جودة الشبكة فإن النتائج في الجدول رقم (13) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.28) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرأ وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق بين متوسط استجابة افراد العينة ومتوسط القياس، أي ان جودة الشبكة كانت منخفضة من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (13) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى تحقق محور جودة الشبكة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنى الفروق	جودة الشبكة
جودة الشبكة	2.28	0.49	28.473 -	0.000	معنوية	منخفضة

إجمالي الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد :

أظهرت النتائج أن متوسط الاستجابة لإجمالي الخدمات التي تقدمها شركة المدار يساوي (2.71) وهي أقل من متوسط القياس (3) وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرأ وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية

لرroc بين متوسط إستجابة افراد العينة ومتوسط القياس، وهذا يشير إلى ان مستوى إجمالي الخدمات التي تقدمها شركة المدار كانت منخفضة من وجهة نظر افراد العينة.

جدول رقم (14) نتائج اختبار (One Sample T-test) لمستوى الخدمات المقدمة من شركة المدار الجديد

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنى الفروق	مستوى الخدمات المقدمة
اجمالي الخدمات	2.71	0.421	13.296 -	0.000	معنوية	منخفضة

ثانياً : الرضا عن الخدمات المقدمة من الشركة :

بينت النتائج في الجدول رقم (15) عدم اتفاق افراد العينة على (5) فقرات من فقرات الرضا عن الخدمات التي تقدمها شركة المدار واتفاقهم المحدود على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (15) التوزيعات التكرارية والتحليل الوصفي لفقرات الرضا عن الخدمات المقدمة من شركة المدار الجديد

الفقرة	والنسبة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	موافق	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	ت
أشعر بالارتياح من أسلوب تعامل الموظفين معى عند مراجعتي لمقر الشركة أو أحد فروعها	%	ك	21	132	159	43	17	2.74	موافق إلى حد ما	0.602	1
أشعر بالارتياح عند مراجعتي لمقر الشركة أو أحد فروعها	%	ك	14	233	87	38	0	2.4	غير موافق	0.722	2
تشعر بالرضا عن جودة الخدمة المقدمة من قبل شركة المدار	%	ك	50	248	48	19	7	2.15	غير موافق	0.784	3
تشعر بأنك حققت هدفك في الاشتراك بشبكة المدار للاتصالات	%	ك	39	235	74	18	6	2.24	غير موافق	0.766	4
تجد متعدة حقيقة في الاشتراك بخدمة الانترنت في شبكة المدار للاتصالات	%	ك	174	126	34	26	12	1.86	غير موافق	1.055	5
تشعر بالرضا عن الموقع الالكتروني للشركة وتتجد في الموقع غابتك المنشودة	%	ك	81	188	63	35	5	2.18	غير موافق	0.924	6

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ولتحديد مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد، أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) أن متوسط الاستجابة (2.26) وهي أقل من متوسط القياس (3) وإن قيمة الدلالة الإحصائية للإختبار تساوي صفرأ وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق بين متوسط استجابة افراد العينة ومتوسط القياس، أي ان مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.

جدول رقم (16) نتائج اختبار (One Sample T-test) لبيان مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنى الفروق	مستوى الرضا
الرضا عن الخدمات المقدمة	2.26	0.438	32.501 -	0.000	معنوية	منخفض

اختبار فرضيات الدراسة:

توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمة التي تقدمها شركة المدار ورضا العملاء. لاختبار صحة الفرضية تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد ورضا العملاء، ف تكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

جدول(17) ارتباط بيرسون بين بعد أبعاد جودة الخدمة ورضا العملاء

رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها الشركة				
قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد	قيمة معامل الارتباط	المحور	ت
0.000	0.05	0.23**	الاستجابة	1
0.002	0.04	0.21**	الملموسة	2
0.000	0.06	0.241**	الاعتمادية	3
0.000	0.06	0.248**	التعاطف	4
0.000	0.09	0.292**	الموثوقية	5
0.000	0.17	0.413**	جودة الشبكة	6
0.000	0.25	0.502**	اجمالي الخدمات	

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

بيّنت النتائج في الجدول رقم (17) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمات المتمثلة في الاستجابة، الملموسة، الاعتمادية، التعاطف، الموثوقية وجودة الشبكة والرضا عن الخدمات المقدمة، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائية على وجود علاقة بين أبعاد جودة الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد والرضا عن هذه الخدمات، ولتحديد أثر جودة الخدمات على رضا العملاء فإن قيمة معامل التحديد لـاجمالي الخدمات تساوي (0.25) وهي تشير إلى أن ما نسبته (25%) من التغيرات في رضا العملاء سببه جودة الخدمات المقدمة، أي أن جودة الخدمات تؤثّر على رضا العملاء بنسبة مقدارها (25%) إذا لم يؤثّر مؤثراً آخر.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

بناء على هذه الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن مستوى الاستجابة كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.
- بيّنت الدراسة أن مستوى الملموسة كان مرتفعاً من وجهة نظر العملاء.
- كشفت الدراسة أن مستوى الاعتمادية كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.
- بيّنت الدراسة أن مستوى التعاطف كان متوسطاً من وجهة نظر العملاء.

5. أظهرت الدراسة أن مستوى الموثوقية كان منخفضاً من وجهة نظر العملاء.
6. بينت الدراسة أن جودة الشبكة كانت منخفضة من وجهة نظر العملاء.
7. أظهرت الدراسة أن مستوى إجمالي الخدمات التي تقدمها شركة المدار كانت منخفضة من وجهة نظر أفراد العينة.
8. أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أبعد جودة الخدمات المقدمة من شركة المدار الجديد والرضا العلما.
9. بينت الدراسة أن إجمالي جودة الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد تؤثر بنسبة مقدارها (25%) على رضا العملاء.

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بشكاوى العملاء وإيجاد الحلول التي ترضي العملاء والأخذ بنظر الاعتبار المقترنات المقدمة من قبل العملاء.
2. وضع الحلول الناجعة لمشكلة معاناة الاتصال في أوقات الذروة.
3. توفير اللوحات الإرشادية في الشركة ومراكز الخدمات وتقديم النشرات والإعلانات عن الخدمات الجديدة.
4. ضرورة إعادة النظر بتكلفة الاتصالات الدولية وجعلها في متناول العملاء.
5. العمل على توفير تغطية شبكة المدار في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات وبصورة مستمرة.
6. تحديث خدمة الانترنت على شبكة المدار وضمان سرعة تحميل مناسبة تحقق رضا العملاء.

المراجع :

1. رفقي، أحمد، (2007)، النمو المتواصل في أسواق الاتصالات يحتم تطوير خدمات العملاء، معرض الشرق الأوسط للاتصالات، المنعقد في أبوظبي.
2. العلوى، إياد فتحى، (2011)، قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة جوال من وجهة نظر الزبائن في محافظة غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
3. عاشور، البشير محمد، غنية، المهدى الطاهر، شلابى، البهلوان عمر، (2005)، البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية الأسس والمفاهيم والمناهج - طرابلس، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا.
4. سعيد، خالد بن سعد، بو حميد، هدى بنت صالح، (1990) الجودة الشاملة، الرياض، معهد الإدارة العامة، السيد، إسماعيل محمد، (1427)، الادارة الاستراتيجية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
5. عبيد سعد العبدلي، عبيد سعد، (2007)، العنایة بالعملاء في سوق المملكة العربية السعودية (الواقع والمأمول)، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، السعودية.
6. عشوني، محمد أحمد، (2007)، ضبط الجودة، دار الاصحاح للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
7. النعيمي، محمد عبد العال، وأخرون، (2009)، طرق ومناهج البحث العلمي، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، دار الوراق للنشر والتوزيع.
8. عابدين، محمد فوزي، (2006)، قياس جودة الخدمات الهاتفية الثابتة التي تقدمها شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة من وجهة نظر الزبائن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. الصيفي، نائل، وأخرون، (2011)، مدى رضا العاملين وأثره على جودة الخدمات المقدمة من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية، مشروع تخرج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
10. Berkowitz, Eric N., R. A. Kerin, S. W. Hartley, and W. Rudelius,(1997) Marketing, 5th ed., McGraw-Hill Book Company, Boston.

الفكر التربوي الإسلامي عند الإمام الغزالى

د. إِمَّرْ مُحَمَّدُ الْعَبَانِي

عضو هيئة تدريس

كلية التربية / جامعة الزيتونة

مقدمة :

يحتل التراث الإسلامي موقعاً هاماً في مجال العلوم التربوية ولقد زخرت التربية الإسلامية بعديد من المفكرين سجلوا آراءهم والناوحي التطبيقية لها في العملية التربوية، وخاصة في مجال التربية والتعليم.

أن اغلب الباحث الذين كتبوا في تاريخ التربية الإسلامية يرون أنها لا تحظى إلا بحظ قليل من الاهتمام إذا قورنت بالبحوث والمقالات عن التربية المسيحية والاغريقية(فهمي، 1947: 3).

وهذا الذي جعل الباحث يختار الغزالى كموضوع لورقه البحثية هذه، وتقديم الزيادة والاستفاضة عن فكره التربوي الإسلامي، محاولاً الكشف عن الآراء والافكار التربوية الاسلامية لعالم من أعلام الفكر التربوي الإسلامي.

فرضيات الدراسة :

هذه الورقة البحثية تحاول أن تختبر الفروض التالية :-

- 1 - الغزالى أضاف إلى التراث الإسلامي، اسهامات لها اهميتها في مجال التربية والتعليم.
- 2 - التربية والتعليم، تتأثر بنشأة المربي، وظروف حياته ، وفكره.
- 3 - التربية وطرق التعليم، تتأثر بكل من حقائق الفكر الإسلامي، وبطبيعة الحياة الإسلامية في فترة ما، وخصائصها وتطورها.

أهمية البحث :

تنtrinsic أهمية البحث في الآتي :-

1 - أن هذا البحث يعتبر محاولة للكشف عن جزء من الفكر التربوي الإسلامي، وبيان اصالته وأهميته في ربطه بحاضرنا.

2 - هذا البحث من البحوث المهمة في مجال التربية لأن دراسة التربية الإسلامية أمر غاية في الأهمية، ولذلك ينبغي أن ينال مزيداً من الاهتمام لدى الباحثين في المجال التربوي.

أهداف البحث :

يهدف البحث للتوصيل إلى :-

1 - التعرف على بعض الأفكار التربوية الإسلامية عند الغزالى.

2 - تقديم بعض التوصيات التي ربما أمكن الإفادة منها عند إعادة النظر في أوضاع التربية والتعليم في ليبيا.

3 - بعض التوصيات والمقترنات الخاصة بموضوع البحث.

حدود البحث :

حدود البحث تتحدد في حدوده الموضوعية المتعلقة بموضوع البحث، وهي الغزالى وافكاره التربوية الإسلامية.

منهج البحث :

استخدام الباحث منهج البحث الوصفي التاريخي التحليلي، لاستنباط الحقائق واستخراج وتحليل الاسس التربوية وتفسيرها(همام، 1984: 43).

نشأة الغزالى وسيرة حياته

بعد الغزالى أشهر المفكرين من أعلام التربية الإسلامية وأبعدهم أثراً، وكان لآرائه تأثير على الفكر التربوي الإسلامي، وكانت نشأته في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري ((الحادي عشر الميلادي)) أي في العصر العباسي الثالث، وهو عصر انحطاط وانحلال في الأخلاق وجمود وخمول في الفكر(مرسي، 1993: 226)، ترك الغزالى تراث فكري تربوي إسلامي، إذ له مؤلفات في الفقه والمواعظ، والمنطق، والفلسفة والكلام، والتصوف والتفسير والأخلاق، وظف الغزالى أوقاته على وظائف الخير، بحيث لا يمضي وقت إلا في طاعة الله والتدريس، وخاصة أحاديث البخاري، مع إدامة الصيام والتهجد ومجالسة أهل الرهد والتقوى.

إن دراسة حياة الإمام الغزالى، ونشأته وعوامل تكوينه، تعتبر توطنـة وتمهيداً لمعرفة علاقـة تفكيرـه في حياته الخاصة، بنـط الحياة الاجتماعية وسيرتها وتطورها بـصفـة عـامـة، ومـعـرـفـة صـلـة هـذـا بـعـصـرـه وـخـصـائـص ذـلـك العـصـرـ.

البيئة التي نشأ فيها وأثرها في تكوين شخصيته

الاسم والنسب :

هو محمد بن محمد بن أحمد بن الطوسي الشافعـي (أبو حامـد حـجـة الإـسـلام زـيـن الدـيـن) (مرـسيـ، 1993: 236) وـسـبـب تـسـمـيـتـه بالـغـزـالـي تـرـجـع إـلـى مـهـنـة والـدـه وـهـي غـزـالـ الصـوـفـ، وـهـنـاك مـن يـقـول : أـنـهـا نـسـبـة إـلـى غـزـالـة وـهـي بلـد يـنـسـب إـلـيـهاـ.

مولده :

ولد في (طـاـبـرـانـ) إـحـدى قـصـبـتـي طـوـسـ بـخـرـاسـانـ سـنـة 450 هـ - 1058 مـ ولـمـ حـضـرـتـ والـدـه الـوفـاةـ أـوصـىـ بـهـ وـبـأـخـيهـ إـلـى رـجـلـ صـالـحـ فـعـلـمـهـماـ الـخـطـ وـأـدـبـهـماـ ، فـكـانـ هوـ سـبـبـ تـقـدـمـهـماـ وـعـلـوـ درـجـتـهـماـ(الـغـزـالـيـ، 1999: 3).

الألقاب الذي لقب بها :

أـبـوـ حـامـدـ الغـزـالـيـ لـقـبـ بـأـلـقـابـ عـدـةـ مـنـهـاـ :

حجـةـ الإـسـلامـ، وـحـجـةـ الـدـيـنـ، وـزـيـنـ الـدـيـنـ، وـالـعـالـمـ الـأـوـحـدـ، وـمـفـتـيـ الـأـمـةـ وـجـامـعـ أـشـتـاتـ الـعـلـومـ، وـإـمامـ أـئـمـةـ

الـدـيـنـ(الـأـعـسـمـ، 1981: 30).

البيئة التي نشأ فيها أبو حامـدـ الغـزـالـيـ :

تـعرـضـ البـاحـثـ فـيـ هـذـهـ وـرـقـةـ الـبـحـثـيةـ لـحـيـةـ إـلـمـامـ الغـزـالـيـ مـنـذـ ولـادـتـهـ وـحتـىـ أـنـ أـصـبـحـ عـالـمـاـ مـنـ عـلـمـاءـ التـرـيـةـ الـاسـلـامـيـةـ، مـعـ التـرـكـيزـ عـلـىـ ظـرـوفـ حـيـاتـهـ وـالـبـيـئةـ التـيـ نـشـأـ فـيـهـاـ، وـأـثـرـهـاـ فـيـ تـكـوـينـ شـخـصـيـتـهـ وـظـهـورـ صـفـاتـ

الـعـالـمـ الـوـرـعـ، عـلـىـ اـعـتـبارـ أـنـ إـلـيـانـ هـوـ اـبـنـ عـصـرـهـ وـبـيـئـتـهـ يـتأـثـرـ بـهـمـاـ وـبـؤـثـرـ فـيـهـمـاـ. أـشـارـ البـاحـثـ سـلـفـاـ إـلـىـ مـولـدـ

الـإـلـمـامـ الغـزـالـيـ وـأـسـرـتـهـ، وـكـانـ أـبـوهـ فـقـيرـاـ صـالـحاـ لـاـ يـأـكـلـ إـلـاـ مـنـ كـسـبـ يـدـهـ فـيـ عـلـمـ غـزـلـ الصـوـفـ وـيـطـوـفـ عـلـىـ

الـمـنـفـقـهـ وـبـجـالـسـهـمـ وـبـتـوـفـرـ فـيـ خـدـمـتـهـمـ، وـيـجـدـ فـيـ الإـلـهـانـ إـلـيـهـمـ وـيـنـفـقـ عـلـيـهـمـ بـمـاـ هـوـ مـوـجـودـ عـنـدـ طـالـبـاـ الـجـزـاءـ

مـنـ اللهـ، وـكـانـ إـذـاـ سـمـعـ كـلـامـهـمـ بـكـىـ وـتـضـرـعـ سـائـلـاـ اللهـ أـنـ يـرـزـقـهـ وـلـدـاـ وـيـجـعـلـهـ فـقـيرـاـ وـيـحـضـرـ مـجـالـسـ الـعـلـمـ

الـشـرـعيـ فـاسـتـجـابـ اللهـ دـعـوـتـهـ.

لقد كان عصر الغزالى مشحوناً بأعمال الشغب وكثرة الفتن المذهبية، ومن أروع العصور في الجدل والنقاش ومجادلة في علم الكلام والصوفية، وأصبح في المجتمع نوعان من التصوف هما التصوف المعتدل الذي يؤكّد الجانب الروحي في الأفراد والجماعات وتهذيب النفس، أما التصوف الآخر يعني بتفسير العالم الطبيعي تفسيراً رمزاً شخصياً. والغزالى يصف مجتمع عصره حيث يقول : ((أن علة المجتمع تكمن في بعض علمائه الذين استحوذ على أكثرهم الشيطان واستهواهم الطغيان ، فصار يرى المعروف منكراً ، والمنكر معروفاً حتى ظل علم الدين مندساً ومنار الهدى في منطقة الأرض منطمساً)) (الغزالى، 1999: 2). وكان - رحمة الله - مصلحاً وداعياً للإصلاح، محباً للمعروف، كارهاً للشر، لا يريد اشتعال الفتنة الدينية بين عامة الناس ، ويرى أن كل إصلاح يتم عن طريق الإصلاح الديني ، وهكذا وجدنا الغزالى وقد شكلته التربية الدينية تشكلاً خاصاً وحددت توجيهاته، فتحقق أهداف التربية الإسلامية في شخصه، وانتقل بها من الحيز النظري إلى الحيز التطبيقي، وترجمها عملاً وسلوكاً، والمتبع لمنهج الغزالى نجده يعتمد الشك طریقاً إلى اليقین فآمن بالاجتهاد ورفض التقليد وأکد على حرية الرأي فيقول ((وطلب الحق بطريق النظر لتكون صاحب مذهب ولا تكون في صورة أعمى تقلد قائداً)) (الغزالى، 1964: 159).

بعد وفاة شيخه الجويني الذي تلقى الفقه على يديه خرج الغزالى من نيسابور ، وذهب إلى العسكر ، وقصد نظام الملك فأعجب به وعرفه على العلماء، وناظر الكثير منهم وأظهر تفوقاً وبراعة، حيث عين شيخاً للتدريس بمدرسة النظامية في بغداد 484 هـ - 1091 م (الزاد، 1995: 87). ثم رجع إلى طوس واتخذ إلى جانب داره مدرسة للمشتغلين بعلوم الفقه وخانقاه للصوفية، وزرع بقية أيامه على وظائف من ختم القرآن وقراءة الحديث ومجالسة أرباب القلوب والتدريس لطلبة العلم، وإدامة الصلاة والصيام وسائر العبادات إلى أن انتقل إلى رحمة الله.

تعليمه ودراساته :

تلقي الغزالى تعليمه الأولى في المدرسة النظامية نيسابور ببغداد وفي عصره كانت الغاية من إنشاء المدارس والربط سياسية ودينية في آن واحد، ومهمة هذه المدرسة تحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الفقهية، والعلوم الأخرى (فرحات: 74).

نشأ أبوحامد الغزالى منذ نعومة أظفاره على حب التعليم والعلم وهو يسرد رحلته العلمية فيقول ((طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله)) ويقول ((وكان التعطش إلى درك حفائق الأمور دأبى ودينى من أول أمري وريغان عمري وفطرة من الله وضعتها جبلى لا باختياري وحيلتى انحلت عنى رابطة التقليد وانكسرت على

العوائد الموروثة على قرب عـهد من الصبا))(الغزالى :67-68). وفي تلك الأجواء العلمية انتظم الغزالى في العلوم الإسلامية وبخاصة في أصـول الفقه، ومما تجـدر الإشارة اليه أنه كان نهـماً لا يشـعـ من طلب العلم لأنـه حـيـة لـلـنـفـوس وـمـتـعـة لـلـأـرـواحـ، وـنـور لـلـقـلـوب وـسـعـادـة لـلـإـنـسـانـ، وـمـنـ أـجـلـ ذـلـكـ آثـرـ فـضـيـلـةـ الـعـلـمـ عـلـىـ رـذـيـلـةـ الـجـهـلـ، فـإـنـكـ عـلـىـ الـدـرـسـ وـجـدـ فـيـ التـحـصـيلـ وـلـازـمـ أـعـلـامـ الـلـغـةـ وـالـأـذـبـ وـكـبـارـ الـفـقـهـاءـ وـالـمـحـدـثـينـ وـتـأـثـرـ بـهـمـ وـتـخـلـقـ بـأـخـلـاقـهـمـ وـسـارـ عـلـىـ مـنـوـاـلـهـمـ الـقـوـيمـ وـتـلـمـذـ الـإـمـامـ الـغـزـالـيـ عـلـىـ أـسـانـذـ أـجـلـاءـ وـفـطـاحـلـ نـبـلـاءـ مـنـ أـعـلـامـ عـصـرـهـ.

الشيخ الذين تتلمذ عليهم الغزالى (الفاخوري، 2002: 625) :

- 1 - العـلـامـةـ الـأـدـيـبـ الشـيـخـ الـإـمـامـ أـبـيـ الـمـعـالـيـ الـجـوـينـيـ الـمـلـقـبـ بـإـمامـ الـحرـمـينـ إـمامـ الشـافـعـيـةـ، وـقـدـ أـخـذـ الـغـزـالـيـ عـنـهـ الـمـنـطـقـ وـعـلـمـ الـكـلـامـ وـالـمـذاـهـبـ وـطـرـقـ الـجـدـ وـالـحـكـمـ وـالـفـلـسـفـةـ، وـأـلـفـ فـيـ هـذـهـ الرـحـلـةـ كـتـابـ الـمـنـخـولـ فـقـالـ لـهـ إـمامـ الـحرـمـينـ ((دـفـنـتـيـ وـأـنـاحـيـ أـهـلـاـ صـبـرـتـ حـتـىـ أـمـوـتـ))(عـشـانـ، 1961: 58).
 - 2 - العـلـامـةـ الـجـلـيلـ الشـيـخـ أـحـمـدـ اـبـنـ مـحـمـدـ الـرـاذـكـانـيـ الطـوـسـيـ وـهـوـ حـجـةـ فـيـ الـعـلـومـ الـفـقـهـيـةـ وـعـمـدةـ فـيـ عـصـرـهـ وـقـدـ ثـلـقـ عـلـىـ الـغـزـالـيـ الـفـقـهـ وـأـصـولـهـ.
 - 3 - الشـيـخـ الـإـمـامـ أـبـيـ نـصـرـ إـسـمـاعـيـلـيـ، حـيـثـ سـافـرـ إـلـيـهـ الـغـزـالـيـ إـلـىـ جـرـجـانـ لـتـلـقـيـ الـعـلـومـ الـفـلـسـفـيـةـ وـطـرـقـ الـجـدـ.
 - 4 - الشـيـخـ الـإـمـامـ أـبـيـ عـلـيـ مـحـمـدـ الطـوـسـيـ أـسـتـاذـ الـغـزـالـيـ فـيـ التـصـوـفـ.
 - 5 - وـتـلـقـىـ الـغـزـالـيـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ عـلـىـ يـدـ كـلـ مـنـ أـبـيـ سـهـلـ الـمـرـوـزـيـ، وـالـحـاـكـمـ أـبـيـ الـفـتـحـ الـطـوـسـيـ، وـعـبـدـ اللهـ الـخـوارـيـ، وـمـحـمـدـ اـبـنـ يـحـيـىـ الـمـرـوـزـيـ، وـنـصـرـ اـبـنـ اـبـرـاهـيـمـ الـمـقـدـسـيـ وـعـمـرـ الـدـهـسـتـانـيـ.
- هـؤـلـاءـ بـعـضـ شـيـوخـهـ، وـقـدـ يـكـونـ الـإـمـامـ الـغـزـالـيـ قـدـ درـسـ عـلـوـمـاـ وـمـعـارـفـ أـخـرىـ عـلـىـ يـدـ أـسـانـذـ آخـرـينـ لـمـ يـتـمـكـنـ الـبـاحـثـ بـعـدـ الـحـصـولـ عـلـىـ أـسـمـائـهـ.
- وـلـكـنـ التـحـقـيقـ الـعـلـمـيـ يـفـرـضـ عـلـىـ الـبـاحـثـ أـنـ يـقـولـ إـنـ الـغـزـالـيـ قـدـ تـأـثـرـ بـهـؤـلـاءـ الـعـلـمـاءـ، وـلـكـنـ مـقـدـارـ التـأـثـرـ يـخـتـالـ فـلـمـ يـكـنـ تـأـثـرـهـ بـشـيـخـهـ الـعـلـامـةـ الـجـوـينـيـ، وـشـيـخـهـ الـعـلـامـةـ الـأـدـيـبـ الـرـاذـكـانـيـ الطـوـسـيـ، مـثـلـ تـأـثـرـهـ بـغـيرـهـ مـنـ عـلـمـاءـ الـعـصـرـ، فـقـدـ لـازـمـ هـؤـلـاءـ الـأـجـلـاءـ مـلـازـمـةـ الـظـلـ لـصـاحـبـهـ كـمـاـ يـقـولـونـ، فـأـطـالـ مـعـهـمـ الـصـحـبـةـ وـنـهـلـ مـنـ مـوـارـدـهـمـ الـعـذـبةـ، وـتـأـثـرـ بـهـمـ تـأـثـرـاـ إـيجـابـيـاـ حـتـىـ اـنـطـبـعـ بـطـابـعـهـمـ فـيـ الـعـلـمـ وـالـأـذـبـ وـالـوـقـارـ، فـأـصـبـحـ مـنـارـاـ لـلـعـلـمـ، وـمـدـرـسـةـ لـلـمـتـقـفـينـ، وـعـلـمـاـ مـنـ أـعـلـامـ الـفـكـرـ الـتـرـبـيـيـ الـاسـلـامـيـ.

أـثـرـ اـشـتـغالـهـ بـالـتـدـرـيـسـ :

وقد قام الغزالى بالتدريس وتعليم العلم في المدرسة النظامية وكان عمره انذاك 34 سنة(السبكي :24)، واصبحت تضرب به الأمثال وتشد إليه الرجال ، واستمر بالتدريس بهذه المدرسة طيلة أربع سنوات، ثم قصد بيت الله الحرام، فحج وتوجه إلى الشام في ذي القعدة سنة ثمان وثمانين ، واستتاب أخيه في التدريس وذهب بعدها إلى دمشق حيث اعتكف للزهد والتصوف فترة من حياته في زاويته بالجامع الأموي المعروف اليوم بالغزالية.

وفاته :

توفي في الطابران بطورس يوم الاثنين 14 جمادى الآخرة (505 هـ) المصادف كانون الثاني (1111 م)(السبكي :22).

اسهامات الغزالى في مجال التربية والتعليم :

أولاً: الغزالى والتربية الإسلامية :

الهدف من التربية عند الغزالى هو مساعدة الإنسان على التقرب إلى الله عز وجل والعمل للحياة الآخرة، هي أيضاً عملية تجنب النفس البشرية من الأخلاق الرذيلة، بحيث لا يكون تفكير الإنسان في الوجود المادي، بل عليه أن يحلق إلى عالم الملائكة الرباني، أي موازنة بين الدارين ((الفانية والخالدة)) كذلك دعا الغزالى إلى الأخذ بأساليب الزهد والتلشف والبعد عن ملذات الحياة حتى تلك التي أحلاها الله لعباده من طيب الطعام والملابس الجميل ومتعدة الحياة، استطاع الغزالى بصفاء التفكير وسعة الإطلاع أن يعلى الإيمان عن حضيض السذاجة إلى قوة التفكير المرتفع، وهذا ما جعل المفكرين في الشرق والغرب يرون فيه المثل الأعلى للتفكير الإلهي والنور المبدد لروح الشك أو الشتاوة(الغزالى، 1971: 53)، حيث قال عنه أحد أعلام الغرب أن أثر الغزالى في العلم الألهي أعظم من أثر القديس توما(طوقان: 164). والتربية عند الغزالى في قوله : معنى التربية بشبه فعل الفلاح الذي يقلع الشوك ويخرج النباتات الأجنبية من بين الزرع ليحسن نباته ويكمel ريعه(الغزالى، 1969: 32).

ثانياً : التعليم كما يراه الغزالى :

فالتعليم عنده ينشأ بالضرورة لحاجة الفرد إلى التزود بالمعرفة فیأخذ من المجتمع ألوان المعرفة ثم يعمل على اضافة معارف أخرى جديدة فيحصل التبادل المعرفي بينه وبين التراث الاجتماعي فیأخذ ويعطي، فتحصل عملية التأثير والتأثير ولهذا يعتبر العلم والتعليم من الظواهر الطبيعية في المجتمع.

التعليم بالنسبة للغزالى صناعة، لذلك يعتبره من أشرف الصناعات مطبقاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم ((إنما بعثت معلماً))، ويرى أن أشرف ما في الإنسان قلبه، وفي كتابه إحياء علوم الدين يقول (وأشرف جزء من جوهر الإنسان قلبه، والمعلم مشغل بتكميله، وتجليله، وتطهيره، وبياناته إلى القرب من الله عز وجل ف التعليم العلم من وجه عبادة الله تعالى، ومن أجل خلافة الله فإن الله قد فتح على قلب العالم العلم الذي هو أخص صفاتة، فهو كالخازن لأنفس خزائنه)(الغزالى، 1999: 13).

والعلم عند أبوحامد الغزالى أفضل من الصلاة مستشهاداً بقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ((لان تغدو فتتعلم باباً من العلم خيراً من أن تصلي مائة ركعة)) ويعنى هنا العلوم الدينية ، والدليل يأتي من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين))(البخاري، 2003: 31).

ويقول بصدق نوع العلم الذي يجب معرفته ((إذا قرأت العلم أو طالعته ينبغي أن يكون علمك يصلح ويزكي نفسك ، كما لو علمت أن عمرك ما يبقى غير أسبوع))(ناصر، 1977: 319)، ويوصي العالم الذي يعلم الناس أن يستفيد من علمه في العمل وأن يعلم غيره : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من علم وعمل بما علم فذلك يدعى عظيماً في ملكوت السموات فإنه كالشمس تضئ لغيرها ومن اشتغل بالتعليم فقد تقلد أمراً عظيماً وخطاً جسيماً فليحفظ آدابه))(ناصر، 1977: 37).

ثالثاً :- المعلم في نظر الغزالى :

والمعلم في نظره متصرف في قلوب الإنسانية ونفوسهم ، لأنه يمارس أحسن الصناعات بعد النبوة، لأن العلماء ورثة الأنبياء والعلماء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ولكنهم ورثوا العلم، والمعلم أنموذج ذو مقام رفيع في قلوب المتعلمين عليه أن ينتبه إلى نية المتعلم فإن رأها حسنة علمه وأن رأها عكس ذلك عرض عنه، مستشهاداً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تجلسوا عند كل عالم يدعوكم من خمس إلى خمس، من الشك إلى اليقين ومن الرياء إلى الإخلاص ومن الرغبة إلى الزهد ومن الكبر إلى التواضع، ومن العداوة إلى التضحيه)(الغزالى، 1969: 37)، ويعتبر الغزالى أن حق المعلم بالنسبة للطفل أعلى من حق الوالدين لأن الوالد سبب الوجود الحاضر والحياة الدنيا، أما المعلم فهو سبب الحياة الباقيه والمفيد للحياة الخالدة. فهو معلم علوم الخالدة أو علوم الفانية على قصد الآخرة وقد أوصى الغزالى مجموعة من الخصائص الحميدة ينبغي أن يتحلى بها المعلم منها .

1 - الشفقة على المتعلمين، وذلك بالتعامل بطريق الرحمة لا بطريق التوبیخ اقتداء بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إنما أنا لكم مثل الوالد لولده) .

2 - أن يكون المعلم قدوة حسنة ، وأن يطابق قوله فعله ، ويكون متحلياً بالورع والقوى، ولا ينهى عن خلق و يأتي مثله.

3 - أوصى الغزالى بمبدأ الفروق الفردية ، فهو ينصح المعلم بأن يقتصر بالتعلم على قدر فهمه فلا يلقى إليه مالا يبلغ عقله فينفره.

4 - أن يزجر الصبي بما يبدو منه من سوء الخلق بطريقة الرحمة لا التوبيخ وأن يكون تأدبه بالبرهنة والتوجيه لا بالضرب والوعيد.

5 - الا يطلب المعلم على العلم أجرًا ولا يقصد جزاء ولا شكورا، وإنما يقصد به ابتغاء وجه الله تعالى.

6 - أوصى المعلم أن لا يذم علمًا لا يعلمه، أي أن المتكلف ببعض العلوم ينبغي ألا يقبح في نفس المتعلم العلوم التي وراءه كمعلم اللغة العربية إذ عادته تقيح علم الفقه، أو معلم الفقه عادته تقيح علم الحديث والتفسير. بل ينبغي أن يعظم المعلم من شأن العلوم التي ليست من تخصصه وألا يقلل من قيمتها على حساب تمجيد علمه.

طرق وأساليب التعليم عند الغزالى

المناهج وطرق التعليم عند الغزالى :

أولاً : تصنيف العلوم والمنهج التعليمي :

وتتمثل فكرته عن المنهج في المواد الدراسية التي كان يتناولها الصبي في الكتاب وهذه المواد منها ما اعتبرها علوماً أساسية، ومنها ما اعتبرها علوماً اختيارية وفيما يلي بيان هذا التقسيم(مرسي، 1993: 239).

- 1) الأساسية وتشمل القرآن الكريم والحديث .
- 2) الفروع وتشمل الفقه .

3) المقدمات وهي العلوم التي لها صلة في دراسة الأصول الفقهية وتشتمل النحو واللغة.

4) المتممات وتشتمل القراءات والتفسير .

ويرى أبو حامد من حيث قيمتها تقسيمها إلى :

أـ علوم مذمومة مثل علوم السحر والطسمات وعلم الشعوذة والتبليغات لأنه لا يرجى نفع منها في الحياة الدنيا ولا في الآخرة.

بـ- علوم محمودة وهي العلوم الشرعية، ما استفید من الانبياء صلوات الله عليهم وسلم لأنها تظهر النفس وتقرب الإنسان من ربه.

ج - علوم قليلها محمود وكثيرها مذموم مثل علم الفلسفة التي تقود الإنسان إلى الشك وتؤدي به إلى الإلحاد كما ورد عنده في كتابه تهافت الفلسفه.

العلوم المقصودة والعلوم المساعدة :

د - العلوم المقصودة هي العلوم الدينية وهي كتاب الله والسنة النبوية واجماع الأئمة وآثار الصحابة، وهي فرض عين على كل فرد.

العلوم المساعدة وهي فرض كفاية أي ليست مفروضة على كل فرد مثل علوم الحساب والطب والصناعات.

ثانياً : طرق وأساليب تعليم هذه المواد :

ان اساليب التعليم التي اعتمدتها أبو حامد الغزالى - كما نلمس من خلال كتاباته - أغلبها مرکزة على تعليم القرآن الكريم والحديث باعتبارهما المواد الاساسية وما عداهما من مواد اغلبها تعتبر من المواد المساعدة على قراءة القرآن وحفظه وفهم الحديث . ومن خلال تتبع الباحث - كما أبداه الغزالى في هذا المجال - تبدو بعض الأساليب التالية :

1 - اسلوب الحفظ والفهم : وقد أكد الغزالى على هذا الاسلوب، لأن من طبيعة دراسة القرآن الكريم أن يكون الصبي مطالباً بالحفظ، وكان يلقن ما يراد تعليمه وحفظه، ويقول الغزالى في هذه الطريقة (أن الدين ينبغي أن يقدم إلى الصبي في أول نشأته يحفظه ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره شيئاً فشيئاً فابتدئوه الحفظ ثم الفهم، ولهذا شبه عملية التلقين ببذر في التربة لزراعتها وشبه الاعتقاد عن طريق البرهان بعملية السقى والتربية) (الغزالى، 1999: 83) وقد تبدو هذه الطريقة مطابقة للطرق الحديثة في التربية والتعليم التي تعنى بالفهم لتيسير الحفظ.

2 - اسلوب الثواب والعقاب : التربية الاسلامية تستخدم اسلوب الثواب والعقاب لماله من أهمية بالغة في التنشئة الصالحة لأبنائنا، ويعتبر هذا الاسلوب من الاساليب الطبيعية التي تستند إليها التربية في كل زمان ومكان ويقدم لنا الغزالى اسلوب الثواب والعقاب لتأديب الصبي إلا أنه يرى ألا يكون العقاب لكل أمر بل من الأفضل التغاضي عن بعض الأمور إذا خجل الطفل منها وتستر لإخفائها ولا يكون العقاب علناً حتى لا يشجع الطفل على تعود الخطأ، ويجب أن يقل من العقاب حتى لا يتعود الطفل المهانة ويهون عليه سماع

اللوم والتأنيب. وقد ضرب الله لنا مثلاً بأنه وإن كان يحاسب الناس على ذنوبهم يترك الباب مفتوحاً أمامهم للتبعة والعودة إلى الله. { فمن تاب من بعد ظلمه واصلح فإن الله يتوب عليه } [سورة المائدة، الآية 39]، واستخدام العقاب يكون بعد أن تكون الاساليب الأخرى من نصح وهداية وإرشاد قد عجزت عن أن تحقق المطلوب منها وهذا يعني أن يعول في التربية الاسلامية على أسلوب التواب والتغريب بصورة أكثر قال تعالى { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة } [سورة النحل، الآية 125].

3 – اسلوب الوعظ والتوجيه والنصح : وهو من الأساليب المعروفة في التربية الاسلامية ولله تأثيره الحسن في النفوس، لأنه يتطرق إلى النفس الإنسانية من مداخلها الحقيقة، وقد ذكر الغزالى الفوائد والمصار وإرشاد الطلاب للخير وحثهم على التخلص بمكارم الأخلاق وتجنب الرذائل، وفي القرآن الكريم عطاء كثيرة : { إن الله نعما يعظكم به } [سورة النساء، الآية 58] وفي أسلوب الوعظ والتوجيه والنصح مجال كبير للمعلمين في توجيه طلابهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم، وقد أوصى الغزالى بالشعر لأغراض تربوية لقوته تأثيره على النفوس، وحفظ الشعر في الحكم والموعظة والحكم والأمثال والقصص القصيرة وكل ما يهدف إلى تهذيب الأخلاق وتزكيتها وللإيحاء الخارجي أثر كبير في أسلوب تربية الأطفال فهم يتلون بكل ما يقرأونه في الكتب فيتأثرون بالحكم والمواعظ والوصايا الخافية(الغزالى :92).

4 – اسلوب المحاضرة والمناقشة وال الحوار : اسلوب الحوار والمناقشة والإقناع والإقتناع عن طريق العقل والمنطق من الأساليب التي تقوم عليها التربية الإسلامية في توجيه الإنسان نحو الحق والخير، والقرآن الكريم مليء بالأمثلة التي تؤكد أهمية الصيغة العقلية للإنسان، منها ما ضربه الله مثلاً لرسوله الكريم بأن يدعوه إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة قال تعالى { لا إكراه في الدين } [سورة البقرة، الآية 256] لقد كان الغزالى يعتمد المحاضرة والمناقشة وال الحوار لأنها توصل إلى البرهان والإقناع واستخدام صحيح بصيرة المتعلم وإدراكه، ويؤكد ابن خلدون وهو أحد أعلام التربية. أن الطريقة الصحيحة في التعليم هي التي تهتم بالفهم والوعي والمناقشة لا الحفظ الأعمى عن ظهر قلب، ويشير إلى أن ملكة العلم إنما تحصل بالمحاورة والمناقشة في مواضيع العلم وهو يعيّب طريقة الحفظ عن ظهر قلب ويعتبرها مسؤولة عن تكوين أفراد ضيقى الأفق عقليّي التفكير لا يفهون شيئاً ذا بال في العلم.

والمربي الزرنوجي اعتبر أسلوب المناقشة والحوار في التدريس اسلوباً مفضلاً مجدياً في التعليم حيث نجد يقول (إن فضاء ساعة واحدة في المناقشة والمناقشة أجدي على المتعلم من فضاء شهرين بأكمله في الحفظ والنكرار).

والغزالى أورد مجموعة من الشروط والمبادئ التي تجعل المناقضة والحوار أسلوباً فعالاً للتعلم والبحث العلمي، ويلخصها الباحث بما ياتي :

- أ- أن يكون هدف المناقضة في الحوار الوصول إلى الحقيقة لا التضليل وحب الانتصار بالباطل.
- ب- أن يكون المناظر ملماً بموضوع المناقضة والتحلي بالهدوء وسعة الصدر .
- ج - يجب أن تكون الصورة مبسطة في أسلوب الحوار والمناقشة الذي يديره المعلم مع تلاميذه ليحفزهم على التفكير .

تراثه الفكري :

قد خلف أبو حامد الغزالى تراثاً فكرياً نافعاً يدل على سعة علمه وتنوع معارفه حيث بدأ في فروع الفقه وأصوله وفي مسائل الخلاف وفي الجدل(السبكي : 101) منذ صباه، وقيل له أوصيتك كتبه وزع على عمره لكان لكل يوم منه أربعة كراسيس، فكان تعطشه إلى جميع أنواع المعرفة وطلب الوصول إلى اليقين في كل أمر والوقوف على حقيقة الأشياء، وأستمر في التأليف إلى آخر سنة من حياته، فمن كتبه :

1 - أحيا علوم الدين : أوسع كتبه وادلها على اتجاهه العملي في الحياة وعلى سلوك الصوفي في العبارة والتفكير والمعاصرة، ويكون من أربع مجلدات.

2 - أيها الولد : ألف هذا الكتاب بعد كتاب أحيا علوم الدين وقد أورد فيه مفهومه للتربية وفي هذا المؤلف أن واحداً من الطلبة المتقدمين لازم الغزالى، ثم أشتغل بالتحصيل على نفسه حتى جمع دقائق العلوم، ثم أنه كتب إلى الغزالى يسأله عن علم ينفعه في الآخرة حتى يعمل به ويترك ما غيره فكتب الغزالى إليه هذه الرسالة يخاطبه فيها بقوله (أن النصح يؤخذ من معدن النبوة، فإن كان قد بلغك منه شيء فأي حاجة لك في نصيحتي، وإن لم يبلغك فماذا حصلت في تلك السنين الماضية؟) .

3 - مقاصد الفلسفه : هذا الكتاب ألفه في الرد على الفلسفه، وقال فيه : ليس في الإمكان ولا من الإنصاف أن يرد الإنسان على مذهب قبل عرضه وتوضيحه، ومن أجل ذلك وضع كتاب مقاصد الفلسفه لحكاية مقاصد الفلسفه (من علومهم الطبيعية والإلهية من غير تمييز بين الحق منها والباطل) غير أن الغزالى خالف أحياناً ما شرطه على نفسه وكان يقول مثلاً (وأما الإلهيات فأكثر عقائدهم فيها على غير الحق والصواب فيها نادرة).

4 - المستظرمي : ويسمى أيضاً (فضائح الباطنية) ورأيهم في الإمام المعصوم. ثم كفرهم ويرجع تأليف هذا الكتاب ثلثة لرغبة الخليفة المستظرم .

5 - الاقتصاد في الاعتقاد : وهو بحث موجز معتدل في علم الكلام، ويعني بالاقتصاد (الاعتدال) موقفاً وسطاً بين الذين جحدوا على التقليد والذين اتبعوا ظاهر الشرع بلا تفكير وبين الفلاسفة الذين تطرفوا في الآراء والتأويلات حتى ابتعدوا عن الدين أو تركوه.

6 - تهافت الفلسفه : ويقصد الغزالى بالتعبير (تهافت الفلسفه) تناقض الفلسفه في أدلةهم وقصورهم عن إقامة الأدلة المقنعة على صحة ما يزعمون من الآراء، وفي هذا المؤلف رد أبوحامد على الفلسفه نفسها وأراد به تسويد صفحتهم عند العامة وتهديد فلسفتهم نفسها.

7 - المنقد من الضلال : وهو يسرد سيرة حياته، ويقول في كتابه هذا ((أنه لا يوجد فيلسوف لم يدرس منهاجه، ولا متكلم لم يتبع كلامه، ولا صوفي لم يخفى في أسراره .

8 - المستصنفي : جعله الغزالى لعلم أصول الفقه.

9 - إلحاد العوام عن علم الكلام : وقد أكد فيه الغزالى على صحة مذهب السلف فيما يتعلق بذات الله وصفاته وأفعاله، ويرد على الحشرية والمجسمة.

خاتمة البحث ونتائجـه :

مما سبق من البحث عن الفكر التربوي الاسلامي عند أبو حامد الغزالى، وبعد أن عشت أوقاتاً ممتعة أبحث وأنقب في خفايا أثاره، حتى استطعت بعون الله وتوفيقه جمع ما تيسر لي في هذا البحث المتواضع، إنضحت لي فكرة وعقريـة وذكاء هذا الرجل، وأصالة أفكاره وآرائه التربوية حيث أصبح مفكراً من أعلام التربية الإسلامية بفضل الله تعالى، ثم بفضل شدة اتصالـه بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ومن خلال استعراضي للأفكار التربوية للغزالى توصلت إلى النتائج الآتـية :

- 1 . للبيئة الاجتماعية دور كبير في تكوين شخصية الغزالى.
- 2 . تربية أبو حامد الغزالى أساسها القرآن الكريم والسنة المطهرة.
- 3 . الزهد ركن أساسـي في حياة أبو حامد الغزالى.
- 4 . يحتل التعليم المرتبة الأولى في فكر الغزالى.

الـتوصيات :

- الافتتاح على العالم والاطلاع على أساليب التربية الحديثة، وأخذ ما يوافق حاجات المجتمع المسلم شريطة لا يصطدم مع العقيدة وأصول الدين.
- تقدير العلماء واعطائهم الإهتمام اللائق بمكانتهم عرفاناً بالجميل، وتقديراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل صلاح البشرية.
- إن اسلوب الغزالى في التربية المستمد من المنهج الاسلامي السمح يمكن أن يكون مرجعاً في وقتنا الحاضر لأسلوب التربية الحديثة. لذلك يوصي الباحث بإزالة الغبار عن فكر أبوحامد الغزالى، ومحاولة الاستفادة منه في مؤسساتنا التربوية الرسمية.
- ينبغي تشجيع البحوث التربوية، وتدعمها وتقويتها في السنوات المقبلة حتى يصبح البحث التربوي قادرًا على حل مشاكل التعليم، وعلى توفير الاحتياجات من البحوث وعلى إيجاد أساليب وطرق التدريس الكفيلة بالنهوض بها.

المقترحات :

- باعتبار الإمام الغزالى واحداً من أئمة الفكر التربوي العربي الإسلامي وهو جدير بالنظر والتأمل، لهذا فإن الباحث يقترح دراسة مقارنة مع بعض أعلام مفكري الإسلام كابن سحنون، أو القابسي، أو ابن خدون.
- يدعو الباحث إلى مزيد من الاهتمام بالتراث التربوي الإسلامي، والأكثر من الدراسات في هذا المجال لتجليه هذا التراث وإبرازه والإشارة إليه في الكتابات التربوية المعاصرة، وإعطاء أهمية للدراسات المقارنة، لبيان الأصول والجذور الإسلامية للكثير من الأفكار والاتجاهات، والتطبيقات التربوية الحديثة، حتى نستطيع أن نصل الحاضر بالماضي، والأجيال الموجدة الآن ب الماضي تراصها وحاضرتها الخالدة، فتكون نبراساً يهتدون به في مسيرتهم، نحو تحقيق حياة أكثر رقياً وسعادة.

المراجع :

- فهمي، أسماء حسن، (1947)، مبادئ التربية الإسلامية، ص3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- هام، طلعت، (1984)، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ص43، مؤسسة الرسالة عمان، الأردن.
- مرسي، محمد منير، (1993)، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، ص226، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- نفس المرجع، ص236.
- الغزالى، الإمام أبي حامد محمد، (1999)، إحياء علوم الدين، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر.
- الاعسم، عبد الأمير، (1981)، الفيلسوف الغزالى، ص30، دار الاندلس، بيروت، لبنان.
- الغزالى، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص2.

8 - الغزالى، (1964)، ميزان العمل، تحقيق سليمان دنيا، ص 159، دار المعارف، القاهرة، مصر.

9 - موسوعة الزاد للعلوم والتكنولوجيا بالكتاب والفيديو - أعلام الإسلام، (1995)، العدد 12، ص 87، مطبع ديداكو، إسبانيا.

10 - فرحت، محمود محمد، تطور التربية العربية الإسلامية - ماضيها وحاضرها، ص 74، مطبع الوحدة العربية، الزاوية، إسبانيا.

11 - الغزالى، المنفذ من الضلال، ص 67-68، منشورات دار الحكمة، دمشق، سوريا.

12 - الفاخوري، حنا، (2002)، تاريخ الفكر الفلسفى عند العرب، ص 625، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر.

13 - عثمان، عبدالكريم، (1961)، سيرة الغزالى، ص 58، دار الحكمة، سوريا.

14 - السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي، الطبقات مطبعة الحسينية، ص 24، القاهرة، مصر.

15 - نفس المرجع، ص 22.

16 - الغزالى، (1971)، مجموعة رسائل الإمام الغزالى 7 - 1، ص 53، دار الكتب العلمية، ط 6، بيروت، لبنان.

17 - طوقان، قدرى حافظ، مقام العقل عند العرب، ص 164، دار القدس، بيروت، لبنان.

18 - الغزالى، (1969)، أيها الولد، ص 32، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، ط 3، بيروت، لبنان.

19 - الإمام الغزالى، احياء علوم الدين، مرجع سابق، ص 13.

20 - الإمام البخاري، شيخ الحفاظ، (2003)، صحيح البخارى، ص 31، مكتبة الإيمان، كتاب العلم، ح 14، القاهرة، مصر.

21 - ناصر، محمد، (1977)، الفكر التربوى العربى الاسلامى، ص 319، وكالة المطبوعات، ط 1، ج 2، الكويت.

22 - نفس المرجع، ص 325.

23 - الغزالى، أيها الولد، تحقيق أحمد مطوب، مرجع سابق، ص 37.

24 - سمرسي، محمد منير، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 239.

25 - الغزالى، احياء علوم الدين، مرجع سابق، ج 1، ص 83.

26 - الغزالى، آداب الصحابة، ص 92، تحقيق محمد مسعود المعينى، دار الحكمة، دمشق، سوريا.

27 - السبكي، الطبقات، ص 101، مرجع سابق، ج 4.

دراسة إحصائية لمواقف الشباب الليبي واتجاهاتهم حول الزواج

أ. محمد البهلو المصارati

عضو هيئة تدريس بقسم الإحصاء
كلية العلوم - جامعة طرابلس

د. جمال محمد اندير

عضو هيئة تدريس بقسم الإحصاء
كلية العلوم - جامعة طرابلس

ملخص : Abstract

تبحث هذه الدراسة في مواقف الشباب واتجاهاتهم حول الزواج وبعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية، وهي ترصد مواقف الشباب واتجاهاتهم في ضوء ما طرأ على أوضاعهم وقضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالتركيز على سن الزواج، ومعايير اختيار الزوج، وزواج الأقارب، والصعوبات التي تقف عائقاً أمام رغبتهن في الزواج، وأرائهم في بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة الشباب المصاحبة لعينة المسح الليبي لصحة الأسرة 2007م، والتي بلغت حجمها 3237 شاب وشابة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل اتجاهات الشباب ومواقفهم حول الزواج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يرى 94.9% من الشباب والشابات، أن الشاب يجب عليه استكمال دراسته والحصول على الشهادة الجامعية، و87.5% منهم يرون بأن الشابة يجب عليها استكمال دراستها والحصول على الشهادة الجامعية.
- ✓ متوسط العمر المناسب لزواج الرجل حوالي 29 سنة، بينما متوسط العمر المناسب لزواج المرأة حوالي 23 سنة حسب آراء عينة الدراسة.
- ✓ يفضل 83.0% من الشباب والشابات أن يكون الزوج أكبر سناً من الزوجة، وأن فارق السن يكون من 3 – 5 سنوات.
- ✓ الشباب والشابات غير موافقين على زواج الأقارب.
- ✓ يواجه الشباب والشابات صعوبات تقف عائقاً بينهم وبين الزواج. وتشتمل هذه الصعوبات حول عدم وجود سكن مستقل، وارتفاع تكاليف الزواج، هذا بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث فليهن مشاكل وصعوبات متمثلة بالعادات والتقاليد لم يتم ذكرها في هذه الدراسة.
- ✓ أظهرت الدراسة أن الشباب والشابات يرغبون في أن يكون شريك حياتهم حاصلاً على التعليم الجامعي.

المقدمة : Introduction

تعد الثروة البشرية لأية دولة من أهم مقومات نمائها، فهي التي يتوقف عليها تقديمها وتطورها لأن العنصر البشري هو القادر على إحداث النهضة التكنولوجية وتطويعها بما يناسب ظروفها من أجل تحقيق التنمية الشاملة التي تؤدي وبالتالي إلى الارتقاء بمستوى معيشة أفراد هذا المجتمع، وتحقيق الرفاهية للأجيال القادمة، مثمناً حدث لمجموعة الدول المتقدمة، وما أحدثته من تقدم نتيجة لإدراكها لدور الشباب، الذي هو المكون الأساس لثروتها

البشرية. فالشباب هم الجواب الذي تراهن عليه أية دولة لتكسب معركة المستقبل وتصوغه بما يضمن طموحات شعبها.

وقد أطلقت الجامعة العربية الاستراتيجية العربية للأسرة 2004-2014 تتفيداً لقرار القمة العربية في الدوحة (يناير/كانون ثاني 2003)، التي أوضحت فيها أن الأسرة العربية تعرضت وما تزال تتعرض إلى بعض العوامل والمتغيرات التي أثرت في تكوينها وبنيتها ووظائفها وأدوارها واستقرارها، كما تعرضت للتغيير في منظومة القيم وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي أثرت بدورها على العلاقات بين أفرادها وأجيالها (العربية، 2004: 478)، لذا كان من المهم أن نرصد مواقف الشباب واتجاهاتهم المتعلقة بالأسرة من خلال دراسة مواقفهم واتجاهاتهم حول الزواج وبعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية، الشباب الذين هم في طريقهم لتكوين أسر، لنسقراط ونستدل من خلال هذه التغيرات ما يمكن أن يطرأ على الأسرة والمجتمع في العقود القادمة. يعد الزواج من المراحل الهامة في حياة الفرد والمجتمع، ذلك أن الاهتمام بالزواج لا يقتصر الزوج والزوجة أو أسرتيهما، وإنما يشارك فيه الأقارب والأصدقاء أيضاً، وهذا الاهتمام نابع من قدسيّة العلاقة الزوجية، وتبرز طقوس الزواج المتبعة في المجتمعات أهمية كبيرة في حياة الأسرة والمجتمع.

إن القرابة العامل الأساس الذي يعتمد عليه الزواج، من حيث الاختيار، ومن ناحية تنظيم العلاقات الزواجية، وتحديد الحقوق والواجبات، التي تتبع من العلاقات في الأسرة من جهة وإزاء الوحدات القرابية التي ترتبط بها من جهة أخرى، ويعتبر زواج القربي هو الزواج الشائع والمفضلي في المجتمع الليبي.

وكما أن الزواج مرحلة هامة في حياة الفرد وحياة المجتمع، فإن الإنجاب هو أحد أهم أهدافه. وكأن المجتمع عند احتفاله بالزواج يحتفل بصورة مسبقة بعملية الإنجاب. وتعد الرغبة في إنجاب الأطفال من العوامل الرئيسية المؤثرة على الخصوبة المستقبلية للمرأة، كما يؤثر على سلوكها الإنجابي من ناحية استخدام وسائل تنظيم الأسرة والقرارات المتعلقة بالإنجاب.

نظراً للتحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الليبي نتيجة لعملية التنمية الاجتماعية، مما أحدث أثراً في طبيعة الحياة الأسرية بمختلف جوانبها، والتي أثرت في تكوينها وبنيتها ووظائفها، وبالتالي فإن معرفة مواقف الشباب واتجاهاتهم (آباء وأمهات المستقبل) حول الزواج وبعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية، يعد مؤشراً على نمط الأسرة واتجاهها مستقبلاً.

لذا تحاول هذه الدراسة رصد مواقف الشباب واتجاهاتهم، في ضوء ما طرأ على أوضاعهم وقضاياهم، بالتركيز على سن الزواج، ومعايير اختيار الزوج، وزواج الأقارب، والصعوبات التي تقف عائقاً أمام رغبتهما في الزواج، وأرائهم في بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية.

مشكلة الدراسة : The problem of the study

يمكن توضيح مشكلة الدراسة بصياغة التساؤلات التالية:

1. ما هو العمر الأمثل عند الزواج لكل من الذكور والإناث؟
2. ما موقف الشباب من زواج الأقارب؟
3. ما هي أهم المعوقات التي تعرّض الشباب في تحقيق رغبتهم في الزواج.
4. ما هو المستوى التعليمي الذي يرغب الشاب/ الشابة أن يكون/ تكون شريك الحياة حاصلاً عليه؟

أهداف الدراسة : Aims of the study

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مواقف الشباب واتجاهاتهم بالنسبة للزواج.
2. التعرف على اتجاهات الشباب على بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية.

أهمية ومبررات الدراسة : The importance of and rationale for the study

يعود الاهتمام بدراسة مواقف الشباب واتجاهاتهم حول الزواج وذلك للتعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجههم للحيلولة دون الزواج، وكذلك دراسة اتجاهاتهم حول بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية، وبالتالي رسم سياسة سكانية تلائم سياسة الدولة التنموية.

وبعد الإطلاع على الدراسات والأبحاث المنشورة، تبين أن هناك شح في الدراسات التي تناولت مواقف الشباب واتجاهاتهم حول الزواج في ليبيا، ولقد رأى الباحث ضرورة القيام بدراسة هذا الموضوع لما له من أهمية في رسم السياسات السكانية المستقبلية.

الإطار المنهجي للدراسة : Methodological framework for the study

1. منهجية الدراسة : Methodology of the study

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستدلالي، الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة استبانة الشباب المصاحبة لاستبيانات المسح الليبي لصحة الأسرة 2007م، وتحليلها إحصائياً للتعرف على مواقف الشباب واتجاهاتهم حول القضايا المتعلقة بالزواج والسلوك الإيجابي، وقد استخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات. واستخدم الاختبارات الإحصائية المناسبة للفصل في دلالة بعض المقاييس الإحصائية.

2. عينة الدراسة : The study sample

اعتمدت الدراسة على عينة المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2007م، والذي قام به المركز الوطني للأمراض السارية والمت渥نة ومكافحتها في ليبيا، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمعلومات في ليبيا والمشروع العربي لصحة الأسرة، الذي تنفذه جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان (UNPD) ومنظمات عالمية أخرى، وذلك باستخدام مناطق العد في التعداد العام للسكان 2006 على أنها وحدات أولية للمعاينة. وقد اشتمل المسح على جميع المناطق الإدارية، وعدها 22 منطقة (محافظة)، وقد جمعت البيانات عن جميع أفراد الأسرة، بخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن المواليد والوفيات.

تم تحديد حجم العينة باستخدام الحد الأدنى من الأسر الذي يمكن من تقدير وفيات الأطفال دون الخامسة بدرجة ثقة 95%， حيث بلغ عدد الأسر المختارة، التي تمت زيارتها 19426 أسرة معيشية واستكملت المقابلة في 18629 أسرة بنسبة استجابة 95.9%， بلغ عدد الشباب المختار بالعينة 3500 شاب وشابة، واستكملت المقابلة لـ 3237 شاب وشابة بنسبة استجابة 92.5%， ونستطيع القول بأن هذا المسح يتميز بشموليته لجميع المناطق الإدارية في ليبيا، وبكونه منفذًا من جهة ذات خبرة عالية في جمع البيانات وتنويبها وتحليلها. فالمركز الوطني للأمراض السارية والمت渥نة ومكافحتها من الجهات التابعة للدولة الليبية، والنشطة في مجال إجراء البحوث الحيوية، مما أكسبها خبرات تراكمية ممتازة خلال السنوات الماضية، وهذا - بلا شك - يضفي مزيداً من الاطمئنان على دقة البيانات، مقارنة بالمسوحات المحدودة أو تلك المعتمدة على جهود فردية في تنفيذها. وفي هذا الخصوص، يسر الباحث أن يقدم الشكر الجزيل والتقدير العميق للمدير التنفيذي للمسح على إتاحة الفرصة أمام الباحث لاستخدام البيانات التي جمعت في هذا المسح.

3. مصادر البيانات : Data Sources

خصص المسح الليبي لصحة الأسرة 2007م استبياناً منفصلاً لجمع المعلومات الخاصة بالشباب (15-24 سنة)، الذين لم يسبق لهم الزواج، فضلاً عن الاستبيانات التقليدية التي يستخدمها المسح، التي تغطي:

- ✓ استيانة أفراد الأسرة المعيشية.
- ✓ استيانة الصحة الإنجابية للنساء في عمر الإنجاب.
- ✓ استيانة تقييم أوضاع مقدمي الخدمات الصحية.

وقد خُصصت استيانة الشباب لجمع المعلومات من الذين لم يسبق لهم الزواج وفي الفئة العمرية (15-24 سنة). حيث تغطي استيانة الشباب المواقف والاتجاهات المتعلقة بالحياة الأسرية: منها الزواج والإنجاب والصحة

الإنجاحية للشباب. وبناء عليه، فإن استبانة الشباب يمكن أن تشكل المصدر الرئيس لدراسة مواقف الشباب واتجاهاتهم نحو الزواج والإنجاب.

وقد وفرت استبانة الشباب البيانات المتعلقة بمواقف الشباب واتجاهاتهم من مجموعة من القضايا التي تشمل:

1. جزء خاص بالبيانات الشخصية لأفراد العينة المبحوثة، تتعلق بالعمر والحالة التعليمية والتعرض لوسائل الإعلام المختلفة. كما يوفر هذا الجزء بيانات حول ظروف التدريس والمناهج وطرق التدريس والعوائق التعليمية والطموحات.
2. جزء يتعلق بحالة العمل والعمل عند بدء العمل وأسباب الالتحاق بالعمل ونوع العمل ومدى الرضى عن العمل والرغبة في الاستمرار به والمردود منه، وطريقة التصرف فيه وامتلاك الموارد المالية.
3. جزء خاص بالحياة الأسرية وبعض الجوانب المتعلقة بالأشخاص المرجعيين في الأسرة عند الحاجة والاتجاهات المتعلقة بتعليم الإناث، والسن المناسب للزواج لكل من الذكر والأئم زواج الأقارب، والمستوى التعليمي لشريك الحياة، والصعوبات المتعلقة بالزواج.
4. جزء ممارسات ومواقف الشباب في مجال الصحة العامة مثل ممارسة الرياضة والتقييم الذاتي للصحة وأماكن تلقي العلاج في حال المرض والتدخين.
5. جزء خاص عن الإدراك الشخصي والمواقف ويشمل التغيرات البدنية والنفسية في أثناء البلوغ لكل من الأولاد والبنات والأهداف الشخصية بالحياة والتعامل مع المعاقين ومصادر الحصول على المعلومات.
6. جزء خاص عن أوقات الفراغ وكيفية قضائها.
7. جزء خاص عن المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة بأنواعها والمواقف من استخدامها وقرارات الأزواج باستخدامها، وعدد الأطفال الذين يرغب الشباب في إنجابه في المستقبل ونوعهم، وفترات التباعد بينهم. كما يشمل هذا الفصل المعرفة بأنواع الأمراض المنقوله بالاتصال الجنسي، ومصادر معلوماتهم والمعرفة بطرق الإصابة بالايدز وطرق تجنبها.

مما سبق نلاحظ أن هناك تنويعاً في البيانات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في الزواج والإنجاب التي جمعت من الشباب، وهي بذلك تشكل جملة من المواقف والاتجاهات من قضايا الزواج والإنجاب. ومن الصعوبة التعامل مع جميع هذه المتغيرات للتعبير عن مواقف الشباب واتجاهاتهم نحو مختلف مواضيع الزواج والإنجاب في دراسة واحدة. لذا يمكن التعامل مع القضايا والمواقف التي تشكل أهمية بالنسبة للشباب والأكثر إلحاحا.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة : Terms and concepts of the study

1. الشباب : Youth

يتحدث المحدثون عن الشباب وهو حديث يشارك فيه في العادة مختلف فئات المجتمع. لكن عندما يرغب باحث في المساهمة في هذا الحديث مستخدماً لغة البحث العلمي يفاجئ باختلافات كبيرة بين المحدثين والمسؤلين والباحثين حول الحدين الأدنى والأعلى للسن المعنية. فيخوض بعضهم من مستوى الحد الأدنى لفئة الشباب ليضعه في مستوى سن الثانية عشرة، وبعضهم الآخر يرفع هذا الحد قليلاً ويضعه حول الخامسة عشر وحتى الثامنة عشر. وتظهر درجة الاختلاف نفسها بالنسبة للحد الأعلى والذي يتراوح ما بين الرابعة والعشرين والخامسة والثلاثين (محمد، 1985). لكن حسب تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة، هم ما بين 15-24 سنة وهي الفئة العمرية التي تشكل حجماً أكبر بينسائر الفئات العمرية في المجتمع العربي فهمي تمثل تقريراً 20% من مجموع سكان البلدان العربية (جاد، 2006).

وفي هذه الدراسة اختير الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج من الفئة العمرية 15-24 سنة، وكان هذا الاختيار بناء على عينة الشباب المصاحبة للمسح الليبي لصحة الأسرة 2007م. وتشكل هذه الفئة من الشباب في ليبيا أكثر من خمس السكان تقريراً (22%) (التعداد، 2006)، وتعتبر هذه الفئة الأكثر أهمية والأكثر حساسية من سائر السكان، ففي هذه المرحلة، التي تعد مرحلة بناء القدرات والإمكانات التي يعتمدون عليها بقية حياتهم وتطويرها. وتحتاج هذه الفئة إلى كثير من الاهتمام والرعاية والتوعية والتوجيه في ضوء توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة لهم فيما يخص مستقبلهم، وتحديد خياراتهم الواقعية. إلا أن ذلك لا يتحقق إلا بالاقتراب منهم، والتواصل معهم، والتعرف على همومهم ومشاكلهم وطموحاتهم وأهدافهم ورؤيتهم المستقبلية، وما لديهم من معلومات، وتحديد مدى احتياجهم من المعلومات وتوفيرها بشكل واضح وموضوعي ودقيق.

2. الاتجاهات : Trends

استعمل هذا المصطلح بمعانٍ مختلفة. حيث تعرف الاتجاهات بأنها "أفكار أو مفاهيم ذات أبعاد متعددة بسبب تفاعل عدة عوامل مع بعضها في آن واحد" (المغربي، 1994)، وتعرف أيضاً بأنها "استعداد نفسي يوجه سلوك الفرد" (الطبع، 2000)، ويعرف الاتجاه من خلال معجم العلوم الاجتماعية بأنه "تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والمعرفية والوجدانية لدى الفرد يسهم بشكل كبير في تحديد الشكل النهائي لاستجاباته الصادرة نحو الأشياء من حيث القبول أو النفور" (اليونسكو، 1975)، ويعرف أيضاً "الحالة العقلية التي توجه استجابة الفرد" (زيдан، 1399هـ)، ويقول مصطفى سويف، إن الاتجاهات هي الحالات الوجدانية القائمة وراء رأي

الشخص، أو اعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين، من حيث رفضه لهذا الموضوع أو قبوله، ودرجة هذا الرفض أو القبول. وهناك نوعان من الاتجاهات لدى الشخص: الأول اتجاهات شخصية تمثل اتجاهاته نحو أحداث حياته. والثاني اتجاهات اجتماعية تمثل اتجاهاته نحو الأحداث والموضوعات العامة في الحياة الاجتماعية (سويف، 1970).

وتعرف الاتجاهات هنا في إطار هذه الدراسة " الاستعداد النفسي والفكري والميول لدى الشباب نحو الزواج والسلوك الإيجابي".

3. المواقف : Attitudes

تشير كلمة موقف أو مواقف في إطار هذه الدراسة إلى حالة الرفض المطلق أو القبول المطلق للمزيج من سلوك السلف والعادات والتقاليد الموروثة في ظل التغيرات التي طرأت على حالة المجتمع من قبل الشباب.

خصائص أفراد عينة الدراسة :

بلغ حجم العينة 3237 شاب وشابة ممن لم يسبق لهم الزواج، وأعمارهم ضمن الفئة العمرية (15-24 سنة)، حيث يبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب العمر وبعض المقاييس الإحصائية، وجد أن متوسط أعمار أفراد العينة 19.4 سنة والوسيط 19.0 سنة، بانحراف معياري 2.8.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر وبعض المقاييس الإحصائية

قيمة المقياس	المقياس	النسبة المئوية (%)	عدد أفراد العينة	العمر بالسنوات الكاملة
19.4	المتوسط	11.8	381	17
19.0	الوسيط	11.0	355	18
2.8	الانحراف المعياري	10.0	323	19
		10.0	322	20
		10.9	352	21
		10.2	329	22
		7.9	255	23
		9.1	294	24
		100.0	3237	المجموع

قسمت عينة الدراسة من حيث العمر إلى فئتين عمريتين، الفئة الأولى وتضم الذين لم يصلوا إلى سن العشرين (19-15 سنة)، وكانت نسبتهم 52.1% وأغلب هؤلاء من طلاب المرحلة الثانوية (92.2% منهم ملتحقين

بالمدارس)، وتضم الفئة الثانية، الذين وصلوا سن العشرين أو تجاوزوها (20-24 سنة) ونسبتهم 47.9%， انظر الجدول رقم (2). وذلك بهدف المقارنة من حيث آراء كل فئة عمرية حول مشكلة الدراسة.

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقسيم فئات الأعمار

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
19 - 15	1685	52.1
24 - 20	1552	47.9
المجموع	3237	100.0

أما بالنسبة لمتغير النوع فقد وجد أن عدد أفراد عينة الدراسة من الذكور 1406 بنسبة 43.4% وأن عدد أفراد عينة الدراسة من الإناث 1831 بنسبة 56.6%， والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقسيم فئات الأعمار

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	1406	43.4
إناث	1831	56.6
المجموع	3237	100.0

أما بالنسبة للحالة التعليمية لعينة المدروسة، تشير البيانات إلى أن 74.4% من الشباب ملتحقين بالتعليم حيث يلتحق 92.2% من الشباب في الفئة العمرية 15 - 19 مقابل 55% للفئة العمرية 20-24(طرابلس، .(2007

جدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العملية*

الإجمالي	العمر		النوع		الحالات التعليمية
	24-20	19-15	إناث	ذكور	
0.7	1.0	0.4	0.7	0.6	أمي
0.8	1.1	0.6	0.9	0.8	يقرأ ويكتب
2.0	2.0	2.1	1.3	3.0	ابتدائي
18.8	13.8	23.3	13.1	26.1	إعدادي
52.7	36.2	67.8	56.1	48.2	ثانوي
25.0	45.9	5.6	27.7	21.4	جامعي

*المصدر: المسح الليبي لصحة الأسرة 2007م.

وتبيّن النسب المئوية الواردة في الجدول رقم (4)، أن 53% تقريباً من الشباب في عمر 15 - 24 سنة يصلون إلى التعليم الثانوي، ونلاحظ أن هناك تفاوتاً في نسب الوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي بين الذكور والإإناث (وجد أن 48.2% من الذكور وصلوا إلى التعليم الثانوي مقابل بـ 56.1% للإناث، وأن 21.4% من الذكور وصلوا إلى التعليم الجامعي مقارنة بـ 27.7% من الإناث)، وتتدنى نسبة الأمية بصفة عامة، حيث كانت أقل من واحد في المائة.

وحول اتجاهات أفراد عينة الدراسة عن المستوى التعليمي الذي يجب على الشاب أو الشابة الحصول عليه، يبيّن الجدول رقم (5) أن أغلبية واضحة من أفراد عينة الدراسة (94.9%) يرون أن الشاب يجب أن يستكمل دراسة والحصول على الشهادة الجامعية، وكذلك (87.5%) يرون أن الشابة يجب عليها استكمال دراستها والحصول على الشهادة الجامعية.

جدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أرائهم عن أعلى مستوى تعليمي يجب أن يحصل عليه الشاب أو الشابة*

المستوى التعليمي	عدم التعليم %	القراءة والكتابة فقط	شهادة إعدادي	شهادة ثانوية	شهادة جامعية	الإجمالي
الشاب %	0.1	0.6	0.7	3.7	94.9	100
الشابة %	0.2	2.0	1.9	8.4	87.5	100

* المصدر: الجدول من حسابات الباحث بناء على بيانات المسح الليبي لصحة الأسرة 2007م

المواقف حول العمر المناسب لزواج الرجل والمرأة :

يتأثر العمر عند الزواج بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع. ففي السابق حيث كانت الأسرة الممتدة التقليدية هي السائدة بالمجتمع وأن الأهل هم أصحاب القرار في الزواج، كان الزواج المبكر بين الإناث، عند الأعمار أقل من 18 سنة، سائداً في المجتمع الليبي، والذي أوضحت فيه العديد من الدراسات في معظم دول العالم رغم اختلاف الثقافات وأسباب الزواج المبكر، انه كلما صغر العمر عند الزواج كلما ازداد احتمال انتهائه بالطلاق(Martin, 1989)، أما الآن ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع أصبح رأي الفتاة شرطاً رئيساً لإتمام الزواج، ولم تعد الفتاة تُجبر على زوج لا ترغب فيه، وهذا بدوره يؤدي إلى تأخير سن الزواج عند الفتاة. حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في ليبيا 2006 إلى أن متوسط العمر عند الزواج بالنسبة للذكور في ليبيا بلغ 33.92 سنة، وللإناث بلغ 31.19 سنة، وبمقارنته هذا المتوسط بما كان عليه في التعداد العام للسكان في ليبيا لعام 1984 فإن متوسط العمر عند الزواج لدى

الذكور كان في حدود 27.35 سنة ولدى الإناث 23.03 سنة وهذا يعني أن العمر عند الزواج لدى الذكور ارتفع حوالي سبع سنوات بين عامي 1984م و 2006م، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفع حوالي 8 سنوات بين تعدادي 1984م – 2006م (التعادل، 1984-2006). وقد أوضحت بعض الدراسات أن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج يؤدي إلى تدني درجة الخصوبة (حطب، 1987).

وقد طُلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على سؤال العمر المناسب لزواج الذكور، والعمر المناسب لزواج الإناث. حيث يتبيّن من بيانات الجدول رقم (6) لا أحد يفضل أن يبدأ الرجل تكوين أسرته الجديدة وهو في سن مبكرة، كما كان سائداً في المجتمع الريفي الأمي.

وقد وجد أن متوسط العمر المناسب لزواج الرجل حوالي 28.3 سنة بانحراف معياري 3.9، وعند سؤال أفراد عينة الدراسة عن سبب اختيارهم لهذا العمر، رأى 42.5% من الشباب، أن الشباب في هذه السن له القدرة على دخول سوق العمل وكذلك الإنفاق على الأسرة. بينما متوسط العمر المناسب لزواج المرأة حوالي 22.6 سنة بانحراف معياري 2.9، وعن سبب اختيارهم لهذا العمر، أوضح 38.8% من الشباب، أن المرأة في هذه السن تستطيع تحمل مسؤولية الأسرة والقدرة على تربية الأطفال.

جدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اقتراحهم للسن المناسب لزواج المرأة وزواج الرجل

الإجمالي	العمر		النوع		المقياس الإحصائي	
	24-20	19-15	إناث	ذكور		
28.9	28.8	28.9	29.6	28.2	المتوسط	ما هو أنساب سننا لزواج الرجل؟
3.9	3.8	3.9	3.6	4.2	الانحراف المعياري	
	0.297		-4.918		قيمة T	
	0.767		0.000		P_Value	
22.6	22.7	22.5	22.9	22.1	المتوسط	ما هو أنساب سننا لزواج المرأة؟
2.9	3.1	2.9	2.9	3.0	الانحراف المعياري	
	-1.497		-4.181		قيمة T	
	0.135		0.000		P_Value	

وعند مقارنة آراء الشباب حول السن المناسب لزواج الرجل والسن المناسب لزواج المرأة، حسب النوع (ذكور، إناث)، وحسب الفئات العمرية، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent-Samples T-Test) لاختبار معنوية الفروق في الآراء.

يبين الجدول رقم (6)، وجود فروق معنوية ($P_Value = 0.000$) بين متوسط العمر المناسب لزواج الرجل حسب رأي أفراد عينة الدراسة من الذكور (28.2 سنة) ومتوسط العمر المناسب لزواج الرجل حسب أفراد عينة الدراسة من الإناث (29.6 سنة)، ويظهر الجدول كذلك وجود فروق معنوية ($P_Value = 0.000$) بين متوسط العمر المناسب لزواج المرأة حسب رأي أفراد عينة الدراسة من الذكور (22.1 سنة) ومتوسط العمر المناسب لزواج المرأة حسب أفراد عينة الدراسة من الإناث (22.9 سنة)، ونلاحظ أيضاً، عدم وجود فروق معنوية ($P_Value = 0.767$) بين متوسط العمر المناسب لزواج الرجل حسب رأي أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (19-15) (28.9 سنة) ومتوسط العمر المناسب لزواج الرجل حسب أفراد عينة الدراسة الشباب من الفئة العمرية (24-20) (28.8 سنة).

وكذلك، عدم وجود فروق معنوية ($P_Value = 0.135$) بين متوسط العمر المناسب لزواج المرأة حسب رأي أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (19-15) (22.5 سنة) ومتوسط العمر المناسب لزواج المرأة حسب أفراد عينة الدراسة الشباب من الفئة العمرية (24-20) (22.7 سنة).

ومما سبق، نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة افترحوا السن المناسبة لزواج الرجل (حوالي 29 سنة)، وذلك لأن الرجل في المجتمع الليبي يرغب في استكمال دراسته الجامعية للحصول على وظيفة ذات دخل ملائم، وعليه التزامات تتطلب كميات كبيرة من المال مثل : الإقامة في منزل مستقل، وتأثيثه تأثيثاً حديثاً، إلى شراء كمية ونوعية معينة من المشغولات الذهبية، إلى الصرف ببذخ على احتفالات الزفاف. وقد ساهم ارتفاع معدلات التضخم التي مرت بالبلاد خلال السنوات الأخيرة في تعقد قضية الزواج. ونظراً لارتباط هذه القضية بسن الشباب فقد صارت من بين أهم مشاغلهم. ولكن المرأة تستطيع الزواج بعد تخرجها مباشرة لأن ليس عليها أي التزام يذكر. أما عن رأي أفراد عينة الدراسة من الإناث حول السن المناسبة لزواج الرجل، نلاحظ أن ثقافة الشابات من سن البلوغ أصبحت قوية وواضحة لهن من حيث العلاقة بين الجنسين وقد افتخرن أن يكون أفضل سن لزوج الرجل حوالي 30 سنة، (أكبر من اقتراح أفراد عينة الدراسة)، أدركوا منها بأن الحياة تعقدت وتحتاج لهم أكثر، وللأسف الطلاق المبكر كثر خصوصاً ما يحصل من شباب صغار السن، حيث لا يدرك معنى الطلاق ويُحطم حياة البنت في عز شبابها والأدهى إذا كان فيه حمل بينهم، وقد تحدث حوادث طلاق في شهر العسل من قلة خبره وجهل بالتعامل السليم مع الزوجة، وإذا به يُلقي كلمات الطلاق لشيء تافه غير مدرك ل فعلته هذه وبالذات إذا كان مدفوع من أهله لهذا الزواج أو أنه لم يتعب في مصاريف زواجه وتكليفه فمن السهل عليه التفريط فيه وهذا وجه لبعض الحوادث التي تقع من حداثة سن بعض الشباب.

المواقف حول تفضيل من يكون أكبر سنًا بين الزوجين :

يميل أبناء المجتمع الليبي وكذلك المجتمعات العربية إلى إلا يكون الزوجين في سن واحدة، فقد أظهرت نتائج عينة الدراسة أن اغلب أفراد عينة الدراسة (83.0%) يرون أن الزوج يجب أن يكون أكبر من الزوجة، كما هو موضح بالجدول رقم (7).

جدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب آرائهم في من يكون أكبر سنًا بين الزوجين

الإجمالي	العمر		النوع		
	24-20	19-15	ذكور	إناث	
83.0	84.5	81.6	82.2	83.7	الزوج
0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	الزوجة
6.7	5.1	8.1	5.8	7.3	نفس السن
9.9	9.8	9.9	11.7	8.5	غير مهم

كذلك يبين الجدول رقم (7)، بعد تقسيم عينة الدراسة حسب النوع (ذكور، إناث) نلاحظ أن نسبة الشباب المؤيدون لذلك 82.2% ونسبة الشابات المؤيدات 83.7%.

وإذا قسمت عينة الدراسة حسب العمر نلاحظ أن أفراد عينة من الشباب في الفئة العمرية (15-19) والشباب في الفئة العمرية (20-24) متفقين كذلك على أن يكون الزوج أكبر من الزوجة (نسبة الشباب في الفئة العمرية 19-15) المؤيدون لذلك 81.6% ونسبة الشباب في الفئة العمرية (20-24) المؤيدون لذلك 84.5%.

المواقف حول أنساب فارق سن يكون بين الزوجين :

تبعد بعض حالات الزواج مع وجود فارق عمري كبير بين الزوجين أمراً غير مألوف لكنه يحدث، وقبوله يرتبط بقناعة الطرفين بأن الفارق لصالح أحدهما لا يشكل عائقاً أمام السعادة في حياتهما الزوجية حتى لو تحفظ المجتمع من حولهما على هذا زواج.

وقد تم طرح سؤال على أفراد عينة الدراسة حول أنساب فارق سن يكون بين الزوجين؟. فقد أجمع أفراد عينة الدراسة (الجدول رقم 8) أن أنساب فارق بين الزوجين هو ما بين 3 و 5 سنوات، و تصدق هذه النتيجة في المجتمع الذي تتساوى أو تتقرب فيه سن الزوجين. إلا أن النمط السائد في المجتمع الليبي هو أن تكون سن الزوج أكبر من سن الزوجة، مما أدى إلى أن تضرر المرأة بنسبة أعلى من تضرر الرجل، فارتفعت معدلات العزوبيّة بين المتعلمات.

جدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب آرائهم حول أنساب فارق سن يكون بين الزوجين.

الإجمالي	العمر		النوع		
	24-20	19-15	إناث	ذكور	
18.6	17.6	19.5	17.1	20.5	أقل من 3 سنوات
37.5	36.8	38.3	36.9	38.5	ما بين 3 و 5 سنوات
24.9	25.1	24.7	27.5	21.3	ما بين 5 و 7 سنوات
14.0	14.7	13.3	14.7	13.1	ما بين 7 و 10 سنوات
5.0	5.8	4.2	3.9	6.6	10 سنوات أو أكثر

المواقف حول زواج الأقارب :

لقد كان من المتعارف عليه في المجتمع الليبي والعديد من المجتمعات العربية، أن الفتاة لا تتزوج من غير ابن عمها إلا إذا استؤذن ابن العم وسمح بذلك. ويقول المثل الليبي العامي (ابن عمها ينزلها من الجحفة). أي أنه من بين حقوق ابن العم أن يتدخل لإلغاء مراسيم الزواج الذي لم يوافق عليه حتى في آخر لحظات الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع والمتمثلة في ركوب العروس الهدوج، الذي سيشير بها إلى منزل الزوجية. يبدو أن زمن هذا التقليد قد انتهى، فالشباب الآن له رأي آخر. فقد اتفق أغلب الشباب على أنهم غير موافقين على زواج الأقارب حيث كانت نسبتهم 63.5 %، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب آرائهم في زواج الأقارب

P_Value	قيمة χ^2	غير موافق	موافق	ذكور	إناث	النوع
0.000	21.007	58.4	41.6	ذكور	النوع	
		67.2	32.8	إناث		
0.226	1.469	64.6	35.4	19-15	العمر	
		62.3	37.7	24-20		
		63.5	36.5	الإجمالي		

و عند دراسة علاقة آراء أفراد عينة الدراسة في زواج الأقارب والنوع (ذكور ، إناث) ، وكذلك الفئات العمرية ، فقد استخدم اختبار χ^2 للاستقلالية . ومن بيانات الجدول رقم (9) ، نلاحظ وجود علاقة معنوية ($P_{Value} = 0.000$) في آراء أفراد عينة الدراسة في زواج الأقارب يعزى النوع (ذكور ، إناث) ، فقد وجد أن الإناث أكثر ميلاً

إلى رفض زواج الأقارب من الذكور، حيث نلاحظ أن نسبة الإناث اللاتي يرفضن زواج الأقارب (67.2%)، مقابل نسبة الذكور الذين يرفضون زواج الأقارب (58.4%).

ولم تظهر وجود علاقة معنوية ($P_Value = 0.226$) في آراء أفراد عينة الدراسة في زواج الأقارب يعزى للفئات العمرية (15-19، 20-24)، حيث وجدت نسبة أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (15-19) الرافضين لزواج الأقارب 64.6%， ونسبة أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (20 - 24) الرافضين لزواج الأقارب 62.3%.

مما سبق نلاحظ، بأن هناك ميلاً لرفض الزواج من الأقارب من قبل أفراد عينة الدراسة مما يُظهر اتجاهها لرفض فكرة وصاية الأهل فيما يتعلق بزواجهم، وقد عبرت الإناث برفض هذا النوع من الزواج (67.2%) أكثر من الذكور (58.4%)، أما الذكور وإن كانوا يرفضون هذا النوع من الزواج إلا أنهم أقل رفضاً من الإناث وذلك لحصولهم على امتيازات منها: قلة المهر، والمساعدة في إتمام عملية الزواج بحكم تقارب العائلتين.

الاتجاهات حول اختيار زوجة المستقبل :

عرف المجتمع الليبي نظام اختيار شريك الحياة المبني فقط على قرار الآباء. وكان هؤلاء يقررون الاختيار لأنبائهم الذكور والإناث، في سن مبكرة من أعمارهم، لكن الزمن تغير، وأصبح الأبناء يشاركون برأيهم في عملية الاختيار، بل وينفرد بعضهم خصوصاً الذكور بقرار الاختيار. بالطبع توجد فروق بين الأبناء في اختيار شريك المستقبل تعود لنوع (ذكور وإناث)، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة. فلا تزال مشاركة الإناث في الرأي لا تساوي مشاركة الذكور، ويفرض المتعلمون من الذكور رأيهم بسهولة تفوق ما يمكن أن يفرضه غير المتعلمين، كما توجد اختلافات بين المقيمين في المدن والمقيمين في الريف. فالريفيون يتمسكون بهذا النوع من التقاليد بشكل أقوى من تمسك سكان المدن.

ولمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول اختيار شريك المستقبل بنفسه، طلب منهم الإجابة على السؤال التالي: هل ستختار شريك المستقبل بنفسك؟

ومن خلال بيانات الجدول رقم (10)، نلاحظ أن تقريراً جمبياً الشباب (92.1%)، يرغبون في اختيار شريك الحياة بأنفسهم.

جدول (10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب آرائهم في اختيار زوج المستقبلي

P_Value	χ^2	قيمة	لا	نعم		
0.000	48.654	3.8	96.2	ذكور	نوع	
		11.5	88.5	إناث		
0.002	9.296	9.7	90.3	19-15	العمر	
		6.3	93.7	24-20		
		7.9	92.1	الإجمالي		

يبين من الجدول رقم (10)، إن أفراد العينة اتفق على اختيار شريك المستقبلي بأنفسهم، ووجد أن هناك علاقة بين استجابة أفراد العينة والنوع (ذكور وإناث)، وكذلك العمر (15-19، 20-24)، واستخدم اختبار مربع كاي χ^2 للاستقلالية لمعرفة معنوية العلاقة.

فقد وجدت علاقة معنوية ($P_{Value} = 0.000$) في آراء أفراد عينة الدراسة حول اختيار شريك المستقبلي والنوع (ذكور وإناث)، نلاحظ أن الذكور أكثر ميلاً في اختيار شريك المستقبلي من الإناث، حيث كانت نسبة الذكور الذين يرغبون في اختيار شريك المستقبلي بأنفسهم 96.6% (كلهم تقريباً)، وان نسبة الإناث اللاتي يرغبن .%88.5.

كذلك يظهر الجدول رقم (10)، وجود علاقة معنوية ($P_{Value} = 0.000$) في آراء أفراد عينة الدراسة حول اختيار شريك المستقبلي والعمر (15-19، 20-24)، نلاحظ انه كلما زاد عمر الشاب أو الشابة زاد تمسكه باختيار شريك حياته بنفسه، حيث أن نسبة أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (15-19) الذين يرغبون في اختيار شريك المستقبلي بأنفسهم 90.3%， ونسبة أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (20 - 24) الذين يرغبون في اختيار شريك المستقبلي بأنفسهم .%93.7.

الاتجاهات حول المستوى التعليمي الذي يرغب أن يكون شريك الحياة حاصلاً عليه :
وحوال المستوى التعليمي الذي يرغب أفراد عينة الدراسة أن يكون شريك المستقبلي حاصلاً عليه، فقد وضع سؤال من قسمين، القسم الأول خاص بالذكور ويسألون فيه عن المستوى التعليمي الذي يرغبون أن تكون شريكة المستقبلي حاصلة عليه؟، القسم الثاني خاص بالإناث ويسألن فيه عن المستوى التعليمي الذي يرغبون أن يكون شريك المستقبلي حاصلاً عليه؟

تبين أن جميع أفراد عينة الدراسة (ذكور وإناث) يرغبون في أن يكون شريك الحياة حاصلاً على التعليم الجامعي، الجدول رقم (11) يبين ذلك.

جدول (11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي الذي يرغبون في أن يكون شريك الحياة حاصلاً عليه

النوع	ذكور	المستوى التعليمي
0.2	0.1	بدون تعليم
0.4	3.8	القراءة والكتابة
0.2	1.7	أساسي
1.3	12.6	ثانوي
78.7	52.9	جامعي
19.2	28.9	غير مهم
100.0	100.0	المجموع

وكما نلاحظ أن هناك فروقاً بين آراء افرد عينة الدراسة حسب النوع، حيث أن الإناث اللاتي يرغبن في أن يكون شريك الحياة حاصلاً على الشهادة الجامعية أعلى من نسبة الذكور، حيث كانت نسبة الإناث اللاتي يرغبن في أن يكون شريك المستقبل حاصلاً على الشهادة الجامعية 78.7%， وان نسبة الذكور الذين يرغبون في أن تكون شريكة المستقبل حاصلة على الشهادة الجامعية 52.9%.

الصعوبات التي تقف عائقاً أمام الشباب لتحقيق رغبته في الزواج :

يبين الجدول رقم (12) أن نسبة 37.4% من أفراد عينة الدراسة لديهم صعوبات تقف عائقاً أمامهم لتحقيق رغبتهم في الزواج، ووجد أن هناك علاقة بين استجابة أفراد العينة والنوع (ذكور وإناث)، وكذلك العمر ((15-19)، (20-24))، واستخدم اختبار مربع كاي χ^2 للاستقلالية لمعرفة معنوية العلاقة. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ($P_Value = 0.000$) في الصعوبات التي تواجه أفراد عينة الدراسة لتحقيق رغبتهم في الزواج والنوع (ذكور وإناث)، فوجد أن نسبة الذكور لديهم صعوبات تقف عائقاً أمامهم لتحقيق رغبتهم في الزواج 61.0% وهي أعلى من نسبة الإناث اللاتي لديهن صعوبات 19.3%.

جدول (12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الصعوبات التي تقف عائقاً أمامهم لتحقيق رغبتهم في الزواج

الإجمالي	العمر		النوع		قيمة χ^2
	24-20	19-15	إناث	ذكور	
37.4	43.5	31.9	19.3	61.0	نعم
62.6	56.5	68.1	80.7	39.0	لا
		45.902	590.150		P_Value
		0.000	0.000		

وكذلك بينت النتائج، وجود علاقة معنوية في الصعوبات التي تقف عائقاً أمام أفراد عينة الدراسة لتحقيق رغبتهم في الزواج والعمر ((15-19)، (20-24))، حيث وجود أن أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (20-24) أن لديهم صعوبات بنسبة 43.5% مقابل 31.9% نسبة أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (15-19). ومنها نلاحظ أنه كلما ارتفع عمر الشاب أو الشابة كلما أدرك أن هناك صعوبات تقف عائقاً أمامهم لتحقيق رغبتهم في الزواج.

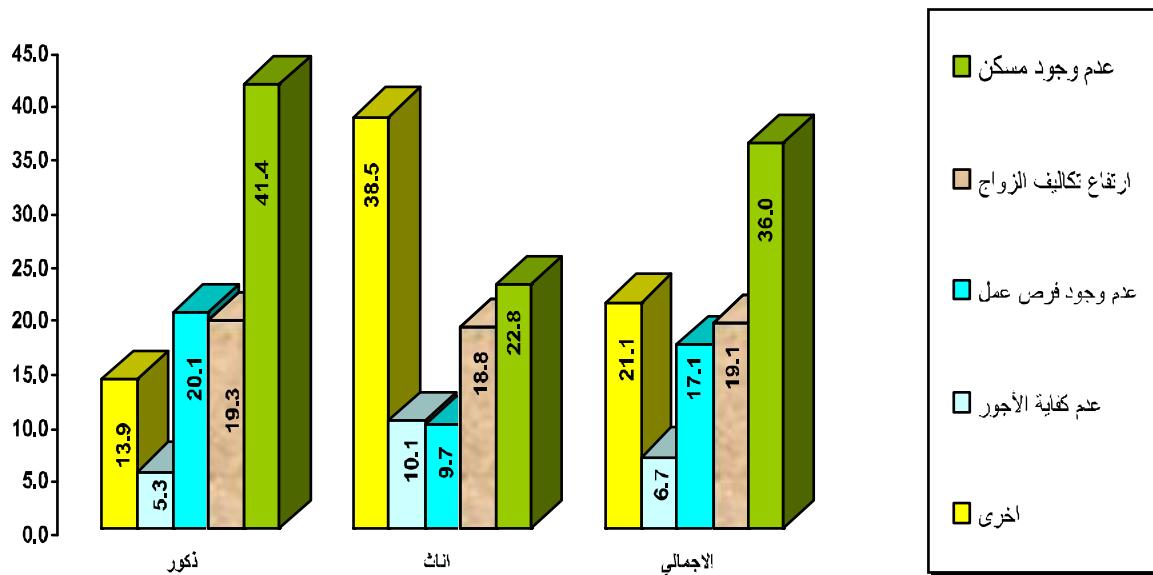
وعن أهم الصعوبات التي تقف عائقاً أمام أفراد عينة الدراسة وتحقيق رغبتهم في الزواج يكشف الجدول رقم (13) أهم هذه الصعوبات أو المعوقات، ويرى أفراد عينة الدراسة أن مشكلة عدم وجود مسكن مستقل تأتي في المرتبة الأولى (36.0%)، حيث أن الحصول على مسكن مستقل في المجتمع الليبي هو أحد أهم شروط الزواج في الوقت الحاضر. لقد ولى الزمن الذي كان فيه الأبناء المتزوجون يشتركون في منزل الأسرة نفسه، وأصبحت أسرة الفتاة تشرط السكن المستقل. كما أصبح الحصول على سكن مستقل من بين أهم المشاكل التي تقابل سكان المدن وسكان الريف أيضاً.

جدول (13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أهم الصعوبات التي تقف عائقاً بينه وبين الزواج

الإجمالي		إناث		ذكور		
الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	
1	36.0	2	22.8	1	41.4	عدم وجود مسكن مستقل
3	19.1	3	18.8	3	19.3	ارتفاع تكاليف الزواج
4	17.1	5	9.7	2	20.1	عدم وجود فرص عمل مناسبة
5	6.7	4	10.1	5	5.3	عدم كفاية الأجور لتنظيم حياة الأسرة (بعد الزواج).
2	21.1	1	38.5	4	13.9	مشاكل أخرى

كذلك يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة من الذكور يرون أن المشكلة الأساسية التي تقف أمامهم لتحقيق رغبتهم في الزواج هي عدم وجود مسكن مستقل، وتأتي هذه المشكلة في المرتبة الأولى بنسبة 41.4%， وارتفاع تكاليف الزواج تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 19.3%.

شكل (1) التوزيع النسبي لأهم الصعوبات التي تقف عائقاً بين الشباب وبين تحقيق الزواج.



أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة من الإناث نلاحظ من الجدول رقم (13) والشكل رقم (1) أن لديهن مشاكل أخرى تقف عائقاً لتحقيق رغبتهن بالزواج، والتي لم تذكر في هذه الدراسة، وان مشكلة عدم توفر المسكن المستقل تأتي بالمرتبة الثانية بنسبة 22.8%.

الاتجاهات حول القرارات المتعلقة بالحياة اليومية بعد الزواج.

هناك قرارات متعلقة بالحياة اليومية يجب أن تُتخذ باستمرار بعد الزواج، سُئل أفراد عينة الدراسة في رأيهم عن: من هو الذي يجب أن يتخذ القرارات المتعلقة بالحياة اليومية؟، والمتمثلة في الجمل المبينة في الجدول رقم (14).

جدول (14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيهم من الذي يجب أن يتخذ القرارات المتعلقة بالحياة اليومية

P_Value	χ^2	صاحب القرار النهائي			النوع	العبارة
		الزوجين معاً	الزوجة	الزوج		
* 0.000	220.1	39.9	0.5	59.6	ذكور	كيفية التصرف في دخل الأسرة؟
		63.5	2.7	33.8	إناث	
		53.3	1.8	45.0	الإجمالي	
* 0.000	198.146	40.7	0.8	58.5	ذكور	إذا أرادت الزوجة العمل خارج المنزل؟
		60.2	5.1	34.7	إناث	
		51.8	3.3	44.9	الإجمالي	
* 0.000	141.321	78.7	2.7	18.7	ذكور	عدد الأطفال الذي يجب إنجابهم؟
		89.5	5.2	5.3	إناث	
		84.8	4.1	11.1	الإجمالي	
* 0.000	277.475	72.1	1.5	26.4	ذكور	مدى مستوى التعليم الذي يجب أن تحصل عليه البنت؟
		86.3	7.4	6.2	إناث	
		80.2	4.9	14.9	الإجمالي	
* 0.000	113.379	71.7	0.8	27.5	ذكور	مدى مستوى التعليم الذي يجب أن يحصل عليه الولد؟
		84.3	2.8	12.9	إناث	
		78.8	2.0	19.2	الإجمالي	
* 0.000	86.557	81.6	4.6	13.8	ذكور	استعمال وسائل تنظيم الأسرة؟
		90.3	5.5	4.2	إناث	
		86.6	5.1	8.2	الإجمالي	
* 0.000	31.694	69.3	24.4	6.3	ذكور	الرعاية الصحية للأطفال؟
		75.7	21.7	2.6	إناث	
		73.0	22.9	4.2	الإجمالي	

* وجود علاقة معنوية عند مستوى المعنوية 0.001

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن الزوجين معاً يجب أن يتخذوا القرارات المتعلقة بالحياة اليومية في أغلب العبارات، وكانت أعلى نسب هي 86.6% وتمثل القرارات المتعلقة باستعمال وسائل تنظيم الأسرة، والقرارات المتعلقة بعدد الأطفال الذي يجب إنجابهم (84.8%). لكن يوجد جدل حول عبارتين. هما كيفية التصرف في دخل الأسرة وعمل الزوجة، حيث نجد أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن الزوجين معاً يتخذان القرارات المتعلقة بالتصرف في التصرف في دخل الأسرة (53.3%) مقابل أن الزوج هو الذي يجب أن يتخذ القرارات (45.0%)، ونلاحظ أن الذكور من أفراد عينة الدراسة يرون أن الزوج فقط من حقه التصرف في دخل الأسرة (59.6%)، أما أفراد عينة الدراسة من الإناث يرون أن الزوجين معاً يجب أن يتخذوا القرار المتعلقة بالتصرف في دخل الأسرة (63.5%).

وحول عمل الزوجة خارج المنزل يبيّن الجدول رقم (14)، أن أفراد عينة الدراسة متفقين على أن الزوجين معاً يجب أن يتّخذا القرار المتعلق بعمل المرأة (51.8%)، ولكن يوجد اختلاف معنوي في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لنوع (ذكور وإناث)، حيث يرى أفراد عينة الدراسة من الذكور أن الزوج هو الذي يبيّن القرار النهائي لعمل المرأة (58.5%)، وان الإناث من العينة يرون أن الزوجين معاً يجب أن يتّخذا القرار النهائي المتعلق بعمل المرأة (60.2%).

اتجاهات الشباب حول بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية :

وضعت بعض العبارات المتعلقة بالحياة الأسرية لمعرفة اتجاهات الشباب حول هذه العبارات، والجدول رقم (15) يبيّن العبارات واستجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول (15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اتجاهاتهم حول بعض الجوانب المتعلقة بالحياة الأسرية

العبارة	النوع	الإجمالي	إناث	ذكور	غير موافق	لا اعرف
الزوجة يجب أن تأخذ موافقة زوجها في كل شيء.	ذكور	91.8	4.9	3.3	4.9	3.3
	إناث	81.7	16.4	1.9	16.4	1.9
	الإجمالي	86.1	11.4	2.5	11.4	2.5
الزوجة يجب أن تقبل رأي زوجها حتى وإن كانت لا توافقه على هذا الرأي	ذكور	52.1	40.5	7.4	40.5	7.4
	إناث	28.7	65.1	6.3	65.1	6.3
	الإجمالي	38.8	54.4	6.8	54.4	6.8
إذا كانت الزوجة ترغب في العمل خارج المنزل فيجب أن يسمح لها بذلك.	ذكور	51.9	38.3	9.9	38.3	9.9
	إناث	77.4	16.7	5.9	16.7	5.9
	الإجمالي	66.3	26.1	7.7	26.1	7.7
الزوج يجب أن يساعد زوجته في الأعمال المنزلية خاصة إذا كانت تعمل.	ذكور	48.5	43.5	8.0	43.5	8.0
	إناث	73.9	22.4	3.7	22.4	3.7
	الإجمالي	62.9	31.6	5.5	31.6	5.5
ليس لتنظيم الأسرة أهمية، إذا كان دخلها كبيراً.	ذكور	23.0	63.7	13.3	63.7	13.3
	إناث	14.3	71.0	14.7	71.0	14.7
	الإجمالي	18.1	67.8	14.1	67.8	14.1
إذا رغب الزوج في إنجاب طفل آخر، فعلى الزوجة الموافقة حتى ولو لم ترغب هي في ذلك	ذكور	36.1	50.4	13.5	50.4	13.5
	إناث	21.9	63.6	14.6	63.6	14.6
	الإجمالي	28.0	57.9	14.1	57.9	14.1
الزوجة التي لم تنجو طفلها ذكراً، يجب عليها الاستمرار في الحمل إلى أن ترزق به، حتى لو كان لديها عدد كافٍ من البنات.	ذكور	28.6	57.5	13.9	57.5	13.9
	إناث	17.3	71.2	11.5	71.2	11.5
	الإجمالي	22.3	65.2	12.6	65.2	12.6
تعليم الولد وذهابه إلى المدرسة أهم من تعليم البنت وذهابها إلى المدرسة	ذكور	22.7	72.2	5.1	72.2	5.1
	إناث	9.3	88.2	2.5	88.2	2.5
	الإجمالي	15.1	81.3	3.6	81.3	3.6

بالنسبة للموقف من الزوجة فان أغلب أفراد عينة الدراسة (86.1%) يرون أن الزوجة يجب أن تأخذ موافقة زوجها في كل شيء تريده القيام به، حيث يوافق أفراد عينة الدراسة من الذكور على ذلك بنسبة (91.8%) مقابل (81.7%) للإناث، وهناك جدل حول فرض رأي الزوج على الزوجة، فقد يعتقد (52.1%) من افراد عينة الدراسة الذكور أن الزوجة يجب عليها القبول برأي الزوج حتى وإن كانت لا توافقه الرأي، وأكثر من 65% من الإناث لا يقبلون فرض رأي الزوج على الزوجة، أما بالنسبة للموقف من عمل الزوجة، فان (66.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على عمل المرأة خارج المنزل، حيث يوافق الإناث على ذلك بنسبة (77.4%) مقابل (51.9%) نسبة الذكور الموافقين على ذلك من الذكور.

والحديث عن مساعدة الزوجة في أعباء المنزل، يشوبه شيء من الحياة لدى الرجل العربي في كثير من الأحيان؛ لإحساس البعض أن مساعدة الرجل لزوجته في المنزل قد ينقص من هيبتها أمامها، أو يقلل من رجلولته في مجتمعه حينما يعلم ذلك. وحول مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على مساعدة الرجل لزوجته في أعباء المنزل، النتيجة مالت لصالح الإناث، حيث يوافق الإناث على ذلك بنسبة (73.9%) مقابل (48.5%) نسبة الذكور الموافقين.

وأوضح (67.8%) من أفراد عينة الدراسة بأن دخل الأسرة ليس له علاقة بتنظيم الأسرة، وأن عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم يجب الاتفاق بين الزوجين، ولا يوجد تفضيل لإنجاب الذكور. أما بالنسبة للتفرقة بين تعليم البنت والولد، وجد أن نسبة (81.3%) لا يرون بأن تعليم الولد وذهابه إلى المدرسة أهم من تعليم البنت وذهابها إلى المدرسة.

النتائج التوصيات : Conclusions and recommendations

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- أن 94.9% من الشباب والشابات يرون بأن الشاب يجب عليه الحصول على الشهادة الجامعية، و 87.5% منهم يرون بأن الشابة يجب عليها الحصول على الشهادة الجامعية.
- متوسط العمر المناسب لزواج الرجل حوالي 29 سنة، بينما متوسط العمر المناسب لزواج المرأة حوالي 23 سنة حسب آراء الشباب والشابات، وهذا المتوسط (متوسط العمر المناسب للزواج) أقل من متوسط العمر عند الزواج في ليبيا بناء على نتائج التعداد العام للسكان في ليبيا 2006م حيث بلغ 33.92 سنة بالنسبة للذكور مقابل 31.19 سنة بالنسبة للإناث.

3. يفضل 83.0% من الشباب والشابات أن يكون الزوج أكبر سناً من الزوجة، وإن فارق السن يكون من 3 - 5 سنوات.

4. أظهرت النتائج بأن الشباب والشابات غير موافقين على زواج الأقارب، وقد بلغت نسبتهم 63.5%.
5. يواجه الشباب والشابات صعوبات تتفق عائقاً بينهم وبين الزواج. وتحمّل هذه الصعوبات حول عدم وجود سكن مستقل، وعدم وجود فرص عمل مناسبة، وارتفاع تكاليف الزواج، هذا بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث فلديهن مشاكل وصعوبات متمثلة بالعادات والتقاليد لم يتم ذكرها الدراسة.

6. أظهرت الدراسة أن الشباب والشابات يرغبون في أن يكون شريك حياتهم حاصلاً على التعليم الجامعي. بناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة تنقيف الشباب في مجال الأسرة والمجتمع، على اعتبار أنهم أباء وأمهات المستقبل، من خلال ندوات ثقافية يستطيع الشباب من خلالها إدراك إيجابيات وسلبيات المواقب المتعلقة بالزواج، كالزواج المبكر، وزواج الأقارب والعادات والتقاليد المرتبطة بالزواج،... الخ.

لا شك أنه تتوفّر معلومات كثيرة حول مختلف المجالات التي يجب أن يعتني بها المجتمع لبناء جيل سليم من الشباب. وهي معلومات توفّرت من تجارب ودراسات في مجتمعات كثيرة. ونظراً لندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت مواقف الشباب واتجاهاتهم حول العديد من الجوانب والقضايا المتعلقة بمشاكلهم وقضاياهم في ليبيا، يرى الباحث من المفيد أن يقوم نشاط بحثي على المستوى المحلي لرسم صورة واقعية لظروف المحيطة بالشباب، ورصد مؤشرات الإنجاز، والتعرف على بعض جوانب النقص والقصور، والوقوف على بعض ما يقلق بالشباب، وعلى اقتراحاتهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم. و المجال البحث العلمي واسع، وأنشطته متعددة، ويمكن بالنسبة لدراسة أي موضوع تسليط الضوء على عدد كبير من الجوانب والقضايا المتعلقة بالشباب.

المراجع :

1. جاد، أمانى، (2006م)، **الاستثمار في الشباب كجزء من كسر حلقة الفقر في بلدان الوطن العربي**، جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة، المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان، المجلد الثاني.
2. جامعة الدول العربية (2004م)، **الاستراتيجية العربية للأسرة 2004-2014**، (2004/478).
3. الهيئة الوطنية للمعلوماتات ليبيا، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984م**.
4. الهيئة الوطنية للمعلوماتات ليبيا، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006م**.
5. حطب، زهير، وعباس مكي (1987م)، **العلاقات النسائية العربية**، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.
6. زيدان، مصطفى محمد (1399 هـ)، **معجم المصطلحات النفسية والتربوية**، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية.
7. سويف، مصطفى (1970م)، **مقدمة لعلم النفس الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

8. الطجم، عبد الله عبد الغني والسواط، طلق بن عوض الله (2000م)، السلوك التنظيمي، دار حبوبوت، شر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. محمد، محمد علي (1985م)، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
10. المركز الوطني للأمراض السارية والمتعدنة ومكافحتها والهيئة العامة للمعلومات (2008م)، نتائج الأولية المصح الليبي لصحة الأمومة، طرابلس، ليبيا.
11. المغربي، كامل محمد (1994م)، السلوك التنظيمي مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن.
12. اليونسكو (1975م)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
13. Martin, Teresa Castro and Larry L. Bumpass (1989). Recent Trends in Marital Disruption, Demography, Vol. 26 (1).
14. Greenstein, Theodore N. (1990). Marital Disruption and the Employment of Married Women, Journal of Marriage and Family, Vol. 52 (3).

مستوى الاتجاهات البيئية لدى طلبة قسم معلم فصل بكلية التربية- طرابلس

د. سميرة يحيى المقدمي

كلية التربية / جامعة طرابلس

مقدمة :

تتعرض البيئة في أنحاء شتى من العالم لأخطار بيئية حقيقة، وترجع أسباب هذه الأزمة في الواقع إلى سوء أنماطنا السلوكية الراهنة، ويتصح من ذلك أن قضية تلوث البيئة هي قضية سلوكية في المقام الأول، ذلك لأن الإنسان يعتبر المصدر الأول للتلوث، وتلوث البيئة هو نوع من السلوك كغيره من أنماط السلوك الأخرى له دوافعه ومثيراته، ومن ثم يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه وتعديلها.

ونتيجة لذلك فقد تزايدت في عصرنا الحاضر الدعوات من جانب المهتمين بالقضايا البيئية والمتخصصين في علم النفس إلى مزيد من البرامج الإرشادية والمناهج الدراسية والمشاركة المجتمعية بهدف تنمية تربية بيئية فعالة بين أفراد المجتمع، بحيث تؤدي في النهاية إلى سلوك إيجابي نحو البيئة. على أن تلك الدعوات قد ترجمت إلى خطوات عملية على أكثر من مستوى من خلال التربية البيئية ووسائل الإرشاد باعتبارها من وسائل تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

ولمواجهة هذه المشكلة لا يكفي سن القوانين والتشريعات ما لم يساندها فهم أفراد المجتمع لهذه البيئة ووعيهم بأهمية حمايتها، لذا يتوجب على المجتمع تقديم بعض الخدمات الإرشادية التي تسهم في تغيير اتجاهات الأفراد نحو البيئة، فالعديد من علماء البيئة يرون أن الحل الجذري للأزمة البيئية الراهنة يتطلب تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة، وتغيير الاتجاهات السالبة نحوها، بل أكدوا على أن التغيرات البيئية الحقيقة التي نحن بحاجة إليها إنما هي تغيير في الاتجاهات(الأحمدي، 2006: 2).

إن المتمعن في آيات القرآن الكريم يجد أن موضوع البيئة يتعدد صداح فيما يقترب من مائتي آية في سور كثيرة تتناول عناصر البيئة المختلفة من أرض وما تضمه من مكونات حية وغير حية وما يحيط بها من غلاف غازي وغيره، ويحار وما تحتويه من عوالم يصعب إدراك عظمتها، وكلها تدل على قدرة الله وعظمته صنعه (صنع الله الذي أتقن كل شيء)، وعلى تمام هذه الرسالة الخاتمة بتبيان كل ما له صلة بتحقيق السعادة للإنسان وتسهيل مهمته التي أوكلها الله له وهي إعمار الأرض وتسخير كل ما فيها لخدمته.

وفي هذا النطاق يمكن القول أن تعاليم الدين الإسلامي في مجلها تحافظ على البيئة من عبث الإنسان أولاً؛ فالإنسان من أديمها خلق ، ولا يسيء مخلوق سواه إليها وكأن الملائكة، ومنذ اللحظة الأولى قرأوا في عالم الغيب ما يمكن أن يقوم به الإنسان من الإساءة إلى البيئة مع أن الله تعالى خلقه من أديمها، جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً فَالْأَرْضُ أَتَجْعَلُ فِيهَا مِنْ يَفْسُدُ فِيهَا وَيُسْفِكُ الدَّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا تَعْلَمُونَ) (البقرة:30)، ومما يعلمه الله تعالى ولا تعلمه الملائكة أنه سبحانه استعمر الإنسان في الأرض، قال تعالى (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرْتُمْ فِيهَا). (هود:61).

وقد خلق الله تعالى كل شيء على الأرض بمقادير محددة وصفات معينة تضمن التوازن البيئي، وتكتفى القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية على وجه الأرض قال تعالى (إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ بِقَدْرٍ) (القمر،49)، وقال تعالى (وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمَقْدَارٍ) (الرعد،9)، وقال تعالى (وَالْأَرْضُ مَدَدَنَا هَا وَأَقِنَا فِيهَا رَوَاسِي وَأَنْبَتَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقَيْنِ) (الحجر، 18 – 19)، وقد أوجب الإسلام على الإنسان الحفاظ على بيئته وحسن استغلالها ونهاه عن إفسادها قال تعالى (وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (الأعراف،84)، وتزخر السنة النبوية الشريفة بالعديد من الأحاديث التي تدعو إلى نسق قيم خاص بالتعامل مع البيئة وعناصرها، وتعتبر المحافظة على البيئة جزء لا يتجزأ من عقيدة المسلم يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم "إِيمَانٌ بِضَعْفٍ وَسَبْعَونَ أَوْ بَضَعْفِ سَبْعَةٍ شَعْبَةٍ فَأَفْضَلُهَا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدَنَاهُ إِمَاطَةً الْأَذْيَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شَعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ". (صحيف مسلم)، ومن المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها المنهج الإسلامي في استغلال مكونات البيئة مبدأ الترشيد والاعتدال حيث أمر الله سبحانه وتعالى عباده بعدم الإسراف والتبذير والالتزام والاعتدال في كل شيء كما في قوله تعالى (وَكُلُوا وَاشْرِبُوا وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّمَا الْمُسْرِفِينَ) . (الأعراف 29)، وفي قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم

عندما مر بسيدنا سعد ضي الله عنه وهو يتوضأً فقال ما هذا السرف؟ فقال أفي الوضوء إسراف؟ قال: (نعم وإن كنت على نهر جار) . (سنن ابن ماجه).

لقد جعل الله الإنسان خليفة في الأرض بمعنى أنه وصي على الأرض والبيئة يديرها كما أمره، ولا يتصرف فيها بأنانية وكأنها له وحده دون بقية المخلوقات، فالإنسان مستخلف على إدارة البيئة، واستثمار خيراتها، وأمين عليها وهذه الأمانة نفرض عليها أن يتصرف فيها برفق وأسلوب رشيددين، وهذا الاستخلاف مؤقت ومرتبط بمد محددة، حيث يقول تعالى (ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين) (البقرة ، 35).

لقد بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي بشكل واضح انطلاقاً من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بمدينة ستوكهولم بالسويد في عام 1972 حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية ، وقد تعزز الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها بشكل أكبر من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992م وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تتمثل في إعلان قمة الأرض (إعلان ريو)، وجدول أعمال القرن 21 ومبادئ حماية الغابات، بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات المناخية ، وكذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، وتتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الوثائق تضمنت الإشارة إلى فكر التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية حاجيات وطموحات الأجيال الحاضرة من الموارد البيئية من دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها منها، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها من جهة ومتطلبات حماية الموارد البيئية والثروات الطبيعية من جهة أخرى(عبدالغنى، 2013: 8-9).

إن الحفاظ على البيئة عملية تحول في المجتمع في سلوكه وتصرفاته وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بقرار إداري؛ ذلك أن الاهتمام بسلامة البيئة لا يتم إلا بوجود أنس لديهم وعي في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة ويعؤمنون بحق الأجيال التي تليهم في الحياة وفي الانتفاع بموارد البيئة.

وأنساقاً مع ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على مستوى الاتجاهات البيئية لدى طالبات معلم الفصل بكلية التربية – طرابلس.

مشكلة الدراسة :

نظراً لأهمية موضوع تنمية الاتجاهات البيئية لدى الأفراد باعتبار ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الحفاظ على البيئة، فقد أجريت العديد من الدراسات المحلية، التي هدفت في مجموعها إلى تنمية المعرفة، والاتجاهات والسلوكيات البيئية المرغوبة، ومن هذه الدراسات دراسة كل من :

(أبو بكر ،2008)، ودراسة (الزروق، 2005)، ودراسة (شيت، 1999)، ودراسة (باحمي، 1998)، وقد أشارت نتائج هذه الدراسات إلى ضعف تناول الكتب المدرسية بلبيبا لقضايا البيئة وأبعادها المختلفة وأنها لا تسهم في تنمية الاتجاهات البيئية الايجابية لدى الطلبة وانطلاقاً مما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على مستوى الاتجاهات البيئية لدى طالبات معلم الفصل بكلية التربية – طرابلس، وذلك لأن مستوى الاتجاهات البيئية ينبغي أن يكون عالياً حتى يستطيعن مستقبلاً اكتساب تلاميذهن الاتجاهات السليمة نحو البيئة.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي :

ما مستوى الاتجاهات البيئية لدى طالبات قسم معلم الفصل بكلية ل التربية طرابلس؟

أهمية الدراسة :

تكمّن أهمية الدراسة فيما يأتي :

1. تكشف عن مستوى الاتجاهات البيئية لدى طالبات قسم معلم الفصل بكلية التربية – طرابلس.
2. قد تسهم نتائج هذه الدراسة في توجيه مناهج التربية البيئية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. إعداد مقياس للاتجاهات البيئية.
2. التعرف على مستوى الاتجاهات البيئية لدى طلبة قسم معلم الفصل بكلية ل التربية طرابلس.

مصطلحات الدراسة :

1. الاتجاهات البيئية :

هي محصلة استجابات الفرد التي يبديها إزاء مشكلة أو قضية بيئية وذلك بالقبول أو الرفض نتيجة مروره بخبرة معينة تتعلق بذلك المشكلة أو القضية(النهاري، 2013).

2. كلية التربية – طرابلس :

هي إحدى كليات التربية التابعة لجامعة طرابلس، وتهدف إلى إعداد المعلمين، إعداداً أكاديمياً ومهنياً؛ للقيام بمهمة التدريس، في مراحل التعليم العام، وتضم الأقسام التالية :

التربية الخاصة، رياض الأطفال، معلم الفصل، الأحياء، الكيمياء، الفيزياء، الرياضيات، الحاسوب، التربية الفنية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، التربية وعلم النفس.

3. قسم معلم الفصل :

هو أحد الأقسام العلمية بكلية التربية – طرابلس، ويقوم بإعداد المعلمين لتدريس المرحلة العمرية (9-6) سنوات، أو الفصول الدراسية الثلاث الأولى من مرحلة التعليم الأساسي (الأول، الثاني، الثالث)، والتي تتطلب معارف ومهارات متخصصة بمراحل النمو المختلفة، ومتطلبات هذه المرحلة، وقد تم افتتاح القسم عام 2005م.

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات المحلية :

1- دراسة الصغير عبد القادر باحمي، (1998) :

التربية البيئية في مناهجنا الدراسية :

استهدفت الدراسة تحليل الكتب الدراسية بمرحلة التعليم الأساسي والثانوي للتعرف على وضع التربية البيئية هي محتوى هذه الكتب، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- * أهداف تدريس المقررات لا تؤكد بوضوح على المحافظة على البيئة، ولا تحقق التربية البيئية.
- * محتوى الكتب لا يؤكد على أهمية التوازن البيئي.
- * محتوى الكتب المحللة لا يعمل على تنمية الاتجاهات البيئية المرغوبة (باحمي ، 1998) .

2- دراسة أحمد الأمين علي (2005) :

أثر تضمين البعد البيئي في برامج الأنشطة المدرسية الlassificية على تنمية المعرف والاتجاهات البيئية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في ليبيا.

وأستهدفت الدراسة، التعرف على أثر ضمین البعد البيئي في برامج الأنشطة المدرسية الlassificية على تنمية المعرف، والاتجاهات البيئية، لدى طلاب الصف الثامن من التعليم الأساسي، وبناء برامج لبعض الأنشطة المدرسية الlassificية.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة (المنهج التجريبي) حيث قام بتجربة البرنامج على عينة من طلاب الصف الثامن بالتعليم الأساسي.

واستعان الباحث بالمقترن على عينة بالأدوات البحثية الآتية :

- * قائمة بالأبعاد البيئية التي تضمنتها الأنشطة المدرسية الlassificية في مرحل التعليم الأساسي.
- * اختبار للمعارف البيئية.
- * مقياس الاتجاهات البيئية.
- * برنامج مقترن لبعض الأنشطة المدرسية الlassificية.

وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية :

* وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية في اختبار المعرف البيئية وذلك في التطبيق البعدي لصالح المجموعة التجريبية، مما يدل على ان البرنامج المقترن لأنشطة المدرسية الlassificية قد أثر إيجابيا في نمو المعرف البيئية للتلاميذ الذين طبق عليهم البرنامج المقترن.

* وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة، والمجموعة التجريبية في مقاييس الاتجاهات البيئية وذلك في التطبيق البعدى لصالح المجموعة التجريبية، والذي يشير إلى أن نمو الاتجاهات البيئية لدى تلاميذ المجموعة التجريبية، يرجع إلى ممارستهم لأنشطة المدرسية الlassificية المقترحة، مما يشير إلى تأثرهم بالبرنامج المقترن. (علي، 2005).

3- دراسة سكينة إبراهيم بن عامر (2006) :

فاعلية استخدام الأنشطة وبعض وسائل الثقافة في تربية المعرفة والسلوك البيئي لدى الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي بليبيا.

استهدفت الدراسة تربية المعرفة والسلوك البيئي، لدى تلاميذ الصفوف السابع، والثامن والتاسع من التعليم الأساسي، باستعمال برنامج يعتمد على الأنشطة، وبعض وسائل الثقافة وتقدير نتائج تطبيقية، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج التجاري، وذلك باستعمال اسلوب المجموعتين التجريبية، والضابطة، باعتباره الأنسب لتطبيق البرنامج، وقياس تأثيراته في تربية المعرفة والسلوك البيئي ومن الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة :

* قائم بالمفاهيم البيئية.

* اختبار المعرفة البيئية.

* مقاييس المواقف السلوكية البيئية.

* بطاقة ملاحظة السلوك البيئي.

* البرنامج المقترن للتربية المعرفة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

* وجود فروق دالة إحصائيا في نمو المعرفة البيئية بين متوسطات الدرجات لصالح المجموعة التجريبية في التطبيق البعدى.

* توجد فروق دالة إحصائية في نمو السلوك البيئي بين متوسطات درجات مجموعتي الدراسة لصالح المجموعة التجريبية في التطبيق البعدى المقاس بمقاييس المواقف السلوكية البيئية اللغظي والمصور الخاص بالدراسة.

* توجد فروق دالة إحصائية في نمو السلوك البيئي بين متوسطات درجات مجموعتي الدراسة لصالح المجموعة التجريبية في التطبيق البعدى المقاس ببطاقة ملاحظة السلوك البيئي الخاص بالدراسة(بن عامر ، 2006، أبوبكر، .20018)

ثانياً الدراسات العربية:

1- دراسة عواطف أحمد إبراهيم (1991) :

برنامج مقترن في التربية البيئية لتلاميذ المرحلة الإعدادية وقياس أثره على معلومات التلاميذ واتجاهاتهم نحو البيئة وقد استهدفت هذه الدراسة بناء برنامج في التربية، وقياس أثره على معلومات الطلاب واتجاهاتهم البيئية ومن الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة :

- * اختبار تحصيلي في المعلومات البيئية.
- * مقياس لاتجاهات البيئية.
- * إعداد وحدة دراسية بعنوان (الموارد الطبيعية) وتجريبيها على عينة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :
 - * وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين اتجاهات الطلاب قبل وبعد دراسة الوحدة لصالح التطبيق البعدى.
 - * وجود ارتباط دال قدره (0.67) بين درجات الطلاب في اختبار المعلومات البيئية ودرجاتهم في مقياس الاتجاهات البيئية.

2- دراسة رمضان الطنطاوى، وسعيد محمد رفاع (1991) :

" المفاهيم والاتجاهات البيئية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالسعودية"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التربية البيئية في مناهج العلوم بالمرحلة المتوسطة. وتحقيقاً لهذا الهدف فقد استخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى لتحليل محتوى كتب العلوم الثلاثة المقررة على طلاب الصفوف الثلاثة لتحديد المعلومات والمعارف البيئية التي تشمل عليها الكتب الدراسية وقد استخدم الباحثان الأدوات البحثية الآتية:

- قائمة بالمفاهيم البيئية التي يجب تضمينها بمناهج العلوم بالمرحلة المتوسطة.

- اختبار تحصيلي للمعارف، والمفاهيم البيئية.
 - مقياس لاتجاهات البيئية.
- وطبق الباحثان هذه الأدوات على عينة الدراسة المكونة من (220) طالباً وطالبة من طلب الصف الأول الإعدادي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ارتفاع مستوى تحصيل الطالب عينة البحث للمعارف، والمفاهيم البيئية.
- ارتفاع متوسطات الطالب على مقياس الاتجاهات البيئية.

أكّدت الدراسة على زيادة نسبة المفاهيم البيئية في مقررات العلوم بالمرحلة المتوسطة ودمجها مع موضوعات العلوم على مستوى الصنوف الثلاثة وضرورة تزويد مقررات العلوم بمواصفات تؤكّد التأثيرات البيئية الناجمة عن بعض المشكلات البيئية المحلية والعالمية. (الطنطاوي، ورفاع، 1991).

3- دراسة غادة الشمة، (2000) :

"تطوير مناهج العلوم للمرحلة الإعدادية في سوريا في ضوء متطلبات التربية البيئية".

هدفت الدراسة لتطوير مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية في ضوء متطلبات التربية البيئية، وتصميم برنامج مقترن لتضمين متطلبات التربية البيئية ضمن مناهج العلوم، وتجريب وحدة دراسية من البرنامج المقترن على عينة من طلاب الصف الثاني الإعدادي، بلغ عددها (180) طالباً، مقسمة على مجموعتين ضابطة وتجريبية، وقد ركزت أدوات الدراسة على:

- اختبار تحصيلي للمفاهيم البيئية.
 - مقياس الاتجاهات البيئية وبينت نتائج الدراسة بأنّ أظهرت عدة نتائج، منها وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات أفراد العينة، التجريبية والضابطة في الاختبار البعدي ولصالح العينة التجريبية.
 - ومن خلال ما سبق يجدر بنا التعليق على الدراسات السابقة نوردها في النقاط التالية:
- 1- استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج التجريبي، لقياس فاعلية تدريس بعض الوحدات الدراسية في تنمية الاتجاهات البيئية الإيجابية نحو البيئة.

- 2- اتفقت نتائج الدراسات السابقة على إمكانية اكتساب المعلومات، والمعارف البيئية، وإمكانية تغيير الاتجاهات البيئية نحو الأفضل عن طريق تدريس الطلاب وحدات دراسية معينة في مجال التربية البيئية.
- 3- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في منهجية البحث، وفي إعداد مقياس الاتجاهات البيئية.

الإطار النظري للدراسة :

مقدمة:

جاء الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، بمنهج متكامل وشامل لحفظ البيئة ووقفتها من التلوث، على الرغم من أن الاهتمام المعاصر بالبيئة ومشكلاتها لم يبدأ إلا منذ السبعينيات من القرن الماضي، منذ التحضير لمؤتمر "ستوكهولم" الدولي حول بيئـة الإنسان والذي عقد عام 1972، وذلك حينما بدأت الموارد الطبيعية في النضوب والاستنزاف نتيجة الاستغلال غير الرشيد لها، وبعد أن شعرت الدول المتقدمة بالأثار السيئة التي نتجت عن تطبيق بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة والمتنوعة، وباتت التربة والهواء والماء والمواد الغذائية ملوثة بأنواع شتى من السموم والمواد الكيماوية(حـاجـاب، 2008: 5).

تعريف البيئة لغة واصطلاحا :

أولاً تعريف البيئة لغة :

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة Environment في اللغة العربية، كما يذكر ابن منظور في معجمه لسان العرب إلى الجذور (بوا)، الذي أخذ منه الفعل الماضي(باء) بمعنى رجع، و (تبوا) نزل وأقام، فنقول (تبوا فلان بيـتا) أي اتـخذ منـزلا، والاسم (البيـئة و المـبـاءـة) بـمعـنىـ المـنـزـل و (المـبـاءـة) تـعـنيـ القـوـم لـلـإـبـل حـيـث تـنـاخـ، و مـبـاءـةـ الغـنـم: مـنـزـلـهاـ الـذـيـ تـأـرـيـ إـلـيـهـ، و (المـبـاءـةـ) مـنـ الرـحـمـ، الـمـكـانـ الـذـيـ يـكـونـ فـيـهـ الـجـنـينـ، وـهـكـذاـ يـتـضـحـ أـنـ الـبـيـئةـ نـطـقـ عـلـىـ الـمـنـزـلـ أـوـ الـمـوـطـنـ أـوـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ يـتـخـذـ إـلـيـهـ إـنـسـانـ مـسـتـقـراـ لـنـزـولـهـ وـحـلـولـهـ، أـيـ عـلـىـ الـمـنـزـلـ أـوـ الـمـوـطـنـ أـوـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ يـرـجـعـ إـلـيـهـ إـلـيـهـ إـنـسـانـ فـيـنـزـلـهـ وـعـيـشـهـ.

ثانياً تعريف البيئة اصطلاحا :

أما مصطلح البيئة Environment فهو أعمق وأشمل، حيث أنه لا يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية فقط، ولكنه يتعداه البحث إلى المحيط الحيوي بكافة صوره من عوامل طبيعية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية، والتي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان وعلاقاته بالكائنات وال موجودات الأخرى، وعادة تعرف "البيئة"

بأنها الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه الكائن الحي، وعلى هذا "فَعَالَمُ الْبَيْئَةِ" Environmentalist يعني بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أي أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، كما يعني بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة، والحفاظ على البيئة محلياً وعالمياً من الأنشطة البشرية ذات التأثير الضار، وتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الإنسان (أبو بكر، 2008: 167).

أما كلمة (إيكولوجي) فهي مكونة من مقطعين يونانيين هما (Oikos) وتعني مكان المعيشة أو ما يحيط بالكائن، و (Lagus) وتعني دراسة أو علم، وعلى ذلك فكلمة إيكولوجي Ecology تعني علم أو دراسة أماكن المعيشة، ويطلق "مصطلح إيكولوجي" Ecology على حالات دراسة العوامل المحيطة بالكائن الحي، والتي يتاثر بها ويؤثر فيها، ويبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض، فيما بينها وبين الوسط الذي تعيش فيه، وعلى هذا فعلم الإيكولوجي Ecology يعني بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة، أي يعني بما يحدد الحياة وكيفية استخدام الكائنات للعناصر المتاحة (أبو بكر، 2008: 166).

التربية البيئية في الإسلام :

على الرغم من أن مفهوم التربية البيئية لم يظهر محدد إلا في أواخر السنتين من القرن العشرين، فإن الإسلام جاء ليختلف الإنسان في الأرض، وينهاء عن التخريب والفساد في قوله تعالى (لَا نَنْسَاوُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ) (الأعراف، 85).

مفهوم التربية البيئية الإسلامية :

هي عملية بناء وتنمية اتجاهات ومهارات وقيم بيئية، من المنظور الإسلامي بما ينعكس إيجابياً على سلوك الأفراد تجاه بيئتهم "أو هي" عملية بناء الضمير البيئي الحاكم من المنظور الإسلامي (شيتة، 1999: 181، أبو بكر، 2008: 168).

أهداف التربية البيئية الإسلامية :

تهدف التربية البيئية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السلوكية البيئية نوجزها فيما يلي :

1. إعداد المواطن الذي يتمتع بحس وضمير بيئي، حاكم يضبط سلوكه تجاه بيئته في مسارها الصحيح.

2. دعم الإحساس بالمسؤولية المباشرة وغير المباشرة، تجاه البيئة من منطلق إن حماية البيئة قد يكون فرض عين، وقد يكون فرض كفاية على كافة المسلمين.

3. إدراك أثار المشكلات البيئية الآنية والمستقبلية، وأسلوب حلها، وتنمية التفكير البيئي الناقد البناء لدى المواطنين.

4. إذكاء وإنماء الرشد والضجيج البيئي، بما يعطي للحوار البيئي التنموي مرونة وإيجابية، تسهم في حل المشكلات البيئية على هدى من الشريعة الإسلامية، وإيجاد صيغة علاقات متوازنة طبيعية بين الإنسان وببيئته(شيتة، 1999: 182، أبوبكر، 2008، 168).

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عديدة تؤكد على أن الله سبحانه وتعالى هو وحده الذي خلق الكون، ووضع النواميس التي تكفل حفظ التوازن البيئي، حيث يقول الله عز وجل (والأرض مدعناها وأنقينا فيها رواسى وانبنتا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) (الحجر، 18 - 20).

كما ورد في القرآن الكريم ما يؤكد على أن الله قد خلق كل شيء في البيئة بمقادير محددة، وصفات معينة، تضمن التوازن البيئي، وتكفل القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان، وغيره من الكائنات الحية على وجه الأرض، وذلك في قوله تعالى (إن كل شيء خلقناه بقدر) (القرآن، 49)، (وكل شيء عنده بمقدار) (الرعد، 8)، (قد جعل الله لكل شيء قدرًا) . (الطلاق، 3).

وقد اقتضت حكمة الله أن جعل الأرض لينة للإنسان، لكي يعمرها ويستثمر مواردها ويستفيد من خيراتها، ويعامل معها من منطلق أنها ملكية عامة، يجب المحافظة عليها من أجل استمرار الوجود البشري، يقول تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشو في مذاكبيها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (الملك، 15) ولم يقتصر ذلك على بعد المكاني للأرض، بل امتد إلى بعد الزمان في قوله تعالى : (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق) (العنكبوت، 20)، فقد أوجب الإسلام على الإنسان حفظ سلامة البيئة وحسن استغلالها، ونهاه عن الفساد والإفساد، وإنفاق الضرر بشخصه ومجتمعه، في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ليذيقهم بعض الذي عملوا لهم يرجعون) (الروم، 31) وقوله تعالى : (وإذا تولى سعي في الأرض ليفسد فيها ويهدك الحرج والنسل والله لا يحب الفساد) (البقرة، 205) وقوله تعالى : (ولا نقدسوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين) (الأعراف، 85).

وتخر السنة المحمدية بالعديد من الأحاديث النبوية الشريفة، التي تدعو إلى نسق قيم خاص بالتعامل مع البيئة وعناصرها، تضع المحافظة على مكونات البيئة جزءا لا يتجزأ من عقيدة المسلم، فيجعل (إماتة الأذى عن الطريق صدقة) (رواه البخاري)، ويحض على نظافة الماء وطهارته والبعد عن تلوثه والرفق بالحيوان والتمسك بخلق الرحمة عند التعامل معه بقوله صلى الله عليه وسلم : (انقوا الله في هذه البهائم والعجمادات) (رواه أبو داود).

ويقول صلى الله عليه وسلم : (في كل كبد رطبة أجرا) (رواه البخاري)، إن الإسلام جعل الإنسان خليفة في الأرض، بمعنى انه وصي على الأرض والبيئة يديرها كما امره، ولا يتصرف فيها بأنانية ، فالإنسان مستخلف على إدارة البيئة ، واستثمار خيراتها، وهذا الاستخلاف مؤقت ومرتبط بمدة محدودة ، حيث يقول الله تعالى : (ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين) (البقرة، 36) قوله تعالى (هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (هود، 61)(أبو بكر، 2008: 169-170).

العلاقة بين الإنسان والبيئة :

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وهو يحاول جاهدا ان يستغل موارد بيئته، بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية في مرحلة حياته، والكمالية في مرحلة تالية ، والمتتبع لتطور هذه العلاقة بين الإنسان وب بيئته على المدى الزمني (التطور التاريخي) ، وعلى المدى الأفقي (اختلاف البيئات وتباينها من منطقة لأخرى) ، يجد أنها علاقة دينامية متباينة يحكمها بالدرجة الأولى، طبيعة البيئة من ناحية وقدرات وإمكانات الإنسان من ناحية أخرى، وقد اختلف آراء الجغرافيين والإيكولوجيين الذين اجتهدوا في تقييم هذه العلاقة فظهرت ثلاث مدارس وهي :

DETERMINISM-1 : المدرسة الحتمية :

ويطلق عليها أيضا المدرسة البيئية، حيث تعطي هذه المدرسة للبيئة الطبيعية الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين الإنسان وب بيئته، وهي تؤمن بأن الإنسان من خلال الحتم البيئي مسير وليس مخير ، ومن روادها الأقدمين " هيبيوغراط وارسطو" اللذين ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم وظهر نفس الاتجاه الحتمي في مقدمة ابن خلدون في العصور الوسطى، الذي ربط بين المناخ وطبائع الشعوب، فقد وصف مثلا أهل المناطق الحارة بالخفة

والطيش، وبينما وصف أهل حوض البحر المتوسط بالجرأة والشجاعة والمعرفة، وقد اعتقد هذه المدرسة تلميذته الأمريكية المخلصة الن سابل (1863-1932) التي أخذت على عاتقها الدعوة لهذه المدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مؤيدي الحتمية " فيكتور كزن " و " ديمولين "، ومن هنا نرى أن أصحاب المدرسة الحتمية قد غالوا غلو شديدا، في فكرهم عندما أخضعوا كل شيء للبيئة الطبيعية وتجاهلوا قدرات الإنسان وإبداعاته.

2 - POSSIBILISM : المدرسة الإمكانية :

كان القرن التاسع عشر يمثل العصر الذهبي لسيطرة الفكر الحتمي، إلا أنه ما كاد القرن العشرين يبلغ منتصفه، حتى وجدنا معظم الجغرافيين قد انفضوا من حول الحتمية وتركوها إلى المدرسة الإمكانية، وتتمثل فلسفة المدرسة الإمكانية " أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي، غير مفكر خاضع تماماً لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة إيجابية فعالة ومفكرة وذا خاصية دينامية قادرة على التغيير والتطور " ومن رواد هذا الفكر الإجمالي الجغرافي الفرنسي : فيدال لا باش " ولوسيان فيفر وإسحاق بومان وكارل صور ، كما ترتكز فلسفة هذه المدرسة على " أن البيئة الطبيعية تقدم للإنسان عدداً من الاختيارات، وإن الإنسان بمحيط إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وآهادفه وطموحاته وتقاليده " ويرى أنه ما من بيئه لم تتمدد إليها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير أو التحويل، ولا تكاد توجد بيئه ما لم تتضمن آثار وبصمات انشطة الإنسان ، ويرى أصحاب المدرسة الإمكانية أن الإنسان سيد البيئة والمسيد عليها، فهو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد بيئته، من هنا نرى أن أصحاب المدرسة الإمكانية يقفون بدورهم موقف المتحيز للإنسان، وينسون أن الإنسان في بعض البيئات لا يزال يقف عاجزاً مستسلماً لبيئته.

3 - PROBABILISM : المدرسة التوافقية أو الاحتمالية :

هذه المدرسة لا تؤمن بالحتم المطلق، ولا بالإمكانية المطلقة، وغمماً تؤمن بـ الاحتمالات قائمة في بعض البيئات، لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة " حتمية "، وفي بيئات أخرى يتعاظم فيها دور الإنسان المنظور في مواجهة تحديات معوقات البيئة " إمكانية "، ومن ثم فهي مدرسة

واقعية لأنها تصور واقع العلاقة بين الإنسان وبئته ، كما هي موجودة فعلا دون تحيز أو تعصب لطرف على حساب الطرف الآخر، وقد بنى أصحاب هذه المدرسة التي تمثل فكر غالبية الجغرافيين المعاصرین ، على أساس أن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثيرات واحدة على الإنسان ، من منطلق اختلاف تأثير ، واستجابة هذه البيئات من ناحية، ومن خلال اختلاف قدرات الإنسان وامكانياته في استغلال موارد البيئة من ناحية أخرى، ومن ثم يرون أن الحتمية قائمة في بعض البيئات ، والامكانية قائمة في بيئات أخرى. فمثلاً إذا ما افترضت بيئه صعبة مع انسان مختلف تسود الحتمية، وإذا ما افترضت بيئه سهلة مع انسان متطور تسود لا شك الامكانية، وقد استطاع المؤرخ الانجليزي العالمي " أرنولد توينبي Arnold Toynbee " أن ييلور العلاقة بين الإنسان وبئته في أربع استجابات مختلفة من خلال نمط الأنشطة البشرية التي يمارسها وهي :

أ- استجابة سلبية : هي التي يكون فيها الإنسان من خلال تخلفه العلمي والحضاري لا يستطيع أن يطوع بيئته، ويقف أمامها عاجزا.

ب- إستجابة التأقلم : وهي درجة يكون فيها الإنسان أرقى نسبياً من الحالة الأولى حيث يحاول أن يتآقلم جزئياً مع ظروف بيئته الطبيعية.

ج- إستجابة إيجابية : وهي درجة لا يقف الإنسان عاجزاً تماماً أمام بيئته الطبيعية، بل يحاول التغلب على معوقات البيئة وتحدياتها.

د - إستجابة إبداعية : وهي درجة لا يكتفي الإنسان فيها بمجرد التأقلم والتقييد، بل يتعدى هذا ليبتكر ويبدع ليتفوق على البيئة.

من كل هذا نرى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة متباعدة يتعاظم فيها دور البيئة الطبيعية تارة، ودور الإنسان تارة أخرى، ومن ثم فإن مبدأ كل من الحتمية المطلقة والإمكانية المطلقة أمر مرفوض من خلال الواقع الفعلي الذي يعيشه الإنسان في البيئات المختلفة (عبدالمقصود، 1997: 26-32).

تأثير الإنسان في البيئة :

ليس ثمة شك أن الإنسان المعاصر من خلال ما اكتسبه من تقنيات عالية جداً ونفوذ علمي إبداعي، قد زادت قدراته وامكانياته في استغلال موارد بيئته واستطاع من خلالها التغلب على الكثير من المعوقات التي تفرضها

البيئة الطبيعية، إن الإنسان يختلف من منطقة لأخرى تبعاً لاختلاف قدراته العلمية والتكنولوجية "الحضارية" وتبعداً لاختلاف كثافة السكان التي تتفاوت بين الكثافة السكانية العالية والمتوسطة والقليلة أو المخلدة. ويتجلى تأثير الإنسان وإيجابياته بشكل واضح في البيئة الجبلية حيث تضع أمامه الكثير من التحديات والمعوقات التي يحاول الإنسان جاهداً بكل ما أوتي من تقدّم وتطور أن يتغلب عليها ليتمكن من استغلالها وكذلك تأثيره في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تضع أمامه الكثير من المعوقات من أهمها ندرة المياه، وتحركات الرمال وملوحة التربة، فقد استغل الإنسان كل ما لديه من علم وتقنيّة في التغلب على كل هذه المعوقات، ليتمكن من استغلال موارد هذه البيئة بدرجة كفاءة كبيرة من بناء مراكز استقرار كثيرة داخل هذه البيئات الطاردة بخصائصها الطبيعية للسكان، كذلك نجح الإنسان في مواجهة التقلبات المناخية، كما نجح من خلال اختراعه لأجهزة التبريد والتدفئة في التغلب على المعوقات الحرارية، وخلق ظروفًا حرارية مناسبة تتيح له القدرة على العمل والنشاط، وإذا كان الإنسان قد قام بالكثير من التأثيرات الإيجابية في مجال السيطرة على بيئته واستغلال مواردها بدرجة كفاءة عالية، إلا أنه في نفس الوقت من خلال سوء استغلاله ونزعته التدميرية، التي تتضاعد دوماً مع تقدمه التقني، قد أحدث بعض التأثيرات الضارة لبيئته التي أسهمت في إفساد وتدحر واستنزاف موارد البيئة، وأحداث خلل في نظامها الإيكولوجي (عبدالمقصود، 1997: 57-62).

الأخطار والقضايا التي يجب التركيز عليها والتي تنتج في الأساس عن الإنسان وممارساته الخاطئة:

- 1- النمو السكاني المتزايد وغير المنظم، وسعّيهم لتوفير الغذاء مما شكل ضغطاً كبيراً على البيئة، فعدد سكان العالم يبلغ أكثر بكثير من خمس مليارات نسمة وهو في زيادة مستمرة، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في خلال 25 – 30 السنة القادمة مع تناقص الموارد الغذائية.
- 2- التصحر وزيادة المساحات الزراعية المتحولة إلى أراضٍ قاحلة، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي سوريا والعراق ولibia ومصر هناك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تحول سنويًا إلى أراضٍ قاحلة.

3- تجريد الجبال والتلال من الأشجار التي يتم استخدامها في صناعة الورق والصناعات الأخرى، مما أدى إلى حدوث الانجرافات في التربة وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء، أضف إلى ذلك زحف المدن باتجاه هذه المناطق.

4- انقراض الحيوانات والنباتات البرية نتيجة الصيد والرعى الجائر، ونتيجة الزحف البشري مما أدى إلى اختفاء العديد من الكائنات البرية، وهذا كله يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن البيئي، فاختفاء الضباع في أستراليا، على سبيل المثال، أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأرانب التي أصبحت مشكلة على المزروعات.

5- التلوث الكبير الذي يحدث في الأنهر والبحار والمحيطات، نتيجة لاستخدام هذه المناطق كاماكن للتخلص من المياه العادمة والصناعات النووية، ونتيجة لتسرب النفط من الناقلات العملاقة والتي يمكن اعتبارها قنابل بيئية تسير في المحيطات، وفي حالة حدوث خلل فيها فإن النفط المتسرب يسبب مشكلة بيئية تستمر عدة سنوات إن لم يكن قرون.

6- الاستخدام غير المنظم للمبيدات الحشرية لمكافحة الآفات، وهذا أدى إلى القضاء على العديد من الكائنات الحية المفيدة في الزراعة، والتي تؤدي إلى إيجاد توازن بيئي.

7- الهجرة من الأرياف إلى المدن مما أدى إلى اكتظاظ سكاني في هذه المناطق وزيادة المشكلات الاجتماعية والصحية فيها، حيث أصبحت هذه المدن عبارة عن مناطق ملوثة تشكل خطورة على حياة الإنسان (عبد الله، 2008: 66-68).

دور الأسرة في حماية البيئة :

تمثل الأسرة الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل، والتي يعيش معها السنوات التشكيلية من عمره، هذه السنوات التي يؤكد علماء التربية وعلم النفس أن لها أكبر أثر في تشكيل شخصيته تشكيلًا يبقى معه بعد ذلك بشكل من الأشكال.

إن عملية التطبيع الاجتماعي للطفل تتم من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها الطفل، إلا أن أكثر هذه المؤسسات تأثيرا هي مؤسسة الأسرة.

وتنصح أهمية الأسرة في تشكيل شخصية الطفل إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بازدياد القابلية للتشكيل أو ازدياد المطاوعة كلما كان الكائن صغيرا.

والأسرة هي المسؤولة ولا سيما في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل عن كثير مما يرد للطفل من مؤثرات. كما أنها هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل لتكوين ذاته والتعرف على نفسه، عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضاء الأسرة الآخرين، وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به من الأعمال التي إذا قام بها تلقى المديح والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم.

لقد تعارف المريون على أن الأسرة تقوم بثلاث وظائف أساسية هامة في المجتمع وهي:

- 1- إعداد الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية.
- 2- إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف إلى قيمه وعاداته وتقاليده.
- 3- تزويدهم بالوسائل التي تهيئ لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع.

ومن هنا يتضح لنا خطورة الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه الأبناء، والمنبثق أصلاً من كونها البيئة الاجتماعية الأولى، التي يتعامل معها الطفل، وتمثل له مصدر الأمان والطمأنينة وإشباع معظم الحاجات. وتأسساً على ما سبق تصبح الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد لحفظ البيئة، وحمايتها من كل مكره، وبناء الاستعداد لديهم للنهوض بها، ودرء المخاطر عنها، واستيعاب وتمثل قيم النظافة وترشيد الاستهلاك والتعاون وغيرها مما ينعكس إيجابياً على البيئة.

دور الجامعة في حماية البيئة :

تعرف الجامعة بأنها المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة العقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة.

وتلعب الجامعات دوراً هاماً وأساسياً في تنمية المجتمعات البشرية وتطويرها، فهي التي تصنع حاضرها وتخطط لمستقبلها، باعتبارها تشكل القاعدة الفكرية والفنية. أما دور الجامعات في التنمية فتتم من خلال القيام بأدوار متعددة ومتتبعة مثل تخريج المتخصصين والمشاركة في التخطيط وتقديم الدراسات في مجالات التنمية، والقيام بوظائف رئيسية ثلاثة اتفق خبراء التعليم العالي على اسنادها للجامعات الحديثة وهي:

" التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع < الخدمة العامة . " وهذه الوظائف الثلاث متراقبة ومتتشابكة ويصعب فصل أحدهما عن الآخر ، ويمكن للجامعة أن تسهم في حماية البيئة ودرء الأخطار عنها (كجانب وقائي) والتصدي لما أصاب البيئة من أخطار ومعالجة ما اعترافها من أذى (كجانب علاجي) (السعoud ، 2004).

دور المنظمات الدولية والعربية في حماية البيئة :

لقد تشكلت في نطاق الأمم المتحدة وفي نطاق الدول المختلفة منظمات مهمتها حالياً حماية البيئة ، ليس من أخطار التلوث فحسب ، بل من أخطار القضاء على الأشكال الحيوانية والنباتية المختلفة بسبب الإفراط في صيدها مما يهدد بانقراضها . ومن هذه المنظمات منها ما هو حكومي ومنها ما هو الأهلي تتبعه جمعيات خاصة ، وليس من السهل حصر الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية العديدة التي تشكلت في كل دول العالم تقريباً بل وفي أغلب المدن لحماية البيئة . ومن أهم هذه المنظمات وأكبرها المنظمة التي تشكلت في نطاق الأمم المتحدة ، وهي المنظمة الدولية لحماية البيئة ، وقد عقدت هذه المنظمة في سنة 1972 مؤتمراً عاماً في مدينة استوكهولم " بالسويد " لمناقشة مشكلات البيئة ومخاطرها ووسائل مقاومتها على المستوى الدولي . ومن المؤتمرات الدولية التي تستحق الإشارة في هذا المجال ، مؤتمر البيئة الدولي الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 ، والذي وصفت الأسس والشروط الضرورية لحفظ البيئة .

وكان تأكّل طبقة الأوزون من أهم الموضوعات التي اجتذبت أنظار الباحثين منذ منتصف السبعينيات بسبب آثاره المدمرة على كل مظاهر البيئة الطبيعية والبشرية للأرض ، ولقد كانت مصر من بين الدول النامية والمتقدمة القليلة التي شاركت في الجهود الدولية لحماية طبقة الأوزون منذ بدايتها سنة 1982 .

وقد كان الاهتمام بشؤون البيئة في بعض الدول كبيرة لدرجة أنها خصصت وزارات ذات العلاقة بالبيئة وأهمها وزارة الصحة ، وكانت من بين الدول (بريطانيا وفرنسا والنرويج) ولم تختلف الدول العربية عموماً عن الاهتمام بشؤون البيئة وخصصت بعضها وزارات خاصة لها ، ولكن أغلبها شكل هيئات أو أجهزة خاصة مثل جهاز شؤون البيئة التابع لرئاسة الوزارة في مصر ومجلس حماية البيئة في الكويت واللجنة العليا لحماية البيئة في الإمارات العربية المتحدة . وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من الجامعات والجمعيات الأهلية تركز اهتماماتها في مجالات محددة

من عناصر البيئة مثل حماية نهر أو بحيرة معينة من التلوث، وكذلك حماية حيوانات برية معينة من الانقراض بسبب أخطار الصيد الجارف، ومثال ذلك غزلان المها التي اختفت أو كادت تختفي تماماً في معظم الصحاري المصرية(شرف، 2005: 10-5).

الجهود المبذولة لحماية البيئة بليبيا :

لقد قامت الهيئة العامة للبيئة بإصدار مجموعة من القوانين الهدافة إلى تحقيق الرقابة على البيئة، بقصد حمايتها وتحسينها باعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وجميع الكائنات الحية بما في ذلك الماء، والتربة والغذاء من التلوث، مع إيجاد الطرق المناسبة لقياس التلوث، والعمل على صيانة التوازن البيئي للوسط الطبيعي، والوقاية من التلوث والأضرار المختلفة الناتجة عنه، ومحاربته والتقليل منه، وتحسين إطار الحياة وظروفها، ووضع الخطط والبرامج العلمية من أجل إصلاح البيئة، فقد أقر المشرع الليبي في المادة الحادية والخمسين على تأكيد سلامة البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وعلى الجهات المسؤولة ذات العلاقة الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات المختصة بمراقبة البيئة والتنسيق والتعاون معها فيما يتعلق بوضع وتنفيذ البرامج الازمة لتقديم الخدمات لتوفير بيئة صحية للمواطنين، والتي تشمل على وجه الخصوص ما يلي:

- 1- توفير كميات كافية من المياه الصالحة للشرب.
- 2- التخلص الصحي من المخلفات الصلبة والسائلة وردم البرك والمستنقعات.
- 3- مكافحة ناقلات المرض من حشرات وقوارض وحيوانات.
- 4- الوقاية من الأخطار المهنية.
- 5- العمل على استمرار نظافة الحدائق والشوارع والميادين، والمحافظة على نظافة الفنادق والمنازل والمطاعم والمcafاهي ودور العرض، وسلام العمارت والأماكن العامة المقفلة، والمخصصة لجتماعات الناس، وغيرها من المحلات العامة الأخرى، والتأكد من مراعاتها للشروط الصحية الازمة.
- 6- تطبيق التشريعات الصحية المنظمة لعمليات جمع القمامه، ونقلها، والتخلص النهائي منها.
- 7- تأمين سلامة الطرق حفاظاً على حياة الإنسان.
- 8- التأكد من تطبيق الشروط الصحية في شواطئ الاستحمام وفي الحمامات ودورات المياه العمومية.

- 9- التأكيد من استمرار نظافة وسائل النقل العام البرية والبحرية والجوية.
- 10- تنفيذ الاشتراطات التي تكفل السلامة العامة في عمليات البناء، والهدم، والإصلاح، والترميم والتعديل.
- 11- هدم وإزالة أو إغلاق المباني التي تكون بسبب حالتها، أو عيوب بنائها أو قدمها خطراً على الغير.
- 12- التأكيد من توفير الشروط الصحية في أماكن بيع المواد الغذائية ومحلات بيع منتجات الألبان ومصانع المشروبات والمخبوزات، ومعامل المأكولات والفواكه والتي تنتج المواد الغذائية المعلبة.
- 13- مراقبة المجازر ومحلات بيع اللحوم بمختلف أنواعها، والتأكيد من توافر الشروط الصحية بها.
- 14- مراقبة المقابر والتأكد من أن عمليات الدفن تتم وفقاً للشروط الصحية المقررة.
- 15- القضاء على الحيوانات الضالة والمهملة في الشوارع والميادين.
- 16- تنظيم ترخيص تربية الحيوانات داخل المخططات المعتمدة للمدن والقرى مع منع تربيتها بالعمارات والوحدات السكانية المجمعة.
- 17- القيام بأعمال الطلاء للمباني حسب الشروط والقواعد والمواعيد التي تحددها الجهات المختصة.
- 18- تنفيذ الاشتراطات الصحية الأخرى المبينة بالتشريعات الصحية النافذة.
- 19- الاهتمام بموضوع السلامة الإحيائية لضمان مستقبل البذور والسلالات الوطنية لإنقاص مخاطر الاعتماد على الغير.
- 20- إقامة محميات الطبيعة في المناطق الصحراوية، وإقامة محميات الأثرية والتراشية وكيفية استعمال هذه المحميات.
- 21- حماية الغابات ومنع قطع الأشجار، وضرورة زيادة المساحات الخضراء.
- 22- إنشاء المكبات النهائية للتخلص من المخلفات الحضرية، على أن تراعي فيها المواصفات الفنية المتبعة، والموقع الملائم، وضرورة التخلص من القمامات في تلك الأماكن دون غيرها.
- 23- دراسة المخططات المتعلقة بالتطوير والتخطيط العمراني، وإنشاء المدن السكانية وإقامة المصانع وغيرها من المنشآت المختلفة، وذلك للتأكد من سلامة هذه المخططات وإتباعها للشروط الالزمة للمخططات الصحية والبيئية.

24- وضع خرائط المسح الجوي بمختلف الشعيبات بما يكفل التوضيح الكامل لاستعمالات الأرض، وتحديد المناطق المكونة لها، مثل مناطق الرعي والزراعة، وأراضي الغابات، والتجمعات السكنية، لتكون دليلاً لممارسة أي نشاط داخل كل مدينة.

25- تشجيع القطاع الثالث (مؤسسات المجتمع المدني) المشارك في برامج حماية وإصلاح البيئة.

26- إقامة الحدائق العامة والساحات الخضراء في مختلف التجمعات السكانية، وتحديد نسبة المسطحات الخضراء من المسطح العام لمخططات المدن والقرى، بما يؤدي إلى المحافظة على جمال المحيط (أبوبكر، 2008: 160).

أولاً- منهج الدراسة :

المنهج الوصفي المسرحي:

يتمثل البحث الوصفي في جمع البيانات؛ بهدف اختبار فروض، أو الإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع الدراسة، وهو يحدد الأشياء ويصفها كما هي دون قيام الباحث بمحاولة التأثير فيها (الهاشل، 1987: 21). ويعرف (fortin, 1988) المنهج الوصفي بأنه "الوصف الدقيق لخاصيات موضوع ما، أو مجموعة أفراد مع تحديد للوتيرة التي يقع بها الحدث سواء كان مستقلاً أو مرتبطاً بأحداث أخرى"، وتعتبر الدراسات المسرحية أو الاستطلاعية من أكثر البحوث التربوية شيوعاً؛ إذ بواسطة المسح يمكن جمع وقائع ومعلومات موضوعية قدر الإمكان عن ظاهرة معينة، أو حادثة مخصوصة، أو جماعة من الجماعات، أو ناحية من النواحي ، ويزود المسح بمعلومات تمكن من التعليل، والتفسير، واتخاذ القرارات، والكشف عن العلاقات، كما أنها تساعد على وضع الاستراتيجيات والأسس الصحيحة للتوجيه والتغيير، ورسم خطط المستقبل واتجاهاته، ناهيك عن كونها قد تكون في بعض الأحيان السبيل الوحيد لدراسة المواقف الاجتماعية، ومظاهر السلوك البشري (المختار، 1995: 57-61). وفي هذه الدراسة فإن أنساب منهج هو المنهج الوصفي المسرحي.

ثانياً- أدوات الدراسة :

استخدم الباحث مقياس الاتجاهات البيئية وهو جزء من مقياس الاتجاهات البيئية الذي أعدته (ثناء مليجي السيد أحمد، 2013).

صدق المقياس :

لاختبار مدى الصدق الظاهري للمقياس، ومدى مناسبته للبيئة الليبية فقد عرض المقياس على بعض المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار، واستفاد منها الباحث في حذف بعض البنود، وتعديل صياغة بعضها، ودمج بعضها الآخر حتى خرج المقياس في صورته النهائية. ملحق رقم (1).

ثالثاً: مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في جميع الطلبة الذين يدرسون بقسم معلم الفصل بكلية التربية - طرابلس، خلال الفصل الدراسي خريف 2014 وبلغ عددهم 512 طالباً وطالبة.

رابعاً: عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة (58) طالبة شكلت ما نسبته 11.33% من مجتمع الدراسة.

خامساً: تطبيق المقياس على عينة الدراسة :

1. وزع الباحث (60) نسخة من المقياس وتم استرجاع (58) نسخة، فكانت نسبة الاستجابة 96.67%.
2. عقب تجميع المقياس من أفراد العينة وفحصها تم تقييم بياناتها في جداول خاصة أعدت لهذا الغرض، وتم حساب متوسط التقديرات الرقمية لكل بند من بنود كل محور على حدة بعد أن أعطى كل بديل من البدائل الخمسة للإجابات (موافق بشدة- موافق- محайд - غير موافق- غير موافق بشدة) درجة رقمية معينة، حيث أعطى البديل الأول خمس درجات رقمية والثاني أربع درجات، والثالث ثلاثة درجات، والرابع درجتان، وأعطيت درجة واحدة للبديل الخامس، وحدد مدى متوسط الدرجات الرقمية وتقديراتها كالتالي:

من 1 إلى 2.33 _____ 2.33 مستوى ضعيف.

من 2.34 إلى 3.67 _____ 3.67 مستوى متوسط

من 3.68 إلى 5 _____ 5 مستوى عال.

سادساً - الأسلوب الإحصائي المستخدم :

تمت المعالجة الإحصائية بواسطة الحاسوب الآلي باستخدام برنامج اكسيل. حيث تم حساب متوسط الاستجابات.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة :

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال تطبيق أداة الدراسة، وفق سؤال الدراسة: ما مستوى الاتجاهات البيئية لدى طلابات قسم معلم الفصل بكلية التربية- طرابلس.

جدول رقم (1) يبين متوسط التقديرات الرقمية لبند مقياس الاتجاهات البيئية

ر.م	العبارة	عدد الاستجابات	متوسط التقدير
1	ليس للفرد الحق في رفع صوت المذيع أو غيره كما يشاء حتى داخل منزله	58	3.71
2	أرى ضرورة توفير مياه شرب صحية قبل إقامة الدولة المصانع وغيرها	58	3.55
3	للفرد الحرية في استهلاك المياه والكهرباء كما يشاء مadam يدفع مقابل ذلك للحكومة	58	3.43
4	أرى عدم انشغالني بنظافة المكان الذي أعيش فيه مadam هناك مسؤولون عن ذلك	58	3.84
5	أعتقد أن الفرد ليس حرًا في استغلال ثروات الطبيعة بما يشاء حتى لو كانت متوفرة	58	3.00
6	الحكومة فقط هي المسؤولة عن حماية الأفراد والمجتمع من غازات المصانع وعوادم السيارات	58	3.70
7	تحمل غازات ونفايات المصانع أمرًا مقبولًا ما دمنا سنستمتع بثمار التصنيع	58	3.83
8	قطع الأشجار خطأ كبير حتى لو أمكن زراعة غيرها	58	3.60
9	استخدام الصدمات الكهربائية والديناميت في اصطياد الأسماك يضر بالثروة السمكية	58	4.19
10	إهار الموارد الطبيعية كالماء والهواء والحيوان والنبات يحتاج لفرض قوانين صارمة	58	4.41
11	الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد المختلفة مسؤوليتنا جمعاً تجاه الأجيال القادمة	58	4.46

2.88	58	منع استعمال مكبرت الصوت وأجهزة التسجيل في شوارع المدن وال محلات العامة يقيـد من حرية الناس	12
3.36	58	في إطار التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تكون مخلفات المصانع والقمامة أحد مصادر الثروة	13
4.29	58	إنشاء المحميـات الطبيعـية ضرورة للمحافظة على بقاء أنواع بعض النباتـات والحيوانـات	14
3.84	58	من الطرق المفضلـة لـحل مشكلـة الصرف الصحـي معالجتها بـأساليـب علمـية واستخدـامها فـي الزراعة	15
3.72	58	أـؤيد الدعـوة إـلى استخدام وسائل الموـاصلـات الكـهـريـة حتى لو كانت غالـية الثـمن	16
4.21	58	من الضروري أن تكون المطارات بعيدـة عن المدن والمناطق الأهلـة بالـسكنـان	17
3.71	58	أـرى ضرورة رـصد مـكافـات وـحوافـز لـلـمواطـنـين الذين يـوشـدون استـهـلاـكـ الكـهـرـيـاءـ وـالـمـاءـ	18
4.50	58	يـجب تـطـبيقـ القـوـانـين الصـارـمةـ الخـاصـةـ بـمـنـعـ التـخـينـ فـيـ الأـمـاـكـنـ المـغلـقةـ وـالـعـامـةـ	19
3.81	58	ضـرـورةـ تـرشـيدـ استـهـلاـكـ موـاـرـدـ البيـئةـ غـيرـ المتـجـدـدةـ أمرـ حـيـويـ لـلـإـنـسـانـ	20
2.34	58	الـدـعـوةـ إـلـىـ التـحـذـيرـ مـنـ تـغـيـرـ منـاخـ الـأـرـضـ بـسـبـبـ التـلـوـثـ دـعـوةـ مـبلغـ بـهـاـ	21

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك فقرات كان مستوى الاتجاهات البيئية لدى عينة الدراسة بالنسبة لها متوسط وهي الفقرات رقم (3)، (5)، (8)، (12)، (13)، (21)، وكان مستوى الاتجاهات البيئية لدى الدراسة عال في بقية الفقرات، ولا توجد فقرات تشير إلى مستوى منخفض، وكان متوسط التقديرات بشكل عام (3.78) ويعتبر في بداية المستوى العالـيـ، وبالتالي يمكن القول بأن مستوى الاتجاهات البيئـيةـ لدى عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ عـالـ إلىـ حدـ ماـ.

التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على رفع مستوى الاتجاهات البيئية لدى الطلبة إلى مستويات أعلى، وذلك بتضمين المناهج والموضوعات التي تزيد من مستويات الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة في جميع المراحل التعليمية، وكذلك عن طريق المحاضرات التوعوية بمخاطر التلوث البيئي، والتشجيع على العمل التطوعي في سبيل إصلاح البيئة.

المقترحات :

1- إجراء دراسة مشابهة بحيث تشمل كل أقسام الكلية.

المراجع :

1. أبو بكر، كريمة رمضان، (2008)، تضمين مفاهيم التربية البيئية في مناهج العلوم بالشق الثاني من التعليم الأساسي بليبيا في ضوء الخطة القومية للتربية البيئية بالوطن العربي، جامعة طرابلس، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا.
2. الأحمدي، محمد بن عليثة، (2006)، دور علم النفس في تعديل الاتجاهات نحو البيئة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 5-3 / 12 / 2006.
3. الزورق، خالد علي، (2005)، برنامج مقترن لتضمين مفاهيم التربية البيئية في مناهج الكيمياء للشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي بليبيا، جامعة طرابلس، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا.
4. السعود، راتب، (2004) الإنسان البيئي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
5. الشمة، غادة، (2000)، تطوير مناهج العلوم للمرحلة الاعدادية في الجمهورية العربية السورية في ضوء متطلبات التربية البيئية، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة.
6. المختار، محمد ولد محمد، (1995)، ما البحث التربوي، مجلة التعليم، العدد (26)، السنة (20)، لمعهد التربوي الوطني، نواكشوط، ص 48 - 61.
7. النهاري، عبد الباقى محمد، (2013)، منهج مقترن في التربية البيئية لتنمية المفاهيم والاتجاهات البيئية لدى طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، اليمن.
8. الهاشل، سعيد جاسم، (1987)، البحث التربوي، المجلة التربوية، العدد الثالث، الكويت.
9. باححي، الصغير عبد القادر، (1998)، التربية البيئية في مناهجنا الدراسية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.
10. حجاب، محمد منير، (2008)، التلوث وحماية البيئة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .

11. حسونة، عبد الغني، (2013)، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، جامعة محمد خضر بمسكرا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه.
12. عبد المقصود، زين الدين، (1997)، البيئة والانسان دراسة في مشكلات الانسان مع البيئة، (ط3)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
13. عبدالله، محمود مصطفى، (2008)، الانسان والبيئة، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
14. علي، أحمد الأمين، (2005)، أثر تضمين البعد البيئي في برامج الأنشطة المدرسية الlassificative على تنمية المعرفة والاتجاهات البيئية لدى تلميذ مرحلة التعليم الأساسي في ليبيا، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، رسال ماجستير غير منشورة، مصر.
15. عودة، شاء مليجي، والسعدي، عبد الرحمن محمد، (2013)، بحوث في التربية وعلم النفس، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
16. شرف، عبد العزيز طريح، (2005)، التلوث البيئي حاضره ومستقبله، الإسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب.
17. شيتة، منصور الصيد، (1999)، بناء منهاج في التربية البيئية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي بلبيبا، جامع محمد الخامس، كلية علوم التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة.

أراء الطلاب حول تأثير نوعية الأسئلة على التعليم المحاسبي

(دراسة استطلاعية على الجامعة المفتوحة)

د. يوسف يخلف مسعود
باحث ومحاضر بعلم الاقتصاد

د. عبد الحميد إبراهيم معنوق
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة-
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طرابلس

أ. خيري علي طلحة
باحث وأستاذ مساعد بعلم المحاسبة

ملخص الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للتعرف على أراء الطلاب حول تأثير نوعية الأسئلة في تحقيق أهداف التعليم بصفة عامة وانعكاساتها على الطلاب وجودة التحصيل المحاسبي بصفة خاصة، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم توزيع استبيان على الفئة المهتمة بهذا الموضوع (طلبة الجامعة المفتوحة) ومن تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن: الطلبة الراسيون والذين أعدوا بعض المقررات التي أجريت لهم امتحانات بالأسلوب التقليدي يفضلون أسلوب أسئلة الاختبار بين الخيارات المتعددة(MCQ) لكونها تتسم بالوضوح وتغطي جميع المقرر بخلاف الأسئلة التقليدية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن طلاب من تخصصات مختلفة يعتقدون أن الامتحانات بأسلوب (MCQ) أفضل من الأسئلة التقليدية، وعن طريقها يمكن للطالب تقييم نفسه وتساعده على زيادة استيعاب المواد المحاسبية، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع (المقرر الدراسي) وجميع المتغيرات المستقلة، وعدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع (الفصل الدراسي) وجميع المتغيرات المستقلة.

المقدمة :

أن واقع التعليم الجامعي في ليبيا بما فيها التعليم المحاسبي يعاني من تدني مخرجاته، أضف إلى ذلك أن مناهج التعليم المحاسبي تعاني من ضعف في عدم قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة، وأن أساليب التدريس المتبعة كذلك تقليدية، لاسيما نوعية أسئلة الامتحانات والتي تعد الأسلوب الرئيسي لتقدير الطالب الجامعي بصفة عامة

والطالب بالجامعة المفتوحة بصفة خاصة، وسيتم تناول موضوع مدى تأثير نوعية الأسئلة على التعليم المحاسبي في شكل مباحث تشمل الإطارات العام للبحث، مفهوم الأسئلة كأسلوب تقييم، عوامل مؤثرة على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي، مشاكل الامتحانات ودور قسم المحاسبة في التغلب عليها والتخفيف من حدتها.

مشكلة الدراسة :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، اتضح أن موضوع الدراسة لم يعط الاهتمام الكافي ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية. عليه تتلخص مشكلة الدراسة في وجود أعداد كبيرة من الطلبة والطالبات يعيدين المادة أكثر من مرة أو ينحوون في هذه المواد بتقديرات متذرية (مقبول أو إلى حد ما جيد)، أضف إلى ذلك عدم استيعابهم لتخصص المحاسبة بالقدر الكافي واللازم الذي يمكنهم من الانخراط في سوق العمل بعد التخرج، وهذا يؤثر على الطالب والأستاذ والجامعة والمجتمع، حيث أنه يستنزف الوقت والجهد، ونتائج غير مرضية للجميع، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

س / ما هو رأي الطالب حول تأثير نوعية الأسئلة في تحقيق أهداف التعليم المحاسبي؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تحقيق الآتي:

- يمكن تطوير نوعية الأسئلة مستقبلاً من خلال التعرف على أراء الطلبة على نوعية الأسئلة المناسبة لهم.
- تقييم دقيق وموضوعي لكراسات الإجابة.
- سرعة إعلان النتائج وقلة الطعون.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على أراء الطلاب حول تأثير نوعية الأسئلة في تحقيق أهداف التعليم بصفة عامة وانعكاساتها على الطلاب وجودة التحصيل المحاسبي بصفة خاصة.
- التعرف على مشاكل الامتحانات بصفة عامة ودور قسم المحاسبة في التغلب عليها.

فروض الدراسة :

- أسئلة الاختيار بين الخيارات المتعددة (MCQ) تزيد من استيعاب الطالب للمادة العلمية.

- تواافق مخرجات التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل.

مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة طلبة وطالبات قسم المحاسبة بالجامعة المفتوحة وسيتم اختيار عينة عشوائية منهم للمشاركة في الإجابة على أسئلة الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: جميع فروع الجامعة المفتوحة
الحدود الزمنية: الفترة الواقعة من 1/5/2014 إلى 30/5/2015.

تقسيمات الدراسة :

تشمل هذه الدراسة على فصلين رئисين فصل نظري والآخر عملي.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الامتحانات والأسئلة كأسلوب تقييم.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي.

المبحث الثالث: مشاكل الامتحانات ودور قسم المحاسبة في التغلب عليها والتخفيف من حدتها.

الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة.

يستعرض وصف كامل لاستبيان الدراسة بالإضافة إلى عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمشاركين والواردة في الاستبيان.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الامتحانات والأسئلة كأسلوب تقييم.

تبعد الجامعة المفتوحة في نظامها الدراسي أسلوب التعليم عن بعد والذي تتلخص فلسفة في انتقال الجامعة بمقرراتها وبرامجها التعليمية إلى الطالب بدلاً من انتقاله إليها، ويعتمد هذا الأسلوب على التعليم الذاتي الموجه

الذي يتحمل فيه الطالب مسؤولية تنفيذ وتعليم نفسه باعتباره عضوا فعالا في العملية التعليمية، معتمدا على الوسائل التعليمية التالية:

- الكتاب المنهجي الجامعي والمذكرات التعليمية المختلفة.
- الإشراف العلمي والتظيمي المباشر الذي يقوم به الأساند والإداريون لترشيد الطالب وتوجيهه ومساندته في التخطيط لبرنامج دراسته في كل مرحلة دراسية والإشراف على بحث تخرجه.

ويتم تصحيح مواد الامتحان من مائة درجة، ويعد الطالب ناجحا متى تحصل على 50% خمسين بالمائة من الدرجة القصوى في الامتحان، ويحسب التقدير العام للطالب عند تخرجه على أساس متوسط درجاته خلال مراحل الدراسة بالكامل (مطوية سؤال وجواب حول الجامعة المفتوحة لسنة 2012).

ويعد الامتحان الوسيلة الموضوعية لتقدير الطالب لا سيما طلبة الجامعة المفتوحة لأنه لا توجد وسيلة أخرى لتقديره، أضف إلى ذلك تعدد الفروع على مستوى الدولة الليبية (23 فرع).

كما وأن لنوعية الأسئلة دور مهم في تقييم الطالب وهنا يأتي دور خبرة الأستاذ ومدى تمكنه من المادة العلمية. فأستاذ المحاسبة الذي يقوم بأداء عملية التدريس بنفسه، وعن طريق القراءة والتحضير من عدة مراجع لجمع المادة العلمية وفهمها يستطيع ذلك المقرر، وتطبيق هذه العمليات عدة مرات، يتعلم منها توصيل المعلومة للطالب وإعداد أسئلة الامتحانات ونوعية الإجراءات والمهارات والاتجاهات الالزمه لحل مشكلة معينة(المصراتي، 1997: 66-68).

المبحث الثاني: عوامل مؤثرة على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي.

تنقسم العوامل المؤثرة على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي إلى:

(1) عوامل رئيسية: وتمثل في السياسة العامة للدولة، وإدارة الكلية، والأستاذ، والطالب. وفي هذا الصدد توصلت دراسة معتوق وأخرين (2014) إلى أن كل هذه العوامل تؤثر في تحقيق أهداف التعليم المحاسبي ولكن بنسب مقاومة(معتوق، 2014: 363).

(2) عوامل فرعية: وتمثل في المناهج المحاسبية، وطرق وأساليب التدريس المحاسبي، وتقدير مخرجات التعليم المحاسبي، وفي هذا المجال توصلت دراسة الأزرق والبهلوi إلى الآتي:

- تدني مخرجات التعليم المحاسبي وقد أصبحت ظاهرة عالمية.

- مناهج التعليم المحاسبي تعاني من ضعف وعدم قدراتها على مواكبة التطورات الحديثة.
- أساليب وطرق التدريس المتبعة في التعليم المحاسبي تقليدية لا تستخدم التقنيات الحديثة في التدريس "الأزرق، البهلوان، 2014: 94".

وفي هذا الصدد نسرد العوامل الفرعية بالتفصيل وهي كما يلي:

1- الكتاب المحاسبي والمناهج المحاسبية :

تميز هذه الكتب بقدر كافٍ من الشمول في تناولها لموضوعاتها، وتحاول أن تغطي أبرز الانجازات وأهمها، وذلك حسب مستويات محددة تعتمد في بنائها على قدرات الباحثين ورغباتهم، فقد يتم وضع الكتاب على مستوى منهج دراسي، وقد يتم وضع الكتاب ليخدم جمهور المتلقين العاديين، وقد يتم وضع الكتاب على مستوى مرجع، فكلما ارتفع المستوى وعلا، كلما تميز الكتاب بالعمق والدقة والشمول، ومما لا شك فيه أن هذا المصدر يعتبر من أكثر المصادر العلمية استخداماً من قبل الباحثين نظراً لشيوعه كمصدر أساسى للمعرفة، وسرعة تداوله عبر الأسواق المحلية والعالمية(عساف، 2002: 140-141).

وفي هذا الصدد يرى بن غربية أن هناك علاقة وطيدة بين التنظيم المهني والبحث العلمي والتعليم المحاسبي. وكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة تؤثر وتتأثر بالعنصرين الآخرين، ولا يمكن لأي منها تأدية دوره بالصورة المثلثى بمعزل عن بقية العناصر الأخرى(غربية، 1991: 164).

2- المحاضرات كأسلوب لتدريس المواد المحاسبية :

طرق التدريس عديدة ومتعددة أهمها الطريقة الإلقاء والتي تنقسم إلى المحاضرة والشرح والوصف والقصص ولكل طريقة ميزة تختلف عن الأخرى، وطريقة المحاضرة هي ما تتناسب التعليم الجامعي وهي باختصار عرض شفوي دون مناقشة الطلبة، وهذا ما يميزها على طريقة الدرس المستخدمة في المراحل السابقة للجامعة إذ لا يسمح بالسؤال أثناء المحاضرة إلا بعد انتهائها، وتميز هذه الطريقة بإسهام المحاضر بتوفير معلومات جديدة يصعب على الطالب جمعها، فهو يسهم في إثراء معلوماته، ويعيها في اعتمادها على المحاضر إذا صلح صلحت والعكس وطُول الفترة الزمنية دون دمج غيرها من الطرق قد تدعى إلى السأم والملل(أحمد، 1990: 116-120).

3- الامتحانات التحريرية كأسلوب تقييم:

تنقسم الامتحانات إلى امتحانات شفهية وتحريرية وحيث أن النوع الأول (الشفهي) صعب إن لم يكن مستحيل مع الأعداد الكبيرة لعدد الطلاب الأمر الذي يضطرنا للجوء إلى النوع الثاني (التحريري)، وهذا يقودنا إلى مهارة صياغة الأسئلة:

الصياغة اللفظية للسؤال مهمة ولابد أن تتوافر في السؤال المبادئ التالية عند صياغته.

- أن يشتق السؤال من الأهداف التربوية ومن الهدف السلوكي بشكل خاص.
- أن تكون صياغة السؤال واضحة ويكملها بسيطة ومفهومة.
- أن يحتوي السؤال الواحد على مطلب واحد كي يتمكن الطالب من الإجابة.
- أن تتتنوع مستويات الأسئلة بحيث تدرج من المعرفة إلى الفهم ومنها إلى التحليل والتركيب لمهارات تفكير عليا (الهويدى، 2005: 97-98).

4-اعتبارات تتعلق بالمادة العلمية :

من أولى الاعتبارات الدراسية التي تفرض نفسها على الطالب الذي يدرس عن بعد ويحتاج لتنظيم دراسته، وتخطيط الجدول تلك الاعتبارات المتعلقة بطبيعة المادة العلمية، ومستويات الصعوبة، وما إذا كانت نظرية خالصة، أم أنها ذات جانب تطبيقي.

طبيعة المادة الدراسية ومستوى الصعوبة: تشكل طبيعة المادة الدراسية عاملا أساسيا من العوامل التي تؤثر على عملية تخطيط الجدول، وهو يقتضي من الطالب أن يحدد مستوى صعوبة المادة عند التخطيط لوضع الجدول الدراسي.

وللمقررات الإنسانية والاجتماعية طبيعة خاصة تميزها عن المقررات الطبيعية (كيمياء، فيزياء، الخ) وذلك لأن المواد الإنسانية تدور حول الإنسان واستعداداته وانفعالاته فهي تتناول منتجات الإنسان مثل علم الاجتماع والتاريخ والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية. ولهذه العلوم طبيعة معينة إذ أنها تميل في معظمها إلى الجانب النظري أكثر منه إلى الجانب التطبيقي وتحتاج لاستعداد مسبق للطالب (شتا، 2006: 131-135).

المبحث الثالث: مشاكل الامتحانات ودور قسم المحاسبة في التغلب عليها والتخفيض من حيتها.

تنقسم الأسئلة من حيث الشكل إلى الأنواع التالية (إبراهيم، 2002: 260-269) (الخطيب، 1993: 64) :

(1) الأسئلة الشفهية : وتنتمي عن طريق المناقشة وتساعد الأستاذ في استنتاج المعلومات من طلابه أو نقل ما يريد نقله إليهم. من مميزاتها تتيح فرصة المناقشة داخل القاعة الدراسية وهكذا يستطيع الأستاذ الوقوف على تطورات طلابه، فيوجههم التوجيه الصحيح، كما يتعود الطالب أسلوب المناقشات وأدابها. وعيوب هذا النوع من الأسئلة، أن الأسئلة غير متكافئة وبعيدة عن الموضوعية لتأثيرها بالعنصر الذاتي للأستاذ والطالب، كما أن صيغتها لا تكون دقيقة، وبخاصة بالنسبة للأستاذ الجدد.

(2) الأسئلة التقليدية : أبرز صورها المقال، من مميزاتها سهولة إعداد الأسئلة، كما تعود الطالب تنظيم أفكارهم وترتيبها وعرضها، لأن صياغة الأسئلة كانت بأسلوبهم الخاص. وعيوب هذه النوع من الأسئلة، أنها لا تغطي جميع أجزاء المنهج، وفي بعض الأحيان تكون غامضة وغير مفهومة للطلاب، لا تقيس قدرات الطالب على التفكير والفهم وإنما تعتمد على الحفظ والتذكر، لا تستخدم في توجيه عملية التعلم أو معالجة نواحي الضعف عند الطالب وإنما يقتصر دورها في تحديد مركز اللطالب بين الناجح والرسوب، وتنتفاوت تقديرات الأساندة لـإجابات الطالب وفق هذا النوع من الأسئلة.

(3) الأسئلة الموضوعية : وتهدف إلى التخلص من النقد الموجه للأسئلة الشفهية والأسئلة التقليدية، ومن مميزات هذا النوع من الأسئلة، يتم تصحيحها بموضوعية، لا مجال فيها للمجاملة، يتم تصحيحها بسرعة، وذلك يعوض الوقت والجهد الكبار الذين يبذلان في وضعها، تغطي جميع أجزاء المنهج، تقيس قدرة الطالب على التفكير والفهم، تعتمد الإجابات عن أسئلتها على بنود محددة بدقة، تساعدها في تقييم نفسه بنفسه. وعيوب هذا النوع من الأسئلة، يحتاج إعدادها إلى وقتا وجهدا كبيرا من الأستاذ تحتاج لإمكانيات قد لا تتوافر في كثير من الأساندة، تحتاج لخبرة طويلة في مجال التدريس، تهتم بالمعرفة المبدئية على إدراك الحقائق بالدرجة الأولى، لا تعطي الفرصة للطالب لتنظيم أفكاره والتعبير عنها بصورة صحيحة.

أهم صور الأسئلة الموضوعية :

- عبارات أكمل وفيها تصاغ الأسئلة على هيئة عبارات ناقصة يقوم الطالب بإكماله.
- أسئلة الاختيار من متعدد وفيها يطلب من الطالب اختيار الجواب الصحيح من عدة أجوبة معطاة.
- أسئلة المزاوجة وفيها تعطى مجموعتان في عمودين، يكون إدراهما إجابات مكملة للمجموعة الأخرى، ويطلب من الطالب وضع أمام العبارات التي في العمود الآخر الأرقام التي ترتبط بها أو تجيب عنها من العمود الأول.

- أسئلة الصواب والخطأ وفيها تعطي عبارات صحيحة وبعضها غير صحيحة، ويطلب من الطالب وضع علامة (✓) أمام العبارات الصحيحة، ووضع علامة (✗) أمام العبارات الخاطئة.
 - أسئلة الإجابات القصيرة وفيها تكون الإجابة بكلمة واحدة.
 - الأسئلة التقليدية المعدلة: يتكون كل سؤال من عدة أسئلة موضوعة على أجزاء محددة من المنهج، وعليه لا تنطرق الأسئلة إلى جميع أجزاء المنهج، يتم اختيار الأسئلة عمداً أو بالصدفة، يشمل الامتحان على ثلاثة أو أربعة أسئلة، ويطلب حل كل سؤال عديداً من الخطوات.
- وقد أعتمد نظام الجامعة المفتوحة في إعداد أسئلة المحاسبة من تأسيسها على الأسئلة التقليدية المعدلة تقريباً بحيث يُعد الامتحان من خمسة أسئلة ويجب على الطالب على أربع أسئلة.

الجزء الثاني: الإطار العملي للبحث.

وينقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول:** يستعرض وصف كامل لاستبيان الدراسة بالإضافة إلى العينة التي شملتها الدراسة. أما الجزء الثاني: ينطرق إلى عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمشاركين في الاستبيان. وأخير الجزء الثالث: يستعرض النتائج والتوصيات.

وصف استبيان وعينة الدراسة :

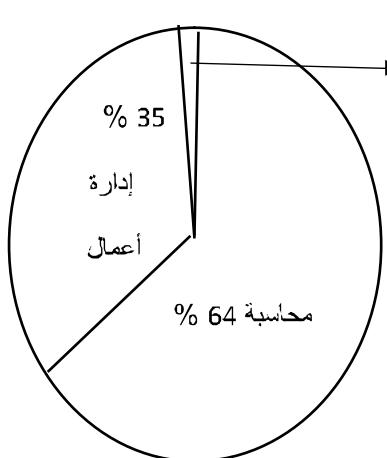
- 1- استبيان الدراسة: تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى أربعة أقسام رئيسية كلا منها يهدف إلى جمع بيانات محددة.
 - القسم الأول:** خصائص العينة.
 - القسم الثاني:** ويتعلق باستقراء وجمع المعلومات عن درجة تأثير نوعية أسئلة (MCQ) على إجابات الطلاب.
 - القسم الثالث:** ويتعلق باستقراء وجمع المعلومات عن درجة تأثير تعدد أسئلة (MCQ) على إجابات الطلاب.
 - القسم الرابع:** ترك هذا القسم لإضافة أي بيانات يرى المشارك أنها قد تقييد الباحث في هذه الدراسة.
- 2- عينة الدراسة والاستبيانات الموزعة و المستلمة: تم انقاء عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الممثل في طلبة الجامعة المفتوحة- قسم المحاسبة. حيث بلغ إجمالي الاستبيانات الموزعة (170) استبياناً وكان إجمالي الاستبيانات المسترجعة (170) استبياناً، واستبعد منها (28) استماراة وبنسبة (16.4%) وذلك بسبب عدم استكمال الإجابة على كل الأسئلة من قبل المشاركين، وبالتالي بلغت استماريات الاستبيان التي تم

تحليلها في هذه الدراسة (142) استماراً وبنسبة بلغت (83.5%) وقد تم تحليل البيانات بالأسلوب الإحصائي (SPSS).

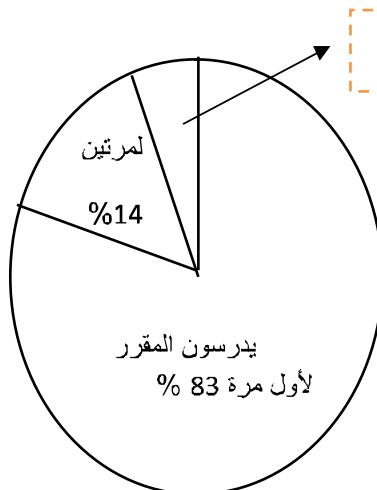
عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الواردة في الاستبيان :

في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمشاركين في عينة الدراسة والتي تم جمعها عن طريق الاستبيان، وتشير النتائج إلى أن جل إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي وردت في الاستبيان إلا أن الأهمية اختلفت من فقرة إلى أخرى.

أولاً: عمل الرسومات البيانية لمتغيرات الاستبيان الديمografية:



شكل رقم(2) توزيع الطلاب حسب تخصصاتهم العلمية



شكل رقم (1) توزيع الطلاب حسب مرات الراسم

يوضح الشكل (1) توزيع الطلبة بالجامعة المفتوحة الذين شملتهم عينة الدراسة حسب عدد مرات الراسم، إلا أنه أظهر الشكل البياني أن 83 % من عينة الدراسة تختص الطلبة الذين يدرsson المادة لأول مرة (أي غير راسبيين)، ويأتي في المرتبة الثانية الطلبة الذي أعادوا المقررات لمرتين أي بنسبة 14 %، والجزء الصغير من باقي العينة فتحصل الطلبة الذين أعادوا المقررات لثلاث مرات فأكثر أي بنسبة 3 %.

أما الشكل (2) فيوضح أن نسبة 64 % من عينة الدراسة يمثل طلبة قسم المحاسبة، ونسبة 35 % يمثل طلبة قسم الإدارة، ونسبة 1 % يمثل قسم الاقتصاد.

جدول رقم (1)

توزيع عينة طلبة الجامعة المفتوحة حسب الفروع

الفرع	عدد الطلاب	النسبة المئوية
طرابلس	77	% 54
الخمس	7	% 5
اجدابيا	6	% 4
درنة	4	% 3
ترهونة	9	% 6
مصراته	4	% 3
بني وليد	16	% 11
الحرابة	1	% 1
طبرق	1	%1
الجميل	3	% 2
سبها	11	% 8
الزاوية	3	% 2
الإجمالي	142	% 100

جدول رقم (2)

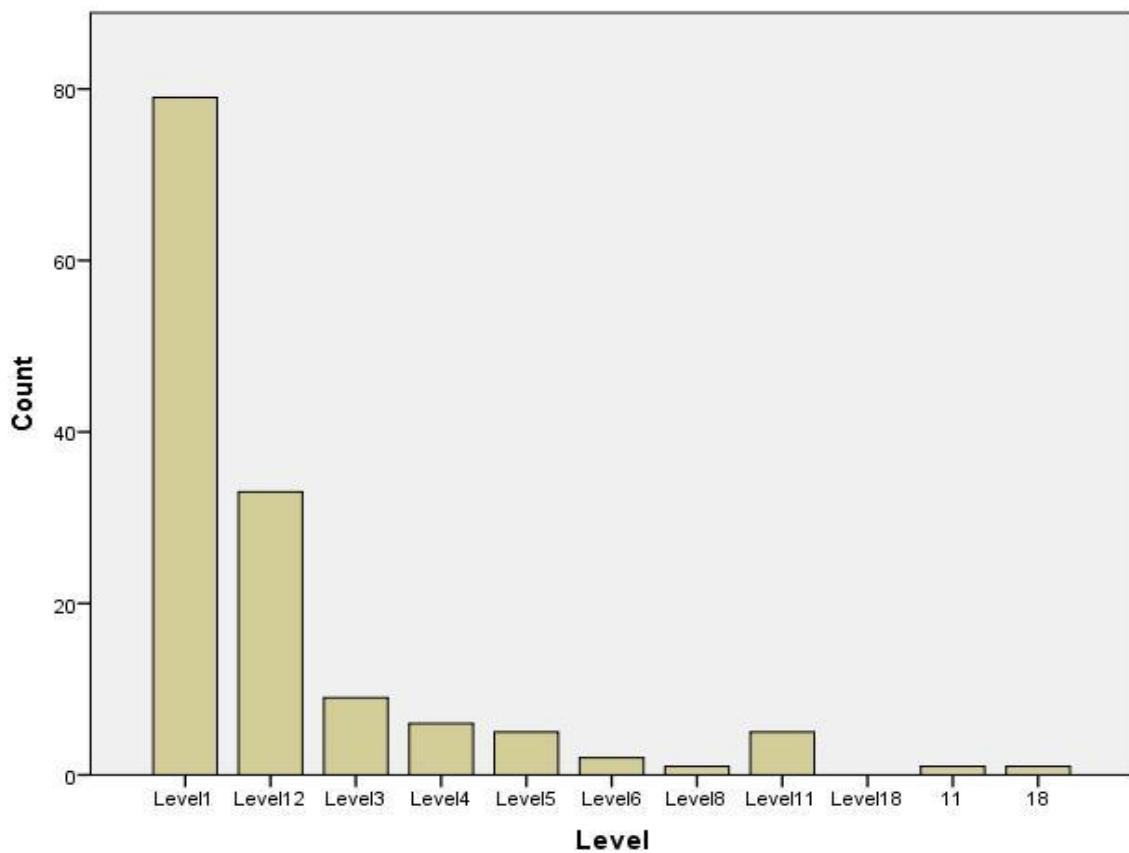
توزيع عينة طلبة الجامعة المفتوحة حسب المقررات

المقرر الدراسي	عدد الطلاب	النسبة المئوية
مبادئ المحاسبة	44	% 31
المحاسبة المتوسطة 1	21	% 15
المحاسبة المتوسطة 2	18	% 13
محاسبة شركات أشخاص	6	% 4
محاسبة شركات أموال	2	% 1
محاسبة تكاليف 1	9	% 6
محاسبة تكاليف 2	4	% 3
محاسبة مصارف	3	% 2
محاسبة دولية	3	% 2
محاسبة خدمية	1	% 1
محاسبة إدارية	9	% 6
مراجعة 1	4	% 3
مراجعة 2	4	% 3
تصميم نظم محاسبية	4	% 3
نحاسية نفط	6	% 4
تحليل مالي	4	% 3
الإجمالي	142	% 100

من جدول رقم (1) يتضح أن عينة الدراسة تتركز في مدينة طرابلس الفرع الرئيس للجامعة المفتوحة، وتتأتي في المرتبة الثانية مدينة بنى وليد وتليها مدينة سبها، وما تبقى موزع بين مدن: ترهونة والخمس واجدابيا ودرنة ومصراته والحرابة وطبرق والجميل والزاوية.

اما جدول رقم (2) فيوضح توزيع الطلبة حسب المقررات الدراسية، حيث يحوز مقرر مبادئ المحاسبة المالية على ثلث عينة الدراسة تقريباً، ويأتي في المرتبة الثانية مقرر المحاسبة المتوسطة 1، وتليها المحاسبة المتوسطة 2، ثم تليها المقررات الدراسية بحسب متناسبة تقريباً.

شكل 3 يوضح الفصل او المستوى الدراسي لطلاب الجامعات المفتوحة



يوضح الشكل (3) توزيع طلبة الجامعات المفتوحة الذين شملتهم عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي، حيث يمثل طلبة الفصل الدراسي الأول الجزء الأكبر، ويليهم طلبة الفصل الدراسي الثاني، ثم باقي الفصول.

ثانياً: إجراء اختبار الصدق والثبات لأسئلة الاستبيان المستخدمة من جميع البيانات :

جدول (3) اختبار الصدق "Reliability"	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.921	20

يوضح جدول (3) أن قيمة معامل الفا كرونباخ تساوي (0.921) وهي قيمة مرتفعة كثيرة، وتبيّن أيضاً أن عدد المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في هذا الاختبار هي 20 متغير. وتدل قيمة الفا كرونباخ المرتفعة على مصداقية البيانات في قياس ما تم تصميمها له.

الاختبارات الإحصائية :

ثالثاً: إجراء اختبارات مربع كاي للاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية (العوامل الديمografية) :

جدول (4) اختبار مربع كاي "Chi-Square Tests"			
	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square (Subject*Repetition)	36.035	60	.994
Pearson Chi-Square (Subject*Level)	87.556	135	.582
Pearson Chi-Square (Subject* Department)	40.941	30	.0.088

يوضح جدول(4) أن قيمة مربع كاي بين متغير المادة الدراسية ومتغير تخصص الطلاب تساوي (0.088) وهي قيمة أقل من 10% مما يعني أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، أي توجد علاقة بين متغير المادة الدراسية ومتغير تخصص الطلاب. أما نتيجة مربع كاي الخاصة بالعلاقة بين كل من متغير المادة الدراسية ومتغير عدد مرات الرسوب فقد أظهرت عدم وجود علاقة بينهما، وكذلك الحال بين متغير المادة الدراسية والمرحلة الدراسية للطلاب.

رابعاً: حساب معاملات الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة :

ونذلك لمعرفة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، وكذلك التعرف على أي المتغيرات ترتبط بعلاقة أقوى وأبىهم علاقة أقل، حيث أظهرت معظم متغيرات الدراسة علاقة ارتباط قوية وموجبة مع بعضها البعض، جزء منها ذات دلالة إحصائية عند 1% والجزء الآخر عند 5%.

خامساً: إجراء اختبار (Independent T-Test) :

-إجراء اختبارات بين متغير المقرر الدراسي كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة، حيث أظهرت نتائج اختبارات (F-Test) عدم وجود اختلافاً ذو دلالة إحصائية بين متغير المادة الدراسية كمتغير تابع وجميع المتغيرات المستقلة،

و كذلك أظهرت نتائج اختبارات (Independent T-Test) عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متغير المادة الدراسية وجميع المتغيرات المستقلة.

- إجراء اختبارات بين متغير التخصص كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة:

جدول (5) اختبارات (t-test & F-test) بين متغير عدد مرات الرسوب كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة المستقلة

P-Value	D.f	T-test	P-Value	F-test	المتغيرات المستقلة
0.100	138	1.658	0.009	6.995	X3
0.992	138	0.010	0.024	5.237	X9
0.931	138	0.086	0.030	4.805	X11
0.065	138	1.862	0.875	0.025	X13
0.046	138	-2.018	0.165	1.947	X18

من نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول (5) يتضح أن نتائج اختبارات الإحصائية (F) للمتغيرات الثلاثة على التوالي (6.995، 5.237، 4.805) جميعها أصغر من 5%， مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد مرات الرسوب كمتغير تابع ومتغير (X3) والذي يقصد به وصف أسئلة المحاسبة الحالية (MCQ) بالوضوح، ومتغير (X9) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) أفضل من الأسئلة التقليدية، وكذلك متغير (X11) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) عن طريقها يمكن للطالب تقييم نفسه.

من جهة أخرى يتضح من نتائج اختبارات الإحصائية (T) للمتغيرين (T) على التوالي (1.862، 1.862) وجميعها أصغر من 5%， مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد مرات الرسوب كمتغير تابع ومتغير (X13) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة الحالية بأسلوب (MCQ) قد قررت الطالب من تخصص المحاسبة، ومتغير (X18) والذي يقصد به أن طريقة سؤال اختيار الإجابة صحيحة جيدة جداً.

- إجراء اختبارات بين متغير التخصص كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة:

جدول (6) اختبارات (t-test & F-test) بين متغير التخصص كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة المستقلة

P-Value	D.f	T-test	P-Value	F-test	المتغيرات المستقلة
0.100	138	1.658	0.009	6.995	X3
0.992	138	0.010	0.024	5.237	X9
0.931	138	0.086	0.030	4.805	X11
0.065	138	-0.231	0.070	3.328	X12
0.065	138	1.862	0.875	0.025	X13
0.046	138	-2.018	0.165	1.947	X18

من نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول (6) يتضح أن نتائج اختبارات الإحصائية (F) للمتغيرات الأربع على التوالي (6.995، 5.237، 4.805، 3.328) جميعها أصغر 5%， مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية بين متغير التخصص كمتغير تابع ومتغير (X3) والذي يقصد به وصف أسئلة المحاسبة الحالية (MCQ) بالوضوح، ومتغير (X9) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) أفضل من الأسئلة التقليدية، وكذلك متغير (X11) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) عن طريقها يمكن للطالب تقييم نفسه، ومتغير (X12) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) تزيد من استيعاب المواد المحاسبية.

- ومن جهة أخرى يتضح من نتائج اختبارات الإحصائية (T) للمتغيرين (X12، X13، X18) على التوالي (-2.018، -1.862، -0.231) أن جميعها أصغر 10%， مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية بين متغير التخصص كمتغير تابع ومتغير (X12) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة بأسلوب (MCQ) تزيد من استيعاب المواد المحاسبية. ومتغير (X13) والذي يقصد به أن أسئلة المحاسبة الحالية (MCQ) قد قربت الطالب من تخصص المحاسبة، ومتغير (X18) والذي يقصد به أن طريقة سؤال اختيار الإجابة صحيحة جيدة جداً.

- إجراء اختبارات بين متغير الفصل الدراسي كمتغير تابع ومتغيرات الدراسة، حيث أظهرت نتائج اختبارات F-Test عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متغير الفصل الدراسي كمتغير تابع وجميع المتغيرات المستقلة، وكذلك أظهرت نتائج اختبارات Independent T-Test عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متغير الفصل الدراسي وجميع المتغيرات المستقلة.

سادساً: إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي : “ANOVA”

اتضح من خلال إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي "AVOVE" بأنه لا توجد فروق بين المتغيرات التابعة لعينة الدراسة (المقرر الدراسي، التخصص، المستوى الدراسي للطالب، فروع الجامعة المفتوحة، عدد مرات الرسوب) كمتغيرات تابعة وجميع المتغيرات المستقلة. باستثناء المتغيرات الظاهرة بالجدول (7).

جدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي "AVOVE"

P.Value	F-Test	اسم المتغير	اختبار العلاقة
0.006	2.322	X19	متغير المقررات الدراسية والمتغيرات المستقلة
0.003	4.289	X10	متغير عدد مرات الرسوب والمتغيرات المستقلة
0.067	2.754	X3	متغير التخصص والمتغيرات المستقلة
0.017	2.349	X17	متغير فروع الجامعة والمتغيرات المستقلة
0.052	1.934	X3	متغير الفصل الدراسي والمتغيرات المستقلة
0.033	2.107	X11	
0.053	1.926	X20	

اظهر جدول (7) بأن نتائج اختبار الإحصائية (F-test) تساوي (2.322) وقيمة (P-Value) تساوي (0.006) وهي أصغر من 5%， مما يشير إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المقرر الدراسي كمتغيرات تابعة وبين سؤال أكمل الفراغات كمتغير مستقل. وأظهرت نتائج اختبار الإحصائية (F-test) التي تساوي (4.289) وقيمة (P-Value) تساوي (0.003) وهي أصغر من 5%， مما يشير إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات الرسوب كمتغيرات تابعة وبين متغير الأسئلة المحاسبية بأسلوب (MCQ) تتناسب مع تخصص المحاسبة.

وبينت نتائج اختبارات الإحصائية (F-test) التي تساوي (2.349) وقيمة (P-Value) تساوي (0.017) وهي أصغر من 5%， مما يشير إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير فروع الجامعة كمتغيرات تابعة وبين متغير أن الأسئلة المحاسبية سؤال ضع علامة صح أو خطأ بأسلوب (MCQ). وكذلك بينت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الفصل الدراسي ومتغيرات تنوع الأسئلة بأسلوب (MCQ)، ويمكن للطالب تقييم نفسه بواسطة أسلوب (MCQ)، وأن السؤال العملي جيد جداً مقابل الأسئلة المقالية.

سابعاً: السؤال الأخير والمفتوح باستماراة الاستبيان حول إضافة أي معلومات أخرى :

وفيما يخص السؤال المفتوح، والذي يدور فحواه حول إضافة أي معلومات أخرى للمستهدفين من عينة الدراسة، اجمع جل من أجاب عليه أن الأسئلة بأسلوب (MCQ) جيدة جداً، ومفيدة لطلبة المحاسبة، وأن الأسئلة متوازنة مع وقت الامتحان، وأن الأسئلة بهذا الأسلوب (MCQ) شاملة للمنهج بالكامل، وتساعد على تقييم الطالب أفضل من الأسئلة التقليدية، ويجب دعم الاستمرار على نفس هذا النمط من الأسئلة، لأنها تساعده على الإجابة بشكل مركز وتجنبه التشتت في التركيز على الإجابة.

وأضافوا أن الطلبة بحاجة لمزيد من التدريب على الأسئلة بأسلوب (MCQ)، ويجب أن تكون الأسئلة أكثر دقة ووضوح في معنى السؤال وتصحيح الأخطاء المطبعية، بالإضافة إلى زيادة وقت الامتحان وإعادة النظر في توزيع الدرجات على الخطوات وليس الإجابة النهائية، ويجب زيادة المساحة الخاصة بالأسئلة التي بصيغة أكمل الفراغات، ويجب مراعاة حجم الخط صغير وبعض الصفحات بعض الامتحانات غير مرتبة بشكل صحيح.

النتائج والتوصيات :

أولاً: نتائج الدراسة :

من خلال الدراسات السابقة والجانب النظري واختبار الفرضيات تم التوصل للنتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة أن قيمة معامل الفا كربنباخ مرتفعة كثيراً، مما يشير إلى زيادة مصداقية البيانات مما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

2- وبينت أنه توجد علاقة بين متغير المقررات الدراسية ومتغير تخصص الطلاب وذلك كما بين اختبار مربع كاي. واظهر عدم وجود علاقة بين متغير المقررات الدراسية ومتغير عدد مرات الرسوب، وكذلك الحال بين متغير المقررات الدراسية والمرحلة الدراسية للطلاب.

3- أظهرت معظم متغيرات الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية ومحضة مع بعضها البعض بين عدد مرات الرسوب والتخصص والفصل الدراسي والمادة الدراسية ومختلف فروع الجامعة المفتوحة كمتغيرات تابعة وجميع المتغيرات المستقلة.

4- وأفصحت نتائج اختبارات (T-test & F-test) عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع (المادة الدراسية) وجميع المتغيرات المستقلة.

5- أظهرت نتائج اختبارات (F-test) أجريت على الطلبة الذين أعادوا دراسة المقررات الدراسية في بعض المواد والمعدة بالأسلوب التقليدي، يفضلون الأسئلة بأسلوب (MCQ) والتي تتسم بالوضوح، وعن طريقها يمكن للطالب تقييم نفسه بنفسه.

6- وأفصحت نتائج اختبارات (T-test & F-test) عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع (الفصل الدراسي) وجميع المتغيرات المستقلة.

7- أجمعت عينة الدراسة في الإجابة على السؤال المفتوح، على أن الأسئلة بأسلوب (MCQ) جيدة جداً ومفيدة لطلبة المحاسبة، وأن الأسئلة متوازنة مع وقت الامتحان، وهذا النوع من الأسئلة شاملة للمنهج بالكامل وتساعد تقييم الطالب أفضل من الأسئلة التقليدية، ويجب دعم هذه النوع من الأسئلة، لأنها تساعد الطالب على الإجابة بشكل مركز وتجنبه التشتت في التركيز على الإجابة.

ثانياً: توصيات الدراسة :

- 1- توصي الدراسة إلى أن تغيير نمط الأسئلة بأسلوب (MCQ) في كليات الاقتصاد بشكل خاص والكليات الأخرى بشكل عام من شأنه أن يرفع من جودة التحصيل العلمي، ومن تم مخرجات التعليم في ليبيا.
- 2- كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث حول تغيير نمط الأسئلة إلى أسلوب (MCQ)، الأمر الذي يساعد من التأكد من أن هذا النمط من الأسئلة يساعد على رفع كفاءة مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا.
- 3- العمل على تأليف كتب حديثة بما يتماشى مع التعليم المفتوح وكذلك يتماشى مع الأسئلة بأسلوب (MCQ).
- 4- التأكد من وضوح الأسئلة ومراجعةها قبل سحبها وتوزيعها على الطلاب لا سيما في وجود الانتشار الجغرافي للجامعة المفتوحة (23 فرع).
- 5- العمل على تكليف أساتذة لديهم خبرة في تدريس المادة لإعداد أسئلة بأسلوب (MCQ) تغطي كل المقرر.

ABSTRACT

This study seeks to identify the impact of the quality of the questions in achieving the goals of education in general and its impact on students and the quality of the collection of accounting, in particular, to achieve the aim of this study, 170copies of questionnaires were distributed to interested in this topic Category Form students Open University. This study has found that failing students in some courses conducted in the traditional manner in a manner that questions (MCQ) are clear, and the best of the traditional questions, the student has brought a specialty accounting. It also showed that students from different disciplines believe that exams styles (MCQ) better than the traditional questions, and through the student can evaluate himself, and help students to increase the absorption of accounting materials, on the other hand, study results showed no relationship statistically significant between the dependent variable (course) and all the independent variables, and the lack of a statistically significant relationship between the dependent variable (semester) and all independent variables.

المراجع :

1. الأزرق، أسامة إبراهيم، علي، سمير البهلوان، (2014)، تحسين نوعية التعليم المحاسبي مجلة الأستاذ مجلـة علمـية محـكمة تـصدر عن نقابة أـعضاـء هـيـة التـدـريـس جـامـعـة طـرابـلسـ، العـدـد السـادـسـ، الرـبـيعـ، الـجـزـء الأولـ، طـرابـلسـ، لـيـبـياـ.
2. الهوبيـيـ، درـيدـ، (2005)، مهارات التـدـريـس الفـعالــ، منـشـورـات دـارـ الكـتابـ الجـامـعيـ، العـيـنـ، الإـمـارـاتـ العـرـبـيـةـ.
3. سـالمـ مـحمدـ بـنـ غـربـيـةـ (1991)ـ الـتـعـلـيمـ الـمـحـاسـبـيـ وـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ يـواـجـهـهـاــ، مجلـةـ الـبـحـوثـ الـاقـتصـاديـةـ، المـجلـدـ الثـالـثـ العـدـدـ الثـانـيـ، بنـغـازـيـ، لـيـبـياـ.
4. شـتاـ، سـيدـ، وـآخـرـونـ، (2006)، مهارات التـعـلـيمـ الذـاتـيــ، منـشـورـاتـ الجـامـعـةـ المـفـتوـحةـ، طـرابـلسـ، لـيـبـياـ.
5. مـعـنـوقـ، عـبدـالـحـمـيدـ، مـنـيـعـ، مـصـطـفىـ الـبـشـيرـ، الـأـرـدـ، أـحـمـدـ خـلـيفـةـ، (2014)، الـعـوـافـلـ الـمـؤـثـرـةـ عـلـىـ فـاعـلـيـةـ التـعـلـيمـ الـمـحـاسـبـيـ الـجـامـعـيــ، مجلـةـ الـاـقـتصـادـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ جـامـعـةـ طـرابـلسـ، العـدـدـ 13ـ، لـيـبـياـ.
6. المـصـرـاتـيـ، عـبدـالـقـادـرـ عـلـيـ، (1997)، الـمـعـلـمـ وـالـوـسـائـلـ الـتـعـلـيمـيـةــ، منـشـورـاتـ الجـامـعـةـ المـفـتوـحةـ، طـرابـلسـ، لـيـبـياـ.
7. عـسـافـ، عـبدـالـمـعـطـيـ مـحـمـدـ، عـبدـالـرـحـمـنـ، يـعقوـبـ، مـسـودـهـ، مـازـنـ، (2002)، الـتـطـوـرـاتـ الـمـنـهـجـيـةـ وـعـمـلـيـةـ الـدـرـاسـةـ الـعـلـمـيــ، دـارـ الـأـوـاـئـ للـنـشـرـ وـالـتـوزـيـعـ، عـمـانـ، الـأـرـدنـ.
8. الـخـطـيبـ، عـلـمـ الدـيـنـ عـبدـالـرـحـمـنـ، (1993)، أسـاسـيـاتـ طـرقـ التـدـريـســ، منـشـورـاتـ الجـامـعـةـ المـفـتوـحةـ، طـرابـلسـ، لـيـبـياـ.
9. أـحـمـدـ، الـمـبـرـوكـ عـمـانـ، بـيـتـ الـعـافـيـةـ، عـمـارـةـ، الـمـقـرـمـ، سـعـدـ، (1990)، طـرقـ التـدـريـسـ وـقـوـقـ الـمـناـهـجـ الـحـدـيثـةــ، منـشـورـاتـ كـلـيـةـ الدـعـوـةـ الـإـسـلامـيـةـ، الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ، طـرابـلسـ، لـيـبـياـ.
10. إـبرـاهـيمـ، مجـدـ عـزـيزـ، (2002)، التـدـريـسـ الفـعالـ مـاهـيـتـهـ -ـ مـهـارـاتـهـ -ـ إـدـارـتـهــ، منـشـورـاتـ مـكـتبـةـ الـأـنـجـلـوـ الـمـصـرـيـةـ، الـقـاـهـرـةـ، مـصـرـ.
11. مـطـوـيـةـ الجـامـعـةـ المـفـتوـحةـ 2012.

استبيان عن أسئلة المحاسبة

أولاً : معلومات خاصة
..... اسم المادة / مستجد () أو إعادة / مرة ، التخصص /
الفرع / الفصل الدراسي / الأول / الثاني / الثالث / أخرى تذكر

ثانياً : معلومات عامة

		ما رأيك في الأسئلة الحالية لمواد المحاسبة ؟	موافق بشدة	موافق محайд	غير موافق بشدة	غير موافق غير بشدة
1		أسئلة المحاسبة الحالية تغطي جميع أجزاء الكتاب				
2		أسئلة المحاسبة الحالية واضحة				
3		أسئلة المحاسبة الحالية متنوعة				
4		أسئلة المحاسبة الحالية بسيطة جدا				
5		أسئلة المحاسبة الحالية تناسب مع وقت الامتحان				
6		أسئلة المحاسبة الحالية تعتمد على الفهم لا على الحفظ				
7		أسئلة المحاسبة الحالية تراعي جميع مستويات الطلبة				
8		أسئلة المحاسبة الحالية تعطي ارتياح أكثر للطلاب				
9		أسئلة المحاسبة الحالية أفضلها على الأسئلة التقليدية				
10		أسئلة المحاسبة الحالية تناسب وتحرص المحاسبة				
11		أسئلة المحاسبة الحالية عن طريقها أستطيع تقييم نفسي				
12		أسئلة المحاسبة الحالية تزيد من استيعاب المواد المحاسبية				
13		أسئلة المحاسبة الحالية قربتني أكثر إلى تخصص المحاسبة				
14		أسئلة المحاسبة الحالية ستقلل من إعادة المادة مرة أخرى				
15		أسئلة المحاسبة الحالية تناسب والتعليم المفتوح				
16		أسئلة المحاسبة الحالية تمكنتني من الحصول على تقدير عالٍ				
		ما رأيك في نوعية الأسئلة التالية ؟	جيد جدا	جيد	متوسط ضعيف	ضعيف جدا
17		سؤال الصح والخطأ				
18		سؤال اختيار الإجابة الصحيحة				
19		سؤال أكمال الفراغات				
20		السؤال المقال (التقليدي) / السؤال العملي				

ثالثاً: إذا كان لديك إضافات /

انتهت الأسئلة

مع تمنيات قسم المحاسبة لجميع الطلبة والطالبات بال توفيق والنجاح

تصميم وحدة تحلية تشغّل بالطاقة المتجددة وبالتحكم динاميكي الحراري على الشواطئ الليبية

Design of a Desalination unit, operates by renewable energies and under thermodynamic control, on the Libyan shores.

أ.فاطمة مولود الوعار

د.عبدالله محمد الكلش

قسم الفيزياء / كلية العلوم / جامعة الزاوية

قسم الفيزياء / كلية العلوم / جامعة طرابلس

المستخلص :

لا تزال قضية نقص مياه الشرب مستمرة عالمياً، حيث أن دول عديدة تعاني من الجفاف، وعلى أية حال فلن استخدام الطاقات البديلة المتاحة حديثاً قد جلب الضوء من جديد لهذه القضية. لذلك في هذه الدراسة صممت وحدة تحلية تعمل بالطاقة البديلة وتحت التحكم динاميكي الحراري على الشواطئ الليبية وتحديداً في "منطقة مدينة سرت".

صممت وحدة التحلية هذه لملائمة وضيقها، على شكل هرم مساحة قاعدته المستطيلة 1000m^2 وبارتفاع 16m . طلي الحوض السفلي للوحدة باللون الأسود الذي يحتوي أيضاً على شبكة أنابيب للتسيين الكهروحراري. ولاستعمال استخدام الطاقة البديلة فقد أضيف للتصميم نظام تسخين شمسي لمياه البحر القادمة للوحدة من خلال مركبات اسطوانية. تبثث بالوحدة 9 مراوح تدار إما كهربائياً أو باستخدام طاقة الرياح بحيث تسرع من عملية التكثيف، أيضاً تحتوي الوحدة على 6 مضخات لتعديل الضغط داخلها. تتميز منطقة الدراسة بوفرة مصادر الطاقة البديلة وهي: الطاقة الشمسية (بشدة إشعاع كلي $6.93 \text{ kw.h/m}^2.\text{day}$) وطاقة الرياح (بمتوسط سرعة رياح 4 m/s) وطاقة الأمواج البحرية (بمتوسط ارتفاع موجي 1m). لقد تم حساب الظروف التشغيلية للوحدة باستخدام قوانين الديناميكا الحرارية، وقد وجد أن مدى الضغط يجب أن يكون 0.88 atm (0.7 - 0.88) و درجة الحرارة المناظرة لذلك في المدى $C = 97^\circ - 91^\circ$ ، بحيث يكون معدل إنتاجية هذه الوحدة يساوي $7.33 \text{ l/m}^2.\text{day}$.

طبقاً للدراسات السابقة، فقد أخذ في الاعتبار التأثير السلبي للعوامل المؤثرة مثل فقد الحراري، تغير الطقس، وكفاءة العدادات والأدوات المستعملة بالإضافة إلى نوعية المواد المستخدمة، التي في مجملها تؤثر على معدل الإنتاجية في حدود (10 - 14 %) كما هو منشور دولياً. وبالمقارنة بأقصى معدلات الإنتاج الموقعة عالمياً لهذا النوع من وحدات التحلية ($4.11/\text{m}^2.\text{day}$) فقد تم تحسينها إلى 56% تقريباً في هذه الوحدة. وباختصار يمكن التوصية بشدة على تصميم مشروع لمحطة تحلية اقتصادية متكاملة تعمل بهذا النظام لتغذية القرى والمدن في منطقة الدراسة وفي المناطق المشابهة لها في الظروف.

المقدمة :

يعتبر استخدام الطاقة الشمسية من أقدم تقنيات تحلية مياه البحر، ففي هذه التقنية يتم الحصول على الماء المقطر من المياه المالحة والأسنة باستخدام الطاقة الشمسية المباشرة والمتوفرة في كل أنحاء العالم وبشدة إشعاع مختلفة دون تلوث للبيئة (Nebbia, 1966:129)، وفي عام 1872 قام المهندس السويدي كارلوس ويلسون (Carlos Wilson) بتصميم وإنشاء أول محطة تحلية شمسية للمياه كبيرة الحجم في تشيلى بمدينة Las Salinas وذلك

لتزويد عائلات عمال منجم الملح الصخري ومنجم الفضة المجاور له بالماء العذب، وتم استخدام ماء المنجم الشديد الملوحة (حالي 140g/kg أو ppm 140,000) كمصدر ماء لتغذية المحطة، وبنيت المحطة على أرض بمساحة 7896m² وصلت إنتاجيتها حالي 22.70m³ من الماء العذب يومياً، أي بمعدل 2.87L/m².day (Moustafa, 1979:22.141)(Garg, 1991:1)(Nassar, 2002:185).

في سنة 1968 درس مورس وأخرين (Morse, et al., 1968) تأثير التغير في درجة حرارة الجو على الإنتاجية وقد وجدوا أن ارتفاع درجات حرارة الهواء الجوي (من 26.7 إلى 37.8 °C) تسبب في زيادة الإنتاج بنسبة 11% بينما انخفضها (من 26.7 إلى 15.6 °C) يسبب انخفاض في الإنتاج بنسبة 14%. وفي بحث آخر أكد كوبر (Cooper, 1969) إن انخفاض درجة حرارة الهواء الجوي يسبب في انخفاض الإنتاج بدرجة واضحة حتى لو كان السطوع الشمسي مثالياً (Cooper, 1969:12.313).

في سنة 1972 ذكر ساتكونانثن (Satcunanathan) أن هناك درجة حرارة مثالية لسطح التكيف لأعلى إنتاجية للمقطر تعتمد على المتغيرات الخاصة بالمقطر وما يحيط به ولم يذكر مقدار الزيادة في الإنتاجية في هذه الحالة (Satcunanathan, 1973:14.353). في بداية سنة 1972 قام سليمان (Soliman S.H) بدراسة تأثير تبريد سطح التكيف مع ثبوت درجة حرارة الماء الداخل للمقطر ووجد زيادة في إنتاجية المقطر عند زيادة سرعة الرياح فوق الغطاء الشفاف أو زيادة مساحة التعرض للرياح (Soliman, 1972:13.403).

وفي سنة 1973 أيضاً درس الباحث هانسون (H.P. Hanson) تأثير المسافة بين حوض المقطر والغطاء الشفاف وكذلك زاوية ميلان الغطاء على أداء المقطر، وقد وجد أن تقليل حجم حيز الحوض يحسن في أداء المقطر وكذلك جعل ميلان الغطاء عمودي على مسار سقوط أشعة الشمس لتقليل انعكاس الأشعة الشمسية الساقطة على المقطر ويزيد الطاقة المستلمة في حوض المقطر (H.P, 1973:353-363). وفي دراسة متقدمة استنتج كوبر (Cooper, 1973) إن الإنتاج يزيد بمعدل 11.5% لمتوسط سرعة رياح من 0-2.15 m/s، بينما لسرعة رياح من 2.15-8.81 m/s فإن الزيادة في الإنتاج ستكون فقط 1.5% (Cooper, 1973:15.205).

وفي بحثين منفصلتين قدم كل من هاو (Howe E.D, 1974) وجيري (Gary, 1976) دراسة عن تأثير العوامل الجوية (سرعة الرياح والإشعاع الشمسي ودرجة حرارة الجو) على الإنتاجية وكذلك تأثير العوامل التشغيلية (زاوية ميلان الغطاء الشفاف والعزل الحراري للمقطر وعمق ماء الحوض وطريقة التغذية) على أداء المقطر وقد كانت النتائج مشجعة لتأسيس أول قاعدة بيانات عن الشروط التشغيلية لمحطات التحلية بالطاقة الشمسية (Howe, 1974:97-105)(Gary, 1979:18.159).

وفي سنة 1978م قام كامراج (G. Kamaraj) بدراسة تأثير ربط عاكس لأشعة الشمس بقدر مساحة حوض المقطر وبزاوية معينة لتسلط أشعة إضافية إلى داخل قاعدة حوض المقطر وقد زادت الإنتاجية بمقدار 50-60% عند استخدام مرآة عاكسة بينما زادت بمقدار 30-25% عند استخدام عاكس من الألمنيوم (kamaraj, 1978; 2036-2042). وفي سنة 1979م قام أيضاً كل من كامراج وزيتل (Netto D. and zettl B. E) بصنع مقطر خاص مكون من قسمين هما مجمع حراري شمسي لتسخين الماء فقط ثم تدخل المياه إلى حوض آخر ذو غطاء زجاجي معزول عن أشعة الشمس يستخدم للتكتيف فقط، مما أمكن التحكم في عملية تبريد الغطاء وبالتالي في درجة حرارة التكتيف (Kamaraj, 1979; 89-93).

وفي سنة 1980م استخدم سودها وآخرين (Sodha, et al., 1980) مقطر مزدوج للأحواض حيث بلغت إنتاجيته حوالي (3.16L/m².dy) في الوقت الذي كانت إنتاجية المقطر السطحي التقليدي في نفس الظروف التشغيلية (2.041L/m².dy) أي تحسين بنسبة تصل إلى 53% تقريباً (Sodha, 1980; 20.23). درس الباحث عبد الجبار نعمة 1982م تأثير التفريغ الجزئي لحوض المقطر على أدائه، وقد صمم جهازين كل منهما يمثل مقطر شمسي، أحدهما يتم فيه تبريد سطح التكتيف مع تفريغ الحوض بينما الآخر معزول عن أشعة الشمس يتم فيه التكتيف بدون تفريغ الحوض وقارن بين الحالتين وقد وجد أن التفريغ وتبريد سطح المكتف يزيد في معدل الإنتاجية (نعمه، 1980)

في سنة 2003م عرض الباحث بورنيمين (Bornemann) في معرض علمي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية خمسة أنواع من الزجاج المستخدم كأغطية للمقطرات البسيطة وأجرى عليها عدة اختبارات ولنفس السمك مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة وعلى فرق درجة حرارة الجو مقداره 4°C ولمدة يومين وقد وجد أن زجاج النوافذ العادي المعروف يؤدي عملاً جيداً في المقطرات مقارنة بغيره لإمداده لأشعة الشمس بسهولة (Brian, 2003; 23809). وفي سنة 2005م قام صباح طارق أحمد وآخرين بدراسة تأثير التسخين الأولي للمياه الداخلة إلى المقطر الشمسي أحدى الميل على إنتاجيته وأداءه وكذلك تأثير تبريد الغطاء الزجاجي، في مدينة بغداد لمقطر ماء مساحته 4m² مربوط على التوالي مع سخان ماء شمسي منزلي مساحته 2m² حيث لوحظ زيادة في إنتاجية المقطر بنسبة تتراوح ما بين 5-5.5%، وفي حالة تبريد الغطاء بالهواء فإن الإنتاجية تزداد بمقدار يتراوح ما بين 30-40%， أما في حالة تبريد الماء يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بمقدار يتراوح بين 13.5-15% (أحمد، 2005).

وفي سنة 2006م صمم محمد المدني عمار وآخرين منظومة مكونة من مقطر شمسي متعدد التأثير متصل بمجمع شمسي ذو سطح مستوي، حيث أعطت هذه المنظومة كمية من الماء المقطر في المتوسط 7L/m².day تقريباً بكفاءة حوالي 60% للمجمع الشمسي (umar, أبوفناس، مطراوي، 2006).

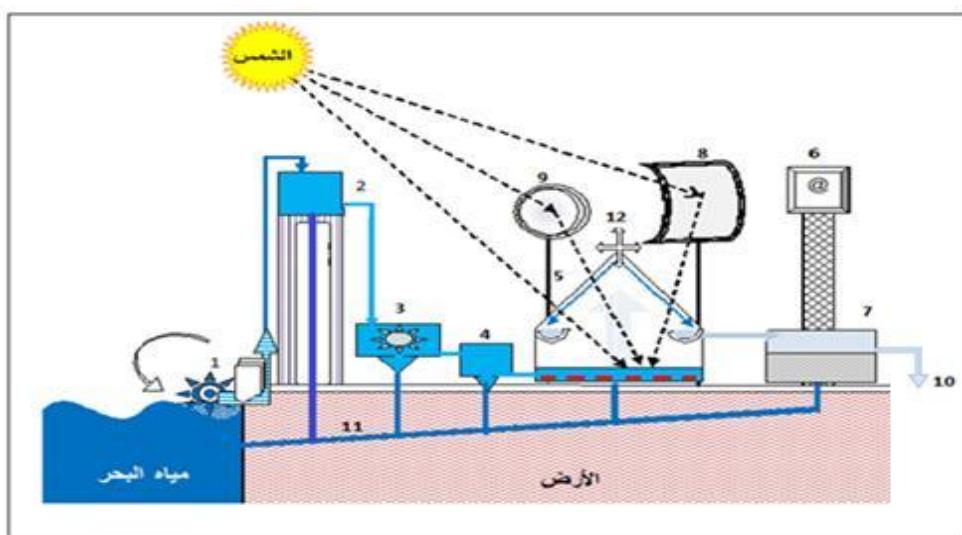
وفي جامعة قاصدي مرياح بورقلة بالجزائر قام ذوادي رشيدة في سنة (2010م) بدراسة مقطر شمسي مظلل جزئياً بفعل الاحتباس الحراري و للحصول على فعالية أكثر قام بالتبrier بالماء من الجهة الجنوبية، وكانت نسبة التحسين في الشمس (27.03%)، وفي الظل (14.09%) (ذوادي، 2010).

في سنة (2013م) درس كل من جمال بوغالي وأخرين تأثير الصفيحة الماصة على فعالية المقطر الشمسي البسيط ذو الميل الواحد في منطقة ورقلة بالجزائر ، واستنتجوا أنه باستعمال طبقتين من الرمل على الحوض مع طلاء باللون الأسود تحسنت نسبة الإنتاجية إلى (10.98%) وأن سمك حبيبات الرمل (3mm) تقريباً (بوغالي، 2013). والجدير بالذكر فإن محاولات لتطوير هذه المقطرات مستمرة إلى يومنا هذا وما زالت الجهود تبدل في سبيل الوصول إلى أعلى كفاءة وأكبر إنتاجية وتقليل كلفة الماء المنتج من وحدات التحلية الشمسية. و كنتيجة لذلك ظهر العديد من التصاميم والنماذج النظرية المختلفة وحققت تقدماً أكبر في هذا المجال إلا أنها ما تزال بعيدة عن التطبيق العملي (نصار، 2006).

تصميم وحدة التحلية :

صممت وحدة التحلية بحيث تعطي إنتاجية اقتصادية يمكن الاستفادة منها في التغذية بالمياه العذبة يومياً، ويمكن إقامة هذه الوحدة على الشواطئ الليبية وبالتحديد في مدينة سرت، للاستفادة من مصادر الطاقة البديلة المتوفرة فيها. وتقدر المساحة اللازمة لإقامة هذه الوحدة بحوالي 1000m² تقريباً، بالإضافة إلى مبني إداري، غرفة تشغيل وتحكم، مختبر تحليل ومعايرة، ورشة صيانة، وخزانات وممرات داخلية. تستعمل هذه الوحدة بالطاقات المتتجدة وتحت التحكم الديناميكي الحراري لتحلية مياه البحر، ويوضح الشكل والجدول (1) المكونات الأساسية لوحدة التحلية وتتكون من أربع أجزاء رئيسة هي: (i) غرف التقية والمعالجة، (ii) الخزان، (iii) غرفة توليد الطاقة و (iv) وحدة التحلية الرئيسية.

الشكل (1) يوضح المكونات الأساسية لوحدة التحلية



الجدول (1) يبين المكونات الأساسية لوحدة التحلية الموضحة بالشكل (1).

مكونات وحدة التحلية			
ر.م	اسم الجزء الموضح بالشكل	ر.م	اسم الجزء الموضح بالشكل
1	منصة البحرية [غرفة التنقية والمعالجة(a)]	7	خزان المياه الملحاء
2	خزان علوي (حوض) للمياه المالحة	8	مجمع أو عاكس أسطواني
3	غرفة توليد الطاقة الكهرومائية	9	مجمع أو عاكس كروي مقرع
4	غرفة التنقية والمعالجة(b)	10	صمام للتحكم في ضخ المياه الملحاء
5	وحدة التحلية الرئيسية	11	أنبوب لترجيع (الشوائب والمياه المالحة للبحر)
6	غرفة تحكم لا سلكي في أقصى الشمال الشرقي للموقع	12	مروحة هوائية ذاتية الحركة

a. غرف التنقية والمعالجة : وتنتمي فيها تنقية المياه المالحة من كل العوالق والشوائب والمواد الضارة على مرحلتين الأولى(a) في المصب بالمنصة والثانية(b) قبل الدخول لوحدة التحلية كما هو موضح بالشكل(1). وت تكون غرفة التنقية والمعالجة (a) من شبكة حاجزة (فلاتر) توضع قبل المنصة الخرسانية أي عند مصب المياه المراد تحليتها، وت تكون هذه الشبكة عادة إما من الحديد المقاوم للصدأ أو البروباليين أو النايلون أو البوليستر، ويتم وضع عدة شبكات (فلاتر) بأحجام مختلفة تترتب من الأكبر إلى الأصغر حجماً، ووظيفة هذه الشبكات تمثل في حجز العوالق الصلبة الكبيرة والتخلص من الكائنات الحية العالقة مع مياه البحر. كما يتم فيها إضافة نسبة معينة من الكلور في ماء البحر عند نقاط المأخذ، وهذه العملية تسعى لتحقيق عدة أهداف أهمها : قتل الأحياء الدقيقة التي تسبب الأمراض الخطيرة للإنسان، ومنع أو الحد من دخول ونمو الأحياء الدقيقة التي تتغذى على المواد الكيميائية المضافة. ويمكن تنظيف هذه الفلاتر من حين إلى آخر وذلك بإزالة العوالق الموجودة بها وإرجاعها إلى البحر. أما مرحلة التنقية الثانية تتم بغرفة التنقية والمعالجة(b) وذلك عبر فلتر كبير يعرف بالفلتر الدوار، حيث يقوم بحجز كل العوالق الصغيرة المتبقية مثل الطحالب والفطريات، وترجع هذه العوالق مع جزء من المياه المالحة إلى البحر بينما تمر المياه المالحة المتبقية إلى وحدة التحلية الرئيسية حيث يتم تحليتها.

ii. الخزان (حوض الترسيب) : بعد عملية التنقية(b) تتدفق المياه المالحة بواسطة طاقة الأمواج البحرية إلى خزان علوي ارتفاعه (15m) تقريباً من مستوى سطح البحر ويسمى حوض الترسيب، وفيه يتم إضافة نسبة أخرى من الكلور للتخلص من الكائنات الدقيقة، كما تترسب به أيضاً بعض العوالق صغيرة الحجم وكذلك الأتربة والغبار التي يتعرض لها الخزان بفعل الظروف الجوية كونه مفتوح وغير مغطى ويمكن إرجاع كل ذلك للبحر مرة ثانية. والجدير بالذكر فإنه توجد فتحتان أسفل كل حوض إدراهما في القاع لسحب المواد المترسبة والعوالقة عند تنظيف الحوض وإرجاعه للبحر، والأخرى على ارتفاع نصف متر تقريباً لسحب الماء المالح المنقى من الشوائب والعوالق بفعل الجاذبية إلى وحدة التحلية الرئيسية عبر غرفة توليد الطاقة الكهرومائية تم غرفة التنقية والمعالجة(b).

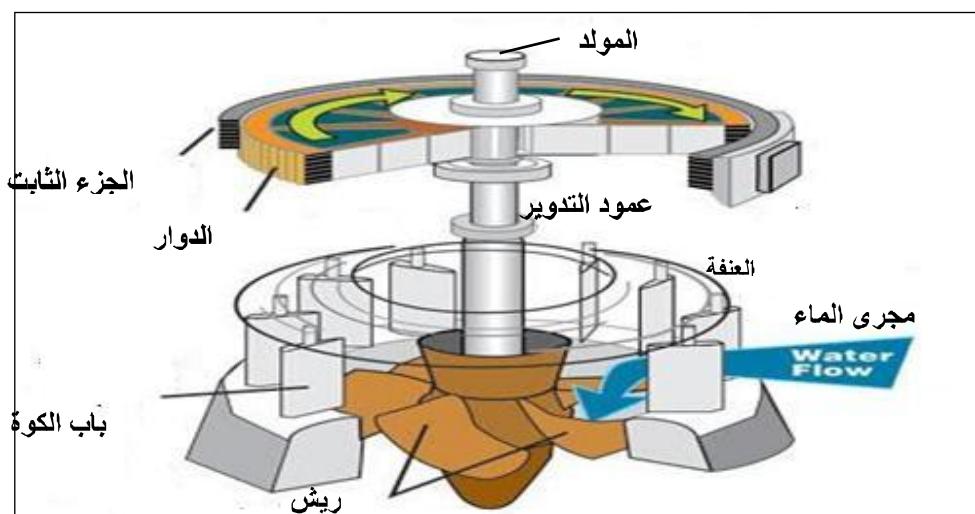
iii. غرفة توليد الطاقة الكهرومائية : في هذه الغرفة يتم توليد الطاقة الكهرومائية من خلال تدفق الماء المالح إليها بفعل الجاذبية من الخزان العلوي (الخوض) من على ارتفاع ($h=8m$)، لذلك يمكن استخدام نوعين من التوربينات هما: (1) عنفة فرنسيس، (2) عنفة كابلان الموضختان بالشكل (2 أ، ب) على التوالي.

الشكل (2) يوضح العنفات المستخدمة في التوربين المائي (أ) عنفة فرنسيس و (ب) عنفة كابلان.



والتوربين هو جهاز ذو عضو دوار يسمى العنفة، يديره مائع (سائل أو غاز) متحرك، مثل الماء والبخار أو الهواء. في هذه الحالة يحول التوربين طاقة الوضع للماء إلى طاقة حركية دورانية تُستخدم لتحريك وتدوير الآلات. ينقل التوربين الحركة الدورانية إلى الآلات الأخرى عن طريق محور للدوران كما بالشكل (3) وبالتالي إلى مولد الطاقة الكهربائية.

الشكل (3) مخطط توضيحي للتوربين المائي لتوليد الطاقة الكهرومائية



ويمكن حساب معدل التدفق بالأنبوب المتصل بالتوربين من العلاقة (1) كالتالي:

$$q^* = v \cdot A \quad (1)$$

حيث: v : سرعة المياه في الأنابيب، A : مساحة مقطع الأنابيب ($A = \pi r^2$)، حيث (٢) نصف قطره الداخلي، و يمكن الحصول على سرعة تدفق المياه في الأنابيب من العلاقة (٢) على اعتبار أن عجلة الجاذبية ($g = 9.8 m/s^2$) وارتفاع الحوض عن غرفة توليد الطاقة الكهرومائية ($h=8m$) كالتالي :

$$v = (2gh)^{1/2} \approx 12.5 m/s \quad (2)$$

وحيث أن كثافة الماء المالح ($\rho_{sw} = 1025 kg/m^3$) وكفاءة توربينات فرنسيس او كابلان هي ($\eta = 85\%$) فإنه يمكن حساب القدرة الكهرومائية للتوربينة بانصاف قطر مختلفة ($r = 0.2, 0.4, 0.6, \dots, 1 m$) من العلاقة (٣) :

$$P = \eta \cdot \rho_{sw} \cdot g \cdot h \cdot q^* \quad (3)$$

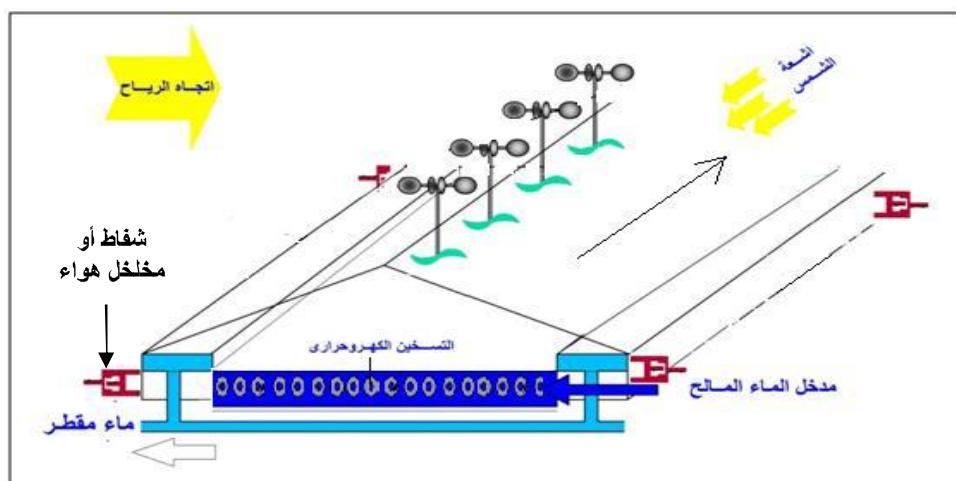
وحدة التحلية الرئيسية :

وهي عبارة عن هيكل هرمي مغطى بإحكام بالزجاج العادي او البلاستيك الشفاف بداخله حوض حراري أرضي وخزانين للمياه المحلاة، ومجموعة من المراوح والمخللات أو الشفطات الهوائية كما بالشكلين (٤، ٥) وأن الأبعاد الهندسية المقترنة لوحدة التحلية موضحة بالجدول (٢).

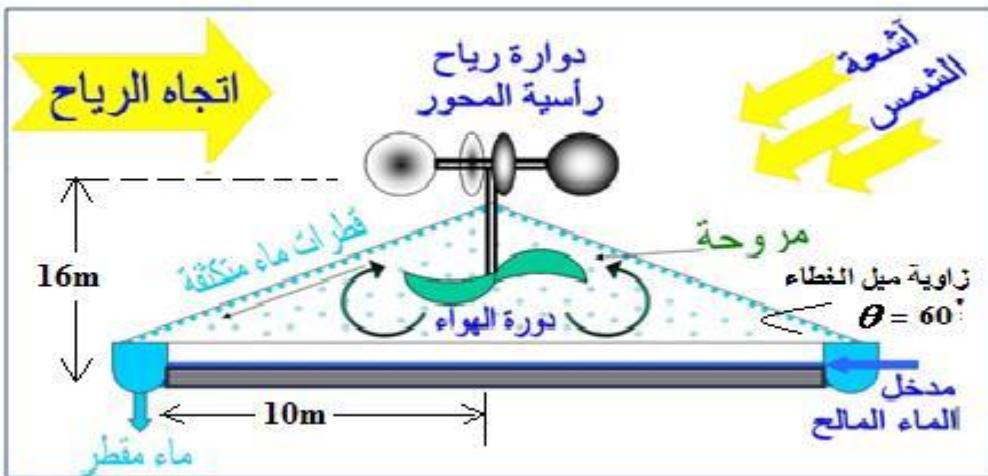
الجدول (٢) يوضح الأبعاد الهندسية التي صممت على أساسها وحدة التحلية

المقدار	الأبعاد الهندسية لوحدة التحلية	ر.م	المقدار	الأبعاد الهندسية لوحدة التحلية	ر.م
16m	ارتفاع رأس الغطاء	4	50m	الطول	1
60°	زاوية ميل الغطاء θ	5	20m	العرض	2
10cm	ارتفاع الماء المالح بالحوض	6	1m	ارتفاع خزان المياه المحلاة	3

الشكل (٤) يوضح التركيب العام لوحدة التحلية



الشكل (5) يوضح الأبعاد الهندسية وزاوية ميل غطاء وحدة التحلية



وتحتوي وحدة التحلية على تسعه (9) مراوح تعمل إما بالطاقة الميكانيكية المباشرة للرياح أو بالطاقة الكهربائية المتحصل عليها من مصادرها الجديدة والمتتجدة ووظيفتها المساعدة في زيادة عملية التبريد وسرعة تكافف بخار الماء وبالتالي زيادة الإنتاجية والكافأة كما هي موضحة بالشكل (6).

أيضاً يوجد بوحدة التحلية عدد ست (6) شفاطات (مخللات) للفضاء تساعد على تقليل وتعديل الضغط داخل وحدة التحلية لتعمل عند درجات حرارة أقل من (100°C)، وذلك لتلافي التآكل السريع للمعادن المكونة للوحدة وترسب أملاح كربونات وسلفات الكالسيوم. وبوحدة التحلية يوجد خزانين لتخزين المياه المحلاة، بحيث يكونا على جانبي وحدة التحلية من الداخل وذلك لتجنب عملية الفتح والغلق أثناء التشغيل لحفظ على معدل الضغط داخلها عند القيمة المحددة بغرفة التحكم، والأبعاد الهندسية لكل منها (0.5mx1mx50m) أي أن مجموع سعتهما (50m³).

يوجد في الحوض الأرضي لوحدة التحلية نظام التسخين الكهروحراري المتكون من شبكة أنابيب خاصة مقاومة للتآكل وموصل جيد للحرارة عددها (18) أنبوب ويدخل كل أنبوب سلك مقاومة كهربائية معزولة عنه وتبعد مراكز هذه الأنابيب عن بعضها البعض مسافة مقدارها (1m) ويطول (50m) كما هي موضحة بالشكل (4). ويغلف حوض وحدة التحلية بعزل حراري أسود اللون وذلك لتنقیل فقد من الطاقة الحرارية وزيادة نسبة الامتصاص للطاقة الشمسية. ويمكن حساب قدرة التسخين الكهروحراري من العلاقات الموضحة بالجدول (3). الجدول (3) يبين العلاقات الفيزيائية لحساب الطاقة الكهروحرارية اللازمة لتسخين المياه المالحة بالحوض الأرضي

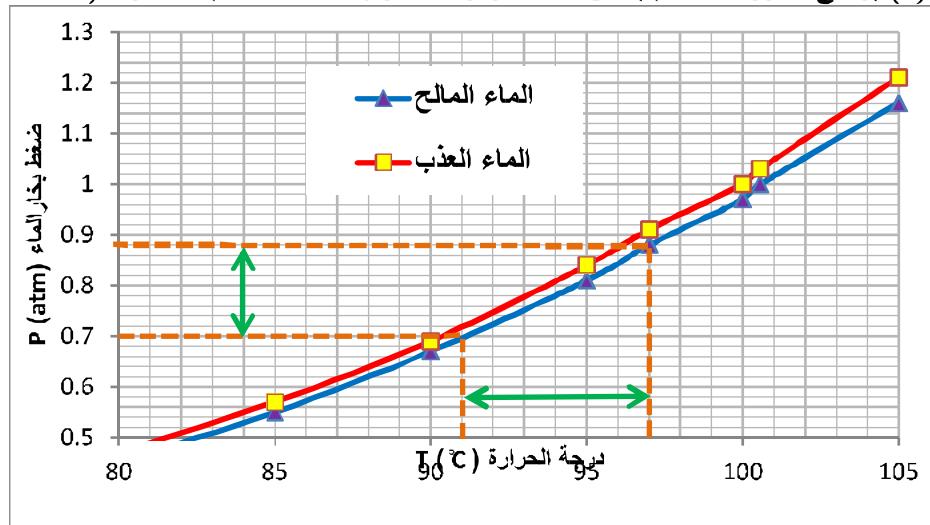
القدرة (p)	الطاقة (u)	المقاومة الكهربائية (R)
Watt (W)	Joule (J)	Ohm(Ω)
$p = u / t$	$u = I^2 R$	$R = \rho L / A$
(t) : زمن مرور التيار (s)	(L) : طول السلك (m) (I) : شدة التيار الكهربائي (A)	(A) : مساحة مقطع السلك (m²) (ρ) : المقاومة النوعية (Ω.m)

الشروط التشغيلية لوحدة التحلية :

لكل وحدة تحلية شروط تشغيلية ذات علاقة بكافعاتها ومعدل إنتاجها وفي مقدمة هذه الشروط نقطة الغليان، فدرجة حرارة الغليان لماء البحر تعتبر متتحول أساسياً في عملية التقطير (نصار، 2006)، حيث أنَّ مياه البحر تغلي في الضغط الجوي العادي عند درجة (100.56°C) ، وهذا يعني ضرورة التسخين داخل وحدة التحلية لدرجة أعلى من 100°C ، إلا أنَّ العمل بهذه الدرجة المرتفعة من الحرارة يسبب مشكلتين رئيسيتين هما: (أ) التآكل السريع للمعادن المكونة للمحطة وتكون أكسيد لهذه المعادن مثل أكسيد الحديد. (ب) ترسيب أملاح كربونات الكالسيوم، سلفات الكالسيوم وغيرها من الأملاح الأخرى. إنَّ بعض هذه الأكسيد مثل أكسيد الماغنيسيوم وأكسيد الحديد تكون على جدران المبادل الحراري طبقة عازلة تؤدي إلى عرقلة التبادل الحراري، وبالتالي إلى ضياع متزايد للطاقة كلما إزداد سمك هذه الترسيبات (الكتبة، 1982). وحيث أنَّ تغير بسيط في الضغط الجوي ($\Delta P = 0.1\text{atm}$) مثلاً سوف يناظره تغير في درجة الحرارة مقداره $(\Delta T=4^{\circ}\text{C})$ ، وأنَّ هذا التغير في درجة حرارة الغليان يحدث زيادة في معدل إنتاجية وحدة التحلية ويُجنب حدوث عمليات التأكسد والترسيب للمكونات المعدنية بالوحدة. إنَّ كمية حرارة التبخير تتغير قليلاً مع درجة الحرارة، وبالتالي يؤدي إلى تغير الضغط فهي تبلغ $(522, 539 \text{ cal/g})$ عند $(75, 100^{\circ}\text{C})$ ، كما أنَّ كمية حرارة تبخر ماء البحر هي نفس كمية حرارة تبخر الماء العذب تقريباً ولكن الحرارة النوعية لماء البحر (0.964 cal/g) أقل من الحرارة النوعية للماء العذب (0.998 cal/g) عند درجة 23°C ، وتنصل الحرارة النوعية لماء البحر إلى حوالي (0.92 cal/g) عند تركيز يبلغ ضعف التركيز الملحي الأصلي (حجازي، مخيمير، 1996).

من الناحية العملية لا يمكن الحصول على ضغط أقل من (0.6atm) إلا بطرق تقنية متقدمة ومكلفة ولهذا فإنَّ هذه الوحدة ستعمل تحت ضغط يتراوح ما بين $(0.7 - 0.88 \text{ atm})$ ، وبالتالي ونتيجة لهذا الضغط المطبق عليها ستتغير درجة الحرارة ما بين $(91-97^{\circ}\text{C})$ على التوالي والشكل (6) يوضح الظروف المناسبة لتشغيل وحدة التحلية.

الشكل (6) يوضح الظروف التشغيلية من الضغط ودرجة الحرارة لمحطة التحلية المقترنة (الكبة، 1982)



و من خلال الشكل (6) نلاحظ أن درجة غليان الماء المالح داخل محطة التحلية تتراوح ما بين $^{\circ}\text{C}$ 91 – 97، أي أنها محددة بالضغط المطبق على وحدة التحلية، بحيث أن مياه البحر الداخلة لوحدة التحلية قادمة من المجمعات الشمسية الأسطوانية المكافئة تكون ساخنة ودرجة حرارتها حوالي ($T = 97\text{ }^{\circ}\text{C}$)، بحيث تتمكن كميات المياه المالحة داخل أنابيب المجمعات الشمسية الأسطوانية المكافئة زمن مقداره ساعة وثلاثة عشر دقيقة (1:13h) تقريباً للوصول إلى هذه الدرجة من الحرارة، وعند انتقالها لداخل الحوض الحراري لوحدة التحلية ستفقد قدر من حرارتها ولكنها ستكون في ذلك المدى من درجات الحرارة والضغط المطبق.

الحسابات والنتائج :

(ا) حساب الطاقات المتتجدد المتاحة : في هذه الدراسة تركزت الحسابات على الإنتاجية الممكنة لوحدات الطاقة المتتجددة التي يمكن استخدامها في تغذية وحدة التحلية وبقية مكوناتها ومرافقها. حيث تم حساب طاقة الخلايا الشمسية نوع سيليكون أحادي التبلور (Mono-Crystalline) على أساس كفاءة الخلية (22 %) وهي الأكثر استخداماً والمسجلة دولياً، بينما تم حساب طاقة المركبات الشمسية الأسطوانية والكريوية بكفاءة (r=20m)، وحسبت الطاقة الربحية باستخدام توربين هوائي بكفاءة (59.3%) ونصف قطر (r=20m) (57%)، بالإضافة إلى حساب القدرة الكهرومائية باستخدام المعادلات (1,2,3)، لعنفي فرنسيس و كابلان بنصف قطر ($r = 0.5\text{m}$)، على أساس أن كثافة الماء المالح ($\rho_{sw} = 1025\text{kg/m}^3$)، الارتفاع ($h = 8\text{m}$)، كفاءة التوربينة ($\eta = 85\%$)، وسرعة التدفق ($v = 12.5\text{m/s}$) ، ويوضح الجدول (4) نتائج هذه الحسابات.

الجدول (4) يبين معدلات إنتاجية وحدات الطاقة المتجدددة والمتحركة في منطقة الدراسة

المتوسطات اليومية لإنتاج وحدات مختلفة من الطاقة المتجدددة					
نوع الطاقة المتجدددة	الوحدة المستخدمة	الكفاءة %	طاقة كل وحدة (KW.h)	العدد	الطاقة اليومية المنتجة (KW.h)
خلايا شمسية (سليكونيّة أحادي التبل)	لوح شمسي	22%	0.2376	5	1.91
مجموعات شمسية	كروية	57%	19.3	1	38.6
	أسطوانية مكافحة	57%	41.3	1	41.3
طاقة ريحية	توربينة هوائية ($r=20m$)	59.3%	31	1	31
طاقة كهرومائية	توربينة مائية ($r=0.5m$) (فرنسيس أو كابلان)	80%	44.36	1	44.36
مجموع الطاقة الكلية المنتجة يوميا (KW.h)					
157.17 (KW.h)					

(ب) حساب الطاقة اللازمة للتسخين الكهروحراري بوحدة التحلية : وباستخدام العلاقات الرياضية المبينة بالجدول(4) تم حساب الطاقة الكهروحرارية اللازمة لتسخين المياه المالحة بحوض وحدة التحلية، تم ذلك على اعتبار أن زمن تشغيل الوحدة هو ($t = 10 h /day$) وأن قيمة التيار الكهربائي ($I=60A$). ويوضح الجدول (5) النتائج المتحصل عليها.

الجدول (5) يوضح حساب الطاقة اليومية اللازمة للتسخين الكهروحراري بوحدة التحلية لأسلاك مختلفة النوع. حيث عدد اللفات ($N=1000$) ، نصف قطر اللفة ($R = 0.032m$) ، نصف قطر السلك ($r = 0.0005m$) ، والطول الكلي للسلك ($L = 200m$) .

نوع السلك	المقاومة النوعية (ρ) ($\Omega.m$)	المقاومة الكهربائية (Ω) (R)	طاقة سلك واحد (W.h)	طاقة سلك (J)	طاقة وحدة التحلية لـ (18 سلك) (W.h)	طاقة وحدة التحلية لـ (10 ساعات) (KW.h)
حديد زهر	1.43×10^{-7}	36.4	131040	36.4	655.2	6.55
حديد كهربائي	4.60×10^{-7}	117.2	421920	117.2	2109.6	21.10
سبائك نيكل - كروم	1.10×10^{-6}	280.25	1008900	280.25	5044.9	50.45

ولأسباب فنية واقتصادية اقترح نوع السلك من سبيكة نيكل - كروم وبذلك تكون الطاقة الكلية للوحدة نساوي 50.45 KW.h

وقد اختيرت سبيكة النikel - كروم لأسباب فنية واقتصادية في تصميم التسخين الكهروحراري للوحدة ، كما يجب الانتباه الى أن هذه الحسابات أخذت على أساس أن درجة حرارة الماء المالح الابتدائية هي ($T=20^{\circ}\text{C}$) وهي المتوسط السنوي لدرجة حرارة الماء في الظروف العادلة. إن هذا يعني ان تغذية وحدة التحلية مؤمنة حتى لو لم يتم تسخينها في المركبات الشمسية.

(ج) حساب كميات المياه الداخلة لوحدة التحلية والمحللة والفاقد منها للبحر : تعتمد حسابات كمية المياه على عدة عوامل أهمها : الكمية المتتدقة الى الخزان العلوي بفعل طاقة الامواج البحرية، والطاقة المتوفرة من مصادرها المتتجدة والتي تم حسابها كما هو مبين في الجدول (6). كما أن كفاءة وحدة التحلية التي تمت على اساسها الحسابات (80%)، وقد اخذ في الاعتبار التأثير السلبي للعوامل المؤثرة على انتاجية وحدة التحلية ، مثل الفقد الحراري، تغير الطقس، وكفاءة العدادات والأدوات المستعملة بالإضافة إلى نوعية المواد المستخدمة ، التي في مجملها تؤثر على معدل الإنتاجية في حدود (%) 14 - 10) كما هو منشور دولياً. ويوضح الجدول (6) نتائج هذه الحسابات.

الجدول(6) يوضح الموازننة بين المياه المالحة الداخلة لوحدة التحلية والمحللة الناتجة من وحدة التحلية.

الفترة الزمنية	كمية المياه المالحة الداخلة لوحدة التحلية	محللة يُضخ لخزان التحلية	فاقد يرجع للبحر
خلال دورة (P=73min) Period	(1.524m ³ /p)	(1.219m ³ /p)	(0.3048m ³ /p)
خلال يوم (7P) day	(10.67m ³ /day)	(8.536 m ³ /day)	(2.134 m ³ /day)
معدل الإنتاجية الإجمالي = 8.536/m ² .dy			
معدل الإنتاجية بعد الأخذ في الاعتبار التأثير السلبي للعوامل المؤثرة = 7.336/m ² .dy			

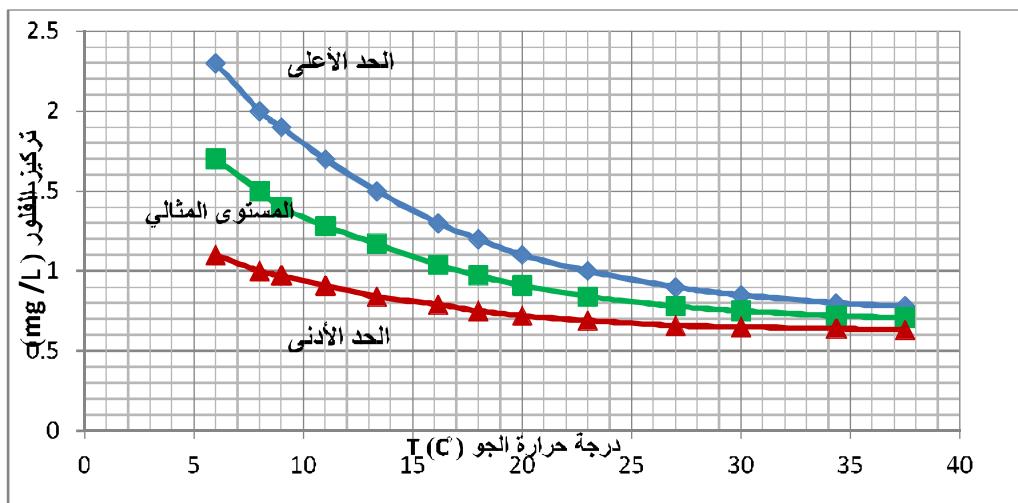
وحدة المعايرة والتوصيف :

تحضر مهمة هذه الوحدة في تحديد نسب المواد السامة وقد تم تحديد نسب المواد السامة وفقاً للمواصفات الدولية على النحو المبين بالجدول (7) (حجازي، 1996) وكذلك تحديد تركيز الفلوريدات في الماء التي تعتمد على درجة الحرارة السائدة في المنطقة كما هو موضح بالشكل (7)(حجازي، 1996)، ويمكن تطبيق مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، حيث تمكن العلماء في مجال المياه والصحة العامة من وضع مواصفات دقيقة لمياه الصالحة للشرب والاستهلاك البشري، وبعد مراجعتها صحيحاً وعلمياً تم اعتمادها في منظمة الصحة العالمية سنة (1984م) (سري، 1983)(نسيم، 2007)(العظمة، 2003)(عون، 2002).

الجدول (7) يوضح المواد العامة وأعلى تركيز مسموح به في المياه العذبة

أعلى تركيز مسموح به (mg/L)	الرمز	العنصر	أعلى تركيز مسموح به (mg/L)	الرمز	العنصر
0.01	CN	سيانيد	0.05	Pb	رصاص
0.01	Cd	كادميوم	0.01	Se	سيليسيوم
0.001	Hg	زئبق	0.05	As	زرنيخ

الشكل(7) يوضح الحدين الأدنى والأعلى والمستوى المثالي لتركيز الفلور المسموح به دولياً في المياه العذبة الصالحة للشرب وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (هجازي، 1996).



المناقشة :

تعتمد وحدة التحلية هذه أساساً على الطاقات المتتجدد بالإضافة إلى عملية التفريغ (خلخلة الهواء) باستخدام الشفاطات (المخللات)، وذلك لتقليل الضغط داخل الوحدة مما يساعد على غليان الماء عند درجات حرارة أقل من (100°C)، تستقبل وحدة التحلية يومياً كمية من المياه مقدارها ($10.67\text{m}^3/\text{day}$)، عملياً يكون هذا على 7 فترات تقربياً، حيث في كل مرحلة يتم إدخال كمية من المياه المالحة مقدارها (1.524 m^3) وهذه الكمية تدخل للمجمعات الشمسية الأسطوانية قبل دخولها لوحدة التحلية في خط أنبوب يمر بمحور مركز شمسي اسطواني لتسخين كل هذه الكمية من المياه مع الأخذ في الاعتبار أن كل مرحلة تحتاج إلى زمن مقداره ساعة وثلاثة عشر دقيقة (1:13) تقربياً حتى تصل إلى (97°C).

لقد صُممت هذه الوحدة بمعالم وخصائص لتعمل بالطاقات المتجددة وبالتحكم الديناميكي الحراري، وبظروف تشغيلية محسوبة وهو ما أهلها لمعدل إنتاج من المياه المحلاة مقداره ($7.33 \text{ l/m}^2.\text{dy}$)، والجدير بالذكر فإن أفضل معدل إنتاجي لمحطات التقطير الشمسي عالمياً كان في تشيلي ($4.01 \text{ l/m}^2.\text{dy}$) كما هو موضح بالجدول (8)(سري، 1983).

الجدول (8) يوضح الإنتاجية اليومية لبعض المحطات الشمسية المسطحة وبغطاء زجاجي لتحلية ماء البحر في العالم

الإنتاجية		المساحة (m^2)	الموقع	البلد	ر.م
$\text{l/m}^2.\text{day}$	l/day				
4.01	401	100	Quillagua	تشيلي	1
3.03	26116	8600	Patmos	اليونان	2
3.98	379	95	Natividad Isl.	المكسيك	3
2.96	2574	868	Las Marinas	اسبانيا	4
3.20	4163	1300	Mahdia	تونس	5
3.39	757	223	Haiti	الهند	6
3.5	175	50	Zhungjian	الصين	7
3.75	1500	400	Punta Canoa	كولومبيا	8

إن كل هذه المحطات تشتمل في الظروف العاديّة باستخدام غطاء زجاجي وبدون تحكم ديناميكي حراري (نسيم، 2007)(العظمة، 2003)، وهو ما تم أضافته في هذه الوحدة مع معالجة مشكلات الطاقة والبيئة معاً، وبذلك تحسن معدل الإنتاجية فيها بحوالي (56%) وهو ما يجعلها الخيار الأمثل لإقامة مشاريع ضخمة لمحطات تحلية تقام على هذه الأساس لتغذية قرى ومدن بأكملها والمحافظة على بيئتها.

Abstract:

Drinking water deficiencies is still a continuing global issue, as a consequence many countries suffer dehydration, however, the more recent use of alternative available renewable energies has brought a light to such issue. Therefore, in this study a desalination unit has been designed to operate by renewable energies and under thermodynamic control, on the Libyan shores, specifically in the "Sirte city zone".

A desalination unit has been designed to fit its function, in the form of a pyramid with a rectangular base area of 1000m^2 and 16m height. A black painted basin at the bottom of the unit contained a net of pipes for its thermoelectric heating,. To invest the renewable energy use an additional heating was added to the design, by warming the coming sea water using a solar heating system through a cylindrical concentrator. Nine (9) fans operate either electrically or by wind energy were allocated to accelerate up the condensation process, also six (6) hydraulic pumps to adjust the pressure inside the unit.

The study zone characterized by an abundance of alternative renewable energy sources, namely solar energy (total radiation intensity $6.93\text{kw.h/m}^2.\text{day}$) and wind power (an

average wind speed of 4m/s) and marine waves energy (an average height of 1m). The operating conditions of the unit were calculated using a thermodynamic laws, it was found that the pressure should be in the range of (0.7- 0.88 atm) and the corresponding temperature is (91 - 97°C). Therefore, the productivity rate of this unit was found 7.33 l/m².day.

In accordance with the literature, the negative impact of the effective factors have been taken into account, such as, heat loss, change weather, and the efficiency of used meters and tools, as well as the quality of used materials which was reported to be around 10 - 14 %. In contrast, the maximum rate of productivity record internationally of this type of desalination units (4.1l/m².day), was improved up to almost 56% approximately in this unit.

Finally, and in summary, It is strongly recommended to design an integrated economic desalination plant working with this system to feed villages and towns at this study zone or in similar conditions.

المراجع :

- 1- الكبة، إلياس، فاضل، سهيل، (1982)، مبدئ الطاقة الشمسية وتطبيقاتها، (ط2) جامعة الموصل، العراق.
- 2- العظمة، معن، (2003)، مبدئ تحلية المياه المالحة، المركز العربي للتعریف والترجمة والتالیف والنشر، دمشق، سوريا.
- 3- أحمد، صباح، عباس، خليل، (2005)، تحسين تقطير المياه باستخدام سخان ماء شمسي منزلي. مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 26، العدد 5.
- 4- بوغالي، جمال، بوقطایة، سعاد، بوشكيمة، بشير، (2013)، دراسة تجريبية لتاثير الصفيحة الماصة على فعالية المقطر الشمسي البسيط ذو الميل الواحد، بحث بجامعة ورقلة، الجزائر.
- 5- حجازي، خالد، مخيم، سامر، (1996)، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- 6- ذوادي، رشيدة، (2010)، دراسة قطر شمسي ذي مكثف مظلل جزئياً يفعل الاحتباس الحراري الشمسي في المناطق القاحلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مر拔ح بورفلة، الجزائر.
- 7- سري، سمير، (1983)، الطاقة الشمسية عالمياً و عربياً، منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.
- 8- عمار، محمد المدنى، أبو فناس، سماويل، مطراوي، قاسم، (2006)، دراسة نظرية لأداء منظومة تقطير المياه بالطاقة الشمسية، قسم الهندسة الميكانيكية، جامعة مصراته، ليبيا.
- 9- عون، أحمد إبراهيم محمد، (2002)، الماء من المصدر إلى المكتب، إصدارات الهيئة العامة للبيئة، طرابلس، ليبيا.
- 10- نسيم، ماهر جورجي، (2007)، تحليل وتقويم جودة المياه، منشأة دار المعارف بالإسكندرية - مصر.
- 11- نصار، ياسر فتحي، (2006)، هندسة الطاقة الشمسية: التطبيقات الحرارية الفعلية (ط1) دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- 12- نعمة، عبد الجبار، (1980)، تقطير المياه بواسطة الطاقة الشمسية تحت ظروف التفريغ الابتدائي، رسالة ماجستير، قسم هندسة المكان والمعادات في الجامعة التكنولوجية.
- 13- Nebbia. G., Menozzi. G, Acque. D, (1966), A Short History of Water Desalination Proceedings of International Symposium on Desalination ,Milano, p. 129.
- 14- Moustafa, S.M.A., Brusewitz, G.H., Farmer, D.M., Solar Energy, 22, 141 (1979). Direct Use of Solar Energy for Water Desalination.
- 15- Garg, H. P., First Exposition and Symposium for New and Renewable Energy Equipment, Tripoli-Libya, 1 (1991). Solar Desalination Technique.
- 16- Nassar. Y. F, and Salem. A. A.(2002), Progression of solar Desalination Systems: Arabic Experience Dubai International Conference on Water, Dubai, p 185.

- 17- Morse, R. N. and Read, W. R., Solar Energy, 12, 5 (1968). **A Rational Basis for the Engineering Development of a Solar Still.**
- 18- Cooper , P . I ,Solar Energy, 12 ,313 (1969), **Digital Simulation of Transient Solar Still Processes.**
- 19- Saticunanathan, S. and Hansen, H. P., Solar Energy, 14, 353 (1973). **An Investigation of Some of the Parameters Involved in Solar Distillation.**
- 20- Soliman, S. II., Solar Energy, 13, 403 (1972). **Effect of Wind on Solar Distillation.**
- 21- H.P. Hansen (1973), **an investigation of some of the parameters involved in solar distillation** solar energy, vol.14 p.p. 353-363.
- 22- Cooper, P.I., Solar Energy, 15, 205 (1973). **The Maximum Efficiency of Single – Effect Solar Stills.**
- 23- Ilow E. D. and Ticmat B . W.(1974), **Twenty years of work on solar distillation at the .U.O. California** , solar energy vol.16, P.P.97-105.
- 24- Gary, H. P .and Mann,H. S.,Solar Energy , 18, 159 (1976). **Effect of Climatic, Operational and Design Parameters on the year Round Performance of Sloped and Double Sloped Solar Still Under Indian and Arid Zone Conditions.**
- 25- Kamaraj . **mini solar still for rural applications**, (1978) sun man Kinds future source of energy proc .of the int. solar society congress vol .3 p .p .2036-2042 , India.
- 26- Kamaraj – Netto D. and zettl B. I .E **proceeding of the solar desalinates workshop Saudi Arabian**, national center for science and technology and us department of energy, p . p .89-93 (1979).
- 27- Sodha, M.S., Nayak, J.K., Tiwari, G.N., Kumar, A., Energy conservation and Management, 20, 23 (1980). **Double Basin Solar Still.**
- 28- Brian J.Bornemann, (2003) **solar water distillation**, California state science fair, project No.23809.

على الرغم من صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر كأداة تحويلية اقتصادية جديدة ما زال مفهوم الاقتصاد الأخضر مثار جدل بين

الدول فتعددت مفاهيمه. فالاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة عن طريق الاستعمال الرشيد للموارد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة لحفظ البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة

بصورة عامة.

وتبين أهمية هذه المشكلة اقتصادية متمثلة في الندرة النسبية للموارد ويعمق هذه الندرة التلوث البيئي

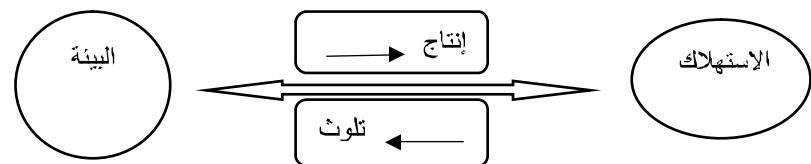
وبالتالي فإن إدارة البيئة لا يمكن مجال علم الاقتصاد. وتهدف هذه الورقة إلى دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر

باعتباره يهدف إلى ضمان التنمية البشرية المستدامة، وتحقيق هذا الهدف يطرح إشكالات منها التحديات في التوفيق ما بين الأقل أخضر والنمو الاقتصادي وما هي متطلبات الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

وخلصت الورقة إلى أن المشكلة البيئية مرتبطة بالمشكلة الاقتصادية فعدم حلية البيئة سوف تحد من النمو الاقتصادي مستقبلاً

ها سلبياً على كل من الإنتاجية ورفع التكاليف الصحية وارتفاع نسبة حدوث الكوارث الطبيعية وبالتالي فإن التنمية المستدامة مرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

شكل (1): العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادي التقليدي



المصدر : إعداد الباحث.

جدول رقم (1) المؤتمرات الدولية البيئية(الباحث، براهيمي)

الأهداف والتوصيات	المؤتمر	السنة
ربط بين مفهومي الاقتصاد والإيكولوجية	مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية. (الأساس الموضوعي لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر)	1972 1
التمديد لبناء نموذج شمولي التوازن بين الطاقات محافظة للبيئة	مؤتمر الأخذية الدولي للأمم المتحدة مشكلاً عدم إلزامات بين الطاقات الإتابجية	1974 2
وضمان للإتصاف Eco- الاجتماعي developpement حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية وعلى ضرورة إنشاء دائرة تنظيمية مختصة تتبع الأثار البيئية ومعالجتها.	منظمة اليونسكو في التخطيط والوعي البيئي.	1975 3
لجنة التأكيد على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية كأساس (الاقتصاد الأخضر)	براندتلاند لجنة Brundtland Commission (تطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر)	1983 - 1987 4

<p>ضمان ما بعد كيوبوتو، مع الإشارة إلى أهمية البحث عن وسائل مالية لتعزيز المشاريع والبرامج والسياسات التنموية في البلدان النامية.</p>	<p>مؤتمر كلكون، المكسيك.</p>		<p>2010 1 0</p>
<p>ومنذ التقرير على مساعدة الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الناس وخلق فرص الشغل وتوفير العمل الكريم للجميع مع الحرص على استدامة النظم الإيكولوجية.</p>	<p>مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو</p>		<p>2012 1 1</p>
<p>ممارسات الاستدامة المتبعه على المستويين الإقليمي والعالمي والدولي المبكرة في تمويل الاقتصاد الأخضر.</p>	<p>قمة الاقتصاد الأخضر، دبي</p>		<p>2015 1 2</p>

Abstract :

Although the formulation of the concept of the green economy as a new economic analysis, it is still controversial among nations.

Green economy is an economy that aims to improve human life, social justice, the reduction of environmental risks, and not the depletion of natural resources to ensure the rights of future generations through the rational use of natural resources.

Green economy aims to promote interdependence between the economy on the one hand and the environment and sustainable development on the other hand, by adopting effective economic policies to preserve the environment and reduce degradation as a result of climate change that threatens the health and life in general.

The importance of this study is that there are represented by the relative scarcity of resources and economic problem deepens the scarcity of environmental pollution and therefore the management of the environment cannot be separated from the field of economics.

The paper aims to examine the concept of the green economy as aimed at ensuring human sustainability, and to achieve this goal which raises problematic challenges in reconciling between the green economy and economic growth, and what are the requirements of the transition to a green economy.

The paper concluded that the environmental issue is related to the economic problem. Failure to protect the environment will limit economic growth in the future by a negative impact on both productivity, raise health costs, and rise in the proportion of natural disasters. Therefore, sustainable development is linked to the green economy.

1. لعمي، أحمد، (2013)، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة مقاربة توفيقية، جامعة قاصدي مراح، ورقة، الجزائر.
2. آلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق، مجلة الباحث 12 - 2013.
3. الشيخ، بدوي محمود، (2000)، الجودة الشاملة في العمل الإسلامي، 58-63، دار الفكر العربي، القاهرة،
4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات، www.unep.org/greeneconomy

5. عبد الرضا، حمزة كاظم، العلومة وأثارها المستقبلية في تلوث البيئة العربية - حالة العراق، أطروحة دكتوراه، أيلول 2003.
6. خنفر، عايد راضي، (يناير 2014) الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية - العدد التاسع والثلاثون، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، دولة الكويت.
7. إبراهيم، مصطفى عيد، الاقتصاد والقوانين الطبيعية وإدارة المخلفات، <http://www.startimes.co>
8. يحيى، سعدي، صورية، شنبى، نظريات التنمية المستدامة، جامعة المسيلة-<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/>
9. براهيمي، شراف، (2011)، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإصر الاستراتيجي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسويير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
10. UNEP, 2011. Green Economy Report. Towards a Green Economy. Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. UNEP Edition, p.16.
11. Fareed Bushehri, Green Economy in the Arab Region, TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region, 21–23 FEBRUARY 2012, Beirut, Lebanon.

تقييم مراجع الديوان لوظيفة المراجعة الداخلية

دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا

د. على عمر أحمد سوسي

محاضر

بكلية المحاسبة / جامعة الجبل الغربي

د. مسعود محمد امربيود

أستاذ مساعد

بكلية المحاسبة / جامعة الجبل الغربي

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قيام مراجعي الديوان بتنقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالاعتماد على قياس الأهمية النسبية للعناصر ذات الصلة التي تضمنتها معايير المراجعة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد وتوزيع استبيانه مخصصة لهذا الغرض تتكون من محاور أساسية نعتقد أنها تساعد على تحقيق أهداف الدراسة. أما عينة الدراسة فتتكون من (80) مراجع في حين بلغ عدد الاستبيانات المسترددة (60). أي ما نسبته (63.75%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. بعد تحليل البيانات التي تم تجميعها، وبعد اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن درجة تطبيق معايير المراجعة المتعلقة بتنقييم فعالية المراجعة الداخلية من قبل مراجعي الديوان كانت متوسطة، وبينت النتائج أن معيار الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي هو الأهم من بين الأسس التي حددتها معايير المراجعة. وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من الاقتراحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء.

المقدمة :

لقد شهدت وظيفة المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية تطويراً واضحاً في السنوات الأخيرة واتسع مجال عملها، وتزايد اعتراف الإدارات العليا في الشركات المختلفة بأهميتها نظراً لما تقدمه من تقييم حول مدى التزام الإدارة بتطبيق القواعد والقوانين المحاسبية المعمول بها، كما زاد اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بوظيفة المراجعة الداخلية لوجود تشابه في بعض الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل كل من وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك يعود إلى سبب إمكانية توفير التغطية المناسبة لعملية المراجعة الخارجية وتفادي الجهود المكررة. وقد قامت العديد من المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة بإصدار معايير يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي، فعلى سبيل المثال قامت لجنة معايير المراجعة الأمريكية المنبثقة عن (AICPA) بإصدار نشرة SAS (NO 65) التي تتعلق بالتقدير الذي يجريه المراجع ديوان المحاسبة لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك بهدف الاستفادة منها في تقليل حجم الاختبارات وتقليل زمنها. كما أصدرت لجنة المعايير التابعة (IFAC) معيار (ISA NO 60)(حمد، 2007: ص76) الذي ينص على ضرورة الأخذ في الاعتبار أنشطة المراجعة الداخلية وانعكاساتها

على إجراءات المراجعة التي يقوم به (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003 :ص350) ولا يتوقف وجود وظيفة المراجعة الداخلية فعالة على طبيعة وتوقيت وتخفيض نطاق العمليات والإجراءات التي يؤديها مراجع ديوان المحاسبة، بل يمتد لتشمل الاعتماد عليها في القيام بالعديد من مجالات المراجعة وهذا لا يتم الا بعد التزام مراجع ديوان المحاسبة بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها في هذا الخصوص.

مشكله الدراسة :

نظراً لما تتمتع به وظيفة المراجعة الداخلية من أهمية رقابية بالنسبة لأي شركة، ونظراً لما تقدمه من دعم ومساعدة لمختلف الوظائف التنفيذية من خلال التغذية العكسية المتصلة بمقارنة ما تم إنجازه مع ما تم تحطيطه، فإنه من المحتمل مع مرور الزمن أن يصيبها الوهن والإخفاق، ومن ثم لا بد من الاحتياط لذلك خاصة وأن هناك العديد من الدراسات التي قامت بتقييم دور المراجع الداخلي في الوحدات الاقتصادية سواء أكانت شركات (البدري، 2005) أم مصارف(كاججي وبيت المال، 2005)، وقد توصلت إلى وجود قصور في دور المراجع الداخلي ، مما يثير التساؤل حول مدى الاهتمام بهذه الوظيفة من قبل الجهات ذات العلاقة سواء كانت إدارة الشركة أو مراجع ديوان المحاسبة.

إن محتوى هذه الدراسة ينصب حول محورين، تم في الأول عرض أهم الأفكار النظرية والتطبيقية التي تناولت المراجعة، بينما خصص الثاني إلى إجراء دراسة تطبيقية بغرض التعرف على(استقراء) موقف مراجع ديوان المحاسبة من وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعته معتمداً في عملية التقييم على ما تتطلبه معايير المراجعة الخارجية بهذا الخصوص. مثل الاستقلالية والكفاءة ونطاق العمل وبذل العناية المهنية. إن الدراسة قد استندت إلى معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعة الداخلية بهدف دراسة ومناقشة، فيما إذا كان مراجع ديوان المحاسبة يقوم بتنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة، لذلك فان هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي :

ما مدى قيام مراجع ديوان المحاسبة بتنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة؟

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- 1- بيان مدى تطبيق مراجعي ديوان المحاسبة لمتطلبات معايير المراجعة في تقييمهم لوظيفة المراجعة الداخلية عند قيامهم بمهام المراجعة للجهات الخاضعة لرقابتهم.

2- قياس الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها مراجع الديوان عند تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية بالشركات الخاضعة لمراجعته.

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية، وذلك وفق تصورات الباحثان للعناصر الأساسية لأبعاد المشكلة، وتمثل صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

الفرضية الرئيسية :

"مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بـ" مراجعتها "

وتترفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

"مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بـ" مراجعتها "

الفرضية الفرعية الثانية :

"مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بـ" مراجعتها "

الفرضية الفرعية الثالثة :

"مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بـ" مراجعتها "

الفرضية الفرعية الرابعة :

"مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بـ" مراجعتها "

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من:

1- أهمية الموضوع الذي تعالجه والذي يتعلق بالتقدير الذي يجريه مراجع ديوان المحاسبة لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك من أجل أولاً: مساعدته في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. وثانياً: تخفيض حجم و زمن الاختبارات المبرمجة. وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

2- أهمية وضرورة تعزيز تطبيق معايير المراجعة المعترف بها، بصفتها معايير المراجعة المطبقة في ديوان المحاسبة، وضرورة التزام مراجع ديوان بها وتطبيقها في عملية المراجعة من أجل الوصول إلى رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية، لذلك فإن هذه الدراسة من الأهمية بمكان حيث يتوقع أن تسهم في بيان مدى تحقق العلاقة بين مراجع ديوان والمراجع الداخلي في الجهات الخاضعة لرقابه الديوان وفقاً لمتطلبات المعايير، وبيان مدى تأثير هذه العلاقة بعض العوامل الشخصية مما سيسهم في تعظيم المنافع المتحققة من عملية الرقابة.

1- الأدب المحاسبي والدراسات السابقة :

تعتبر المراجعة الداخلية أهم وسائل الرقابة الداخلية، فعلى الرغم من وجود وسائل عديدة لتحقيق نظام فعال للرقابة مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، التقارير الرقابية، إلا أن المراجعة الداخلية تتميز عن هذه الوسائل جميعاً بأنها تتم من طرف موظفين مختصين أكفاء لديهم مؤهلات خاصة تسمح لهم بتنقية إعمال غيرهم. عرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية على أنها "نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي، استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة. إنها تتم بطريقة منهجية منظمة تساعد الشركة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والسيطرة" (عبد الجليل، 2001: ص108).

أن الهدف الأساسي من وظيفة المراجعة الداخلية هو مساعدة العاملين بالشركة على تأدية مهامهم بفعالية، ويتم ذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات وأي ملاحظات لها صلة بالأنشطة التي تمت مراجعتها. وعادة ما تشمل أنشطة المراجعة الداخلية على واحد أو أكثر من المجالات التالية:(الاتحاد الدولي للمحاسبين، ص361) مراجعة وتقييم النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة للتطوير. اختبار مدى صحة العمليات المالية والتشغيلية، وقد يتضمن هذا الأمر فحص الطرق المستخدمة في تحديد وقياس وتبسيب وإعداد التقارير عن تلك المعلومات. دراسة الجدوى الاقتصادية للعمليات ومدى فاعليتها وكفاءتها ومن ضمن ذلك الضوابط غير المالية. الفحص المستمر وال دائم لالتزام الشركة بالقوانين والأنظمة والتشريعات السارية والمعمول بها.

ولقد بينت معايير المراجعة أهمية وظيفة المراجعة الداخلية لمراجع ديوان المحاسبة، وكذلك أهمية التسويق والتعاون بينهما. وفي هذا الخصوص أشار أحد الباحثين إلى وجود ثلاثة مجالات مشتركة للمراجع الداخلي والخارجي يمكن أن توفر مجالاً واسعاً للتعاون والتكميل بينهما رغم الاختلافات في الأهداف والأساليب وهي:

(السقا، 1997: ص165) مجال تقييم الرقابة الداخلية. مجال المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي نيابة عن المراجع الخارجي. مجال المراجعة الإدارية. وفي نفس السياق السابق وصف أحد الكتاب العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بأنها علاقة تفاعل ومساعدة متبادلة بينهما، فيستطيع المراجع الخارجي من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية تقديم مقتراحات تساعد المراجع الداخلي على تقييم المنجزات الماضية ودراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية (العمرات، 1990: ص122). إن تحقيق التعاون والتكميل بين المراجع الداخلي والخارجي يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية بعملية المراجعة: الشركة، المراجع الخارجي، المراجع الداخلي. فبالنسبة للشركة فيزداد اطمئنانها وتتأكدها من فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن عدالة القوائم المالية وبالتالي تخفيض تكلفة أداء المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير المراجع الخارجي في موعده إلى الجمعية العمومية، وحصولها على الخبرات التي تحتاجها، وتوجيهه مواردها وأحكام الرقابة عليها، كما يتم تحقيق تغطية شاملة لمراجعة جميع نشاطات الشركة. فضلاً عن اكتساب المراجع الداخلي المزيد من المعرفة والخبرة نتيجة الاحتكاك بالمراجع الخارجي الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجالات المراجعة والمحاسبة بسب تعامله مع أنواع مختلفة من الشركات. وفي المقابل يحصل المراجع الخارجي من تعاونه وتكميله مع المراجع الداخلي على مزايا عديدة، لعل أهمها: اطمئنانه على دقة نظام الرقابة الداخلية وتقديره فعاليته لأن هذه الأخيرة تختص بتقييم فعالية أدوات الرقابة الأخرى و تعمل على تقليل ارتكاب الأخطاء والتلاعب بالسجلات، وتساهم كذلك في تضييق نطاق عمل المراجع الخارجي، كما توفر أحياناً معلومات حول عمليات الفروع.

لكل هذه الاعتبارات لا شك أن درجة المخاطر المتعلقة بالمراجعة ستزول أو تصبح مراقبة تحت السيطرة (Hyatt and Prawittb 2001 pp263-274)

وعلى الرغم من الفوائد التي يتم تحقيقها من خلال التسويق والتعاون بين المراجعين إلا أنه يجب دوماً الاحتفاظ باستقلالية أحدهما عن الآخر، وعدم المغالاة في الاعتماد على الجهود المشتركة عند وضع برنامج المراجعة لأن المغالاة قد تؤدي بهما إلى تحقيق نتائج عكسية. لهذا فإن التعاون والتنسيق بينهما يجب أن يخضع لبعض القيود التي أكدتها معايير المراجعة (المعيار الدولي للمراجعة 610، بيان معيار المراجعة رقم 65) الذي نص على ضرورة حصول المراجع الخارجي على فهم كافي لأنشطة المراجعة الداخلية حتى يتسعى له تخطيط عملية التدقيق المحاسبي. وحددت المعايير التالية كأساس لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية (جمعه 2005، ص97):

1. مكانة المراجع الداخلي في التنظيم.
2. مدى العمل المناه للمراجعة الداخلي.
3. الكفاءة العلمية والفنية للمراجع الداخلي.
4. العناية المهنية الالزمة.

من خلال مراجعة دراسات سابقة حول الموضوع تبين أن هناك اتجهادات متعددة تناولت في مجلتها بعض القضايا الفكرية والمهنية التي من شأنها أن تساهم في إيجاد توافق بين مصالح مختلف الأطراف التي لها صلة بالوحدات الاقتصادية، خاصة في خضم الجدل الذي احتدم حول مدى مسؤولية المراجعين الخارجيين عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد حديثاً ملحقةً بأضراراً كبيرة على اقتصاديات الدول (محلياً ودولياً).

ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها (درويش، 1990) حول "تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية" والتي بينت نتائجها أنَّ أغلب الشركات الصناعية الليبية تتوفر لديها على أقسام للمراجعة الداخلية، لكنها تفتقر إلى معظم مقومات الاستقلالية، وتفتقر كذلك إلى أغلب المتطلبات الأساسية التي تستدعي تحسين وترقية كفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين في معظم أقسام المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية، كما بينت نتائج الدراسة عدم قيام المراجعين الداخليين بتأدية نسبة كبيرة من المهام الواجب عليهم القيام بها بالرغم من محدودية نطاق عملهم.

وهناك دراسة أخرى قامت بها (سالم، 1995) ترتكز حول المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية. حيث خلصت الباحثة إلى عدم توفر أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية في أربعة مصارف تجارية من بين المصارف الخمسة العاملة بليبيا، وأظهرت كذلك عدم توفر - لدى أغلبية المراجعين الداخليين بفروع المصارف - المؤهلات العلمية المناسبة، والخبرة الفنية الكافية لأداء عمليات المراجعة الداخلية بالدرجة المطلوبة مع النقص الواضح في عدد المراجعين الداخليين بهذه الفروع، وبينت الدراسة أنه يتم تكليف بعض المراجعين الداخليين بأعمال تنفيذية إلى جانب قيامهم بعمليات المراجعة رغم أن هذا السلوك يتناهى مع معايير المراجعة الداخلية. كما أظهرت الدراسة أنَّ أغلب المراجعين الداخليين بفروع المصارف التجارية الليبية لا يقومون بتأدية كامل الأعمال الواجب القيام بها، وكذلك عدم إعداد برامج للمتطلبات المالية والبشرية اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

وفي دراسة أخرى قام بها الثنائي (Whit and Alexander. 1999) بعنوان: "المراجعة الداخلية: اتجاهات وممارسات" لفائدة المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين هدفت إلى تحديد مدى التوافق بين الجانب النظري والمهني للمراجعة الداخلية في أمريكا. حيث خلصت الدراسة إلى أنَّ معظم المنشآت تعزز دوائر المراجعة الداخلية التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى بالإضافة إلى المحاسبة مثل الضرائب، المالية، الإدارية. كما بينت أن هناك أعمال غير مرتبطة بشكل مباشر بالمراجعة قد شارك بها المراجعون الداخليون، وقد بلغت نسبة تلك الإعمال 16% من الإعمال الاعتيادية. وهذا يدل على اختلاف الواقع العملي للمراجعة الداخلية عن الواقع النظري لها، وأنَّ قيام المراجع الداخلي بأعمال تنفيذية سيؤدي إلى إضعاف موضوعيته عند إبداء آرائه المهنية. وقد أظهرت الدراسة أنَّ 67% من المستجوبين استخدمو العينات الإحصائية في انجازهم لأعمالهم. كما بينت أن

54% من المستجوبين صرحو بأن المواقف الخاطئة للمراجعة متفق عليها مع مدير دائرة المراجعة الداخلية و 43% منهم لا يتفقون معه. أما عن علاقة المراجع الخارجي بالمراجعة الداخلية فقد أظهرت الدراسة أن المراجع الخارجي يلعب دوراً هاماً في تطوير خطة المراجعة الداخلية. فمن بين 380 حالة تبين أن تقارير المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في الجوانب التالية: المساعدة في تطوير وإعداد برامج المراجعة 15%， التوصية بتغيير البرامج والإجراءات المتبعة 38%， اقتراح مجالات لتقدير المراجعة الداخلية 8%， توفير التدريب لموظفي المراجعة الداخلية 22%.

وفي سياق الدراسات السابقة قام (خريصات، 1993) ببحث تحت عنوان "تقدير فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". خلص من خلاله إلى أن درجة فاعلية المراجعة الداخلية في هذه الشركات كانت متوسطة، وإن نسبة الشركات التي يوجد فيها نشاط للمراجعة الداخلية لا يزال محدوداً، وتبيّن كذلك وجود مستويات مختلفة للمراجعة الداخلية في هذه الشركات - من حيث الموقع التنظيمي - تراوحت بين ارتباط المراجع الداخلي بالمدير العام أو نائبه أو المدير المالي أو رئيس قسم الحسابات. وقد تبيّن من الدراسة كذلك أن التركيز الأساسي للمراجعة الداخلية كان منصباً على المراجعة المالية بمفهومه التقليدي، وإن درجة فاعلية المراجعة الداخلية تتأثر إيجاباً بحجم الشركة من حيث رأس المال وعدد العاملين فيها. وتبيّن كذلك أن هناك تفاوتاً كبيراً بين تقدير كل من المراجع الداخلي والخارجي لعلاقة العمل التي تربط بينهما كما توصلت أن استفادة المراجع الخارجي من إعمال المراجع الداخلي لا تؤدي إلى تخفيض انتساب المراجع الخارجي.

وقام (وليد، 2015) بدراسة بعنوان "مدى فاعلية وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بإعداد استبيان موجهة إلى مسؤولي وحدات المراجعة الداخلية في المنظمات الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المنظمات الحكومية لا توجد بها إدارة للمراجعة الداخلية، وإن وحدات المراجعة الداخلية الموجودة بالأجهزة الحكومية ما زالت في طور الإنشاء، وكذلك كثیر من المراجعين الداخليين يفتقدون للتأهيل العلمي والعملي.

وكذلك قام (أحمد وأخرون، 2012) بدراسة بعنوان "تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في القطاع العام الماليزي" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية المراجعة الداخلية في القطاع العام الماليزي، وتم جمع البيانات من الردود على استبيانات وزعت على المراجعين الداخليين رؤساء وموظفي وخلاصت الدراسة إلى إن وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع العام الماليزي تعاني من قلة الموظفين، وكذلك عدم كفاية الدعم من المستويات الإدارية العليا، بالإضافة إلى أن المراجعين الداخليين يفتقدون إلى المعرفة والتدريب المناسبين لتقديم الخدمة.

وفي محاولة أخرى قام (مصطفى ، 1994) بعمل تحت عنوان "تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها المراجع ديوان المحاسبة في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية في مصر . وخلصت هذه الدراسة إلى أن أكثر العوامل أهمية من وجهة نظر مراجعى الديوان: الكفاءة المهنية والعنایة المهنية، ثم يليهما في الأهمية أعمال المراجعة السابقة والوضع التنظيمي وجاء نطاق الوظيفة في المرتبة الأخيرة.

وفي دراسة قام بها (Scheider 1985) بعنوان "اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجع الداخلي". وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية، والعلاقة بين قراره بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية وتقويمه لقوة وظيفة المراجعة الداخلية، وتحديد الأهمية النسبية من وجهة نظر مراجعين الخارجيين للعوامل التي ذكرتها توصية معايير المراجعة الأمريكية رقم 9 لسنة 1975 (SAS NO 9) لنقحيم وظيفة المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي، حيث نصت هذه الدراسة على وجود ثلاثة عوامل يتم من خلالها تقييم وظيفة المراجعة الداخلية وهي : كفاءة المراجع الداخلي «موضوعيته»، عمل المراجع الداخلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مراجعين الخارجيين بشكل عام يعتمدون على المراجع الداخلي من أجل تقليل حجم وقت اختبارات المراجعة، وإن جميع العوامل متساوية تقريباً في أهميتها النسبية بالنسبة لاتخاذ قرار الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية.

وقام (Broen, 1983) بدراسة بعنوان "حكم المراجع الخارجي في تقويمه لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعد هامة من وجهة نظر المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية وهدفت أيضاً إلى تحديد الفروقات المعنوية في الإحكام الشخصية فيما بين شركات المراجعة الأربع موضوع الدراسة، ومستويات الخبرة داخل كل منشأة، ومستويات الخبرة من جانب كل شركة ،واحتوت الدراسة على ستة متغيرات وهي الكفاءة والتأهيل العلمي والموضوعية والاستقلالية، وعمل المراجع السابق، ونوعية الأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن عامل الاستقلالية وعمل المراجع السابق هما أهم العوامل التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية.

واستمرارا في نفس اتجاه الدراسات التي سبقت قام (Colbert. 2002) بدراسة عنونها: توفير إطار عمل المراجعة الداخلية. تناول من خلالها الأبعاد والآثار المتزنة على قيام معهد المراجعين الداخليين في أمريكا بتحديث وتعديل معايير المراجعة الداخلية التي تمس كلا من الإدارة، مراجعى الخارجيين، المستثمرين. خلصت الدراسة إلى أن المستثمرين والجهات الأخرى المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي سوف تستفيد من رأي هذا الأخير في تقييم أنشطة المراجع الداخلي واستقلاليته وكفاءته وموضوعيته، وكذلك مدى التزامه بتطبيق معايير المراجعة الداخلية المعترف عليها،

لأن هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة وعلى جودة أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري للمؤسسات موضوع المراجعة.

من خلال ما ورد في الدراسات السابقة يمكن تصنيف محتواها في مجموعتين: أحدهما ركزت على تقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر الإدارة، مع التطرق إلى بعض الجوانب الخاصة بالعلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي. في حين اهتمت الثانية بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي معتمد بعضها على نشرة معايير المراجعة الأمريكية (نشرة رقم 9) والبعض الآخر على المعايير المطبقة في بعض الدول مثل ليبيا، الأردن، مصر. أما هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة في أمرين: أولهما: اهتمت بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع ديوان المحاسبة، ثانية: اعتمادها على نشرة معايير المراجعة رقم (65) لعام 1999، وعلى معيار المراجعة الدولي رقم (610) والخاصة بتقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية.

2- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات:

المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي.

أداة الدراسة :

تم تصميم استبيان يتاسب مع موضوع الدراسة وأهدافها يتكون من جزئين رئисين هما:

الجزء الأول: يهدف إلى تجميع بعض المعلومات حول المستجيبين، من حيث المؤهلات التي يحملونها، التخصص، والخبرة التي يتمتعون بها.

الجزء الثاني: يشمل هذا القسم على (30) مفردة صممت لمعرفة مدى قيام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات الخاضعة لراجعتها، ويكون هذا الجزء من الأربعة الأقسام التالية :

القسم الأول: يشتمل على بعض الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم براجعتها.

القسم الثالث: الغرض منه هو تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بقياس كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم براجعتها.

القسم الرابع: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم براجعتها.

القسم الخامس: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم العناية المهنية للراجع الداخلي في الشركات التي يقوم براجعتها.

وخصصت الصفحة الأخيرة من الاستبيان لإبداء أي ملاحظات يراها المشاركون مفيدة وهامة لإثراء موضوع الدراسة.

لتقييم مدى قيام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعةها تم تحديد أوزان إجابات كل فقرة من فقرات الجزء الأول بحسب طبيعة كل فقره، إما الجزء الثاني فقد تم استخدام مقاييس ليكارات (Likert) الخمسية لتحديد أوزان الإجابات الواردة بيانها كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع الدرجات على إجابات المشاركون

الدرجة	موافقة بشدة	موافقة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5	

وقد اعتمد الباحثان على هذا المقياس في اختبار الفرضيات، حيث تكون الفرضية مقبولة عندما يكون الوسط الحسابي المحسوب (3) درجات فأكثر، أي عند نسبة (60%) فأكثر، إما دون ذلك فتعتبر الفرضية مرفوضة.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين بديوان المحاسبة بالإدارة العامة ومراجعى الديوان بفرع طرابلس والبالغ عددهم 174 مراجعاً. وتم توزيع الاستبيان على المراجعين المشاركون والبالغ عددهم (80) مراجعاً، حيث يعتبر هذا العدد معقولاً لأنه يفرق العدد الذي يمكن اعتماده في استخدام المعدلات الإحصائية، بلغ عدد الاستبيانات المرجعة المستخدمة في هذه الدراسة (60) استبياناً أي بنسبة 75% تقريباً.

الصدق والثبات :

تم اختيار استمار الاستبيان قبل توزيعها وتحليلها، بهدف الوصول بها للشكل النهائي الذي تم اعتماده في التحليل، وذلك من خلال المراحل التالية:

1- صدق المحكمين. عرض الباحثان الاستبيان بعد إعداده على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين في الجامعات الليبية، وقد استجاب الباحثان لأراء السادة المحكمين، وقاموا بإجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء آرائهم التي تفضلوا بها.

2- صدق الاتساق الداخلي. قام الباحثان باختبار المصداقية والثبات باستخدام كرونباخ ألفا وذلك لتبيان التنسق الداخلي للأسئلة والتحقق من درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة من خلال الاستبيان.

والجدول رقم (2) يبين درجة الثبات لمجالات الدراسة ويلاحظ من الجدول رقم (2) ان أداة الدراسة كانت تتمتع بثبات عال يبرر استخدامها، حيث كانت جميع درجات الثبات لمجالات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة للدالة على ثبات أداة الدراسة (60%). كما كانت قيمه ألفا بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة إحصائيا (60)، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (2) قيمة ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغير أو المجال	أسئلة الاستبيان	عدد الأسئلة	قيمة ألفا (&)
مدى التغيف	30-1	30	%91.06
استقلالية	8-1	8	%81.89
الكفاءة والتأهيل	15-9	7	%79.03
نطاق العمل	24-16	9	%85.36
الغاية المهنية	30-25	6	%70.07

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية عند تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية، وذلك لأن البيانات (بيانات منفصلة) وفي هذه الحالة يكون من المناسب والمفيد استخدام هذه الأساليب لأنها تعطي فكرة سريعة وواضحة ومبسطة على ما يجري، وكذلك استخدام النسب المئوية للمجاميع لأنها تعكس الصورة الواقعية على طبيعة البيانات وتشمل ما يلي:

أ- الوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات المشاركين عن كل فقرة من الفقرات.

ب- الانحراف المعياري : استخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، بحيث كلما قل الانحراف المعياري كانت إجابات أكثر انسجاماً وقرباً من الوسط الحسابي .

ج- اختبار One Sample T.TesT لاختبار صحة فرضيات الدراسة، بحيث يقبل الفرضية البديل إذا كانت قيمه المحسوبة T اكبر من قيمه الجدولية T والتي تساوي(2,02) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 48، أو عندما يكون مستوى المعنوية اقل من 0.05 والوزن النسبي للتطبيق اكبر من 60%， في حالة عكس ما سبق يقبل الفرضية العدم.

خصائص المشاركين في الدراسة :

اشتمل القسم الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم (60) مراجع. فيما يلي تحليل لإجابات المشاركين في هذا الخصوص.

-1 توزيع المشاركين حسب العمر :

الجدول التالي يوضح توزيع المشاركين وفقاً للعمر

جدول رقم (3) توزيع المشاركين وفقاً للعمر

العمر	النكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	3	%5
من 30 إلى أقل من 40 سنة	17	%28.3
40 سنة فما فوق	40	%66.7
المجموع	60	%100

المصدر : بيانات الدراسة

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن أكثر من 66% من المشاركين تراوحت أعمارهم من 40 سنة فما فوق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة في المرتبة الثانية بنسبة أكثر من 28%， إما الفئة العمرية الأقل من 30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 5%. وهذا قد يفيد أهداف الدراسة في كون أن أغلبية المشاركين من الذين لديهم دراية كافية للإجابة على الأسئلة المطروحة بحكم كبر السن.

2 . توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (4) توزيع المشاركين وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النكرار	النسبة المئوية
دبلوم تجاري	5	%8.3
بكالوريوس	42	%70
ماجستير	6	%10
دكتوراه	3	%5
آخر	4	%6.6
المجموع	60	%100

المصدر : بيانات الدراسة

يوضح الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب المؤهلات التي يحملونها بأن ما نسبته 70% من المشاركين يحملون الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، بينما يشكل حملة الشهادات العليا نسبة 15%， وأن 8.3% من

المشاركين يحملون دبلوم، ولا يمثل حملة المؤهلات الأخرى إلا نسبة بسيطة 7% تقريباً، وهذه النتيجة تقييد بأن الغالبية العظمى من المشاركين هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وهذه المؤشرات تدل على توفر التأهيل العلمي المناسب الذي تتطلبه عملية المراجعة.

2 . توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية:

جدول رقم (5) توزيع المشاركين وفقاً للتخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
%85	51	محاسبة
%8.3	5	إدارة أعمال
%3.3	2	اقتصاد
%3.3	2	أخرى
%100	60	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة

يبين الجدول رقم (5) توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية أن نسبة حملة المؤهلات المحاسبية تمثل 85% من مجموع المشاركين، كما يلاحظ توفر نسبة بسيطة من حملة التخصصات الأخرى التي لها علاقة بمهام المراجعة كإدارة الأعمال 8.3% والاقتصاد 3.31%， والنسبة الباقية من المشاركين لديهم تخصصات أخرى وما يعني أن الغالبية العظمى من المشاركين تتوفّر لديهم الخلفية العملية المناسبة لمهام التي يقومون بها وهذا يعزّز نتائج الدراسة.

3 . توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) توزيع المشاركين وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
%4	3	أقل من 5 سنوات
%15	9	من 5 - 10 سنوات
%38	23	من 10-15 سنة
%43	25	أكثر من 15 سنة
%100	60	المجموع

المصدر : بيانات الدراسة

يوضح الجدول رقم (6) توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم في مجال المراجعة أن 4% من المشاركين لديهم خبرة تقلّ من خمس سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم سنوات خبرة أكثر من خمس سنوات 96%. تدل هذه النسب بأنّ المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال المراجعة مما يمكنهم من حسن أداء مهام المراجعة

وتعزيز ثقة مختلف الأطراف في التقارير المالية وهذا يعزز نتائج الدراسة لأن المشاركين من ذوي الخبرات الطويلة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات وملحوظات المشاركين في بقية أقسام الاستبيان. وتمثل هذه العملية الوصفية المرحلة الأولى من عملية التقييم التي تهدف إليها الدراسة، وفيما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

أولاً / اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية H_0 : مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقدير استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةها.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-8) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (7) الإحصائيات الوصفية لأراء المشاركين حول مدى قيام مراجع الديوان بتقييم استقلالية المراجع الداخلي.

الجدول رقم (7) نتائج التحليل المتعلقة بتقييم استقلالية المراجع الداخلي

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مضمون السؤال	الرقم
%80	0.75	4	هل يتم التحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بأعلى مستوى إداري؟	1
%76	1.08	3.8	هل يتم التتحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية ترفع تقاريرها إلى المستويات الإدارية العليا؟	2
%65	0.97	3.25	هل يتم التتحقق من قيام إدارة المراجعة الداخلية بفحص وتقدير أنشطة جميع المستويات الإدارية؟	3
%67	1.00	3.35	هل يتم التتحقق من مساندة الإدارة العليا لعمليات إدارة المراجعة الداخلية؟	4
%65	0.99	3.26	هل يتم التأكيد من أن للمراجع الداخلي الحرية التامة في الاتصال بالمراجع ديوان المحاسبة	5
%69	1.03	3.45	هل يتم التتحقق من عدم وجود قيود إدارية على عمل المراجع الداخلي؟	6
%59	0.95	2.95	هل يتم التتحقق من عدم قيام المراجع الداخلي بأية أعمال تنفيذية	7
%55	1.02	2.75	هل يتم التتحقق من وجود لائحة توضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية؟	8
%67	1.04	3.35	المجموع	

المصدر : بيانات الدراسة

عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى قيام المراجع ديوان المحاسبة بتقييم استقلالية المراجع الداخلي - نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين تراوحت بين (4-2.75). و كما نلاحظ أن السؤال رقم (1) الذي ينص على (التحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بأعلى مستوى إداري) قد حاز على أعلى قيمة متوسط حسابي حيث بلغ (4) وانحراف معياري قدره (0.75) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (80%)، وهذه النتيجة تدل على إدراك مراجع ديوان المحاسبة بأن ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري يعطيها نوعاً من الاستقلالية، ويمكن المراجعين الداخليين من ممارسة نشاطاتهم بحرية وبدون أي ضغوط أو قيود. وهذا بدوره يشكل حافزاً للمراجع ديوان المحاسبة حتى يعتمد على المراجع الداخلي بهدف تقليل حجم الاختبارات التي كان من المفترض أن يقوم بها. يلاحظ كذلك أن السؤال رقم (8) الذي ينص على " هل يتم التحقق من وجود لائحة توضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية " قد حاز على أقل قيمه متوسط حسابي حيث بلغت (2.75) وانحراف معياري قدره (1.02) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (55%). تشير هذه النسبة إلى أن مراجع ديوان المحاسبة لا يولي هذا الإجراء الاهتمام الكافي عند قيامه بتقييم استقلالية المراجع الداخلي وهذا في اعتقادنا، يعتبر قصوراً في إدراك بعض مراجع ديوان المحاسبة لأهمية وجود هذه اللائحة في تعريف الآخرين داخل الشركة بمسؤوليات المراجع الداخلي، ونطاق عمله، وتبعيته في الهيكل التنظيمي. وعموماً بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للأسئلة مجتمعة (3.35)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (1.04) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (67%)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60%)، وهذا يدل على أن مراجع ديوان المحاسبة يقوم بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةتها.

وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار One Sample T-test وكانت الإٍختبار كما في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	SigS	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	صفر	1.984	16.915

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة $T_{المحسوبة} = 16.915$ أكبر من قيمتها الجدولية وبما ان قاعدة القرار هي عدم إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفض الفرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى دلالة 5%. مما يعني أن مراجع ديوان المحاسبة يعطى الاهتمام الكافي لتقدير استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةتها

ثانياً/ اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية H_0 : " مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقدير كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةتها ".

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (9-15) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (9) الإحصائيات الوصفية لأراء المشاركين حول مدى قيام مراجع الديوان بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.

الجدول رقم (9) نتائج التحليل المتعلقة بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي

رقم السؤال	مضمون السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
9	هل يتم التأكيد من إمام المراجع الداخلي بعمليات وسياسات وإجراءات الشركة؟	3.67	0.98	%73.4
10	هل يتم التحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي بالشركة؟	4.11	1.21	%82.2
11	هل يتم التأكيد من معرفة المراجع الداخلي للاتجاهات والأساليب الحديثة في المراجعة؟	2.97	1.00	%59.4
12	هل يتم التأكيد من وجود برنامج تعليمي وتدريسي مستمر لرفع كفاءة المراجعين الداخليين؟	3.12	0.79	%62.4
13	هل يتم التتحقق من خبرة المراجعين الداخليين بالتشغيل الإلكتروني للبيانات؟	3.07	0.92	%61.4
14	هل يتم التتحقق من وجود العدد الكافي من المراجعين الداخليين بالشركة؟	4.00	0.96	%80
15	هل يتم التأكيد من أن المراجع الداخلي قادر على التعامل مع الموظفين في الأقسام المختلفة والاتصال بهم بصورة فعلية؟	3.22	0.88	%66.4
المجموع				%.69

المصدر : بيانات الدراسة

من استعراض بيانات هذا القسم الذي يتضمن سبع أسئلة، نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين تراوحت بين (4.11-2.97)، كما نلاحظ أن السؤال رقم (10) الذي ينص على (التحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي بالشركة) قد حاز على أعلى قيمة متوسط حسابي حيث بلغ (4.11) وانحراف معياري قدره (1.21) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (82.2%)، وتفيد هذه النتيجة بأن التتحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي يلقى اهتماماً من قبل نسبة كبيرة من مراجعين الديوان، وهذا يدل على أن معظم مراجعين الديوان على دراية بـ

فعالية نظام المراجعة الداخلية يرتبط بالضرورة بوجود المراجع المؤهل القادر على تنفيذ التوجيهات وتطبيق القرارات.

يلاحظ كذلك أن السؤال رقم (11) الذي ينص على "التأكد من معرفة المراجع الداخلي للاتجاهات والأساليب الحديثة في المراجعة" قد حاز على أقل قيمة متوسط حسابي حيث بلغت (2.97) وانحراف معياري قدره (1.00) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (59.40%). تشير هذه النسبة إلى أن مراجع ديوان المحاسبة لا يولي هذا الإجراء الاهتمام الكافي عند قيامه بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي وهذا في اعتقادنا يعتبر قصوراً في إدراك بعض مراجع المحاسبة لضرورة معرفة المراجع الداخلي للاتجاهات والأساليب الحديثة في المراجعة. وعموماً بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للأسئلة مجتمعة (3.45)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.98) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (69%)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60%)، وهذا يدل على أن مراجع المحاسبة يقومون بتقييم الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقومون بمراجعةها.

وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار One Sample T-test وكانت الاختبار كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدية	SigS	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	صفر	1.984	10.255

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة $T_{\text{المحسوبة}} = 10.255$ أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. مما يعني أن مراجع ديوان المحاسبة يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةها.

ثالثاً/ اختباراً لفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية الصفرية H_0 : "المراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةها".

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (16-24) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (11) الإحصائيات الوصفية لأراء المشاركين حول مدى قيام مراجع الديوان بتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي.

الجدول رقم (11) نتائج التحليل المتعلقة بتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي

رقم	مضمون السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
16	هل تتم مراجعة تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية؟	3.22	1.07	%64.4
17	هل تتم مراجعة تقييم المراجع الداخلي للنظام المحاسبي؟	3.88	0.77	%77.6
18	هل يتم التأكيد من مدى كفاية نطاق عمليات المراجعة الداخلية؟	2.52	1.07	%50.4
19	هل يتم التأكيد من استعداد الإدارة العليا للعمل وفقاً لتوصيات إدارة المراجعة الداخلية؟	3.05	1.07	%61
20	هل يتم التأكيد من قبول نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية من قبل الخاضعين للمراجعة؟	2.65	0.81	%53
21	هل تتأكد من متابعة المراجع الداخلي لملحوظاته وتوصياته؟	3.10	0.71	%62
22	هل تقوم بمراجعة الخطة السنوية والفرعية لأعمال المراجع الداخلي؟	2.00	1.27	%40
23	هل تتأكد من أن نتائج المراجعة الداخلية الواردة في التقارير تنفق مع الواقع؟	3.65	1.14	%73
24	هل يتم التأكيد من صحة الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الانحرافات؟	3.28	1.66	%66
المجموع				%60.8

المصدر : بيانات الدراسة

يشتمل هذا القسم من الاستبيان على تحليل إجابات المستجيبين عن التسع أسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى قيام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي كما هو موضح بالجدول رقم (11) وتبيّن أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركون تراوحت بين (3.88-2). ونلاحظ أن السؤال رقم (17) الذي ينص على "مراجعة تقييم المراجع الداخلي للنظام المحاسبي" قد حاز على أعلى قيمة متوسط حسابي حيث بلغ (3.88) وإنحراف معياري قدره (0.77) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (677.6)، وهذه النتيجة تعكس بأن هذا الإجراء يعتبر محورياً في نظر نسبة كبيرة من مراجع ديوان لأنّه من جهة يساهم في تدعيم دور النظام المحاسبي، وفي زيادة دقته وفعاليته، ومن جهة أخرى، يدعم عملية الرقابة المستمرة على مختلف العمليات والأنشطة المالية وغير المالية كما يتبيّن من الجدول السابق أن الإجابة على السؤال رقم (22) الذي يتحمّل حول

مراجعة الخطة السنوية والفرعية لأعمال المراجع الداخلي" قد حاز على اقل قيمه متوسط حسابي حيث بلغت (2.00) وانحراف معياري قدره (1.27) وهذا الوسط يمثل نسبة مؤوية قدرها (40%) وتشير هذه النسبة بشكل واضح إلى ضعف اهتمام مراجع ديوان المحاسبة بهذا الإجراء بالرغم من أهميته في تكوين قناعة لدى المراجع ديوان المحاسبة حول نطاق عمله وما يرتبط به من برامج. عموماً بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للأسئلة مجتمعة (3.04)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (1.21) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المؤوية للأسئلة مجتمعة (61%)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60%)، تدل هذه النتيجة على وجود نقديم متوسط للمعيار الخاص بأداء المراجع الداخلي من قبل المراجع ديوان المحاسبة عند قيامه بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام اختبار One Sample T-test وكانت الإِختبار كما في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	SigS	Tالجدولية	Tالمحسوسة
رفض	صفر	1.984	22.012

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة $T_{المحسوسة} = 22.012$ أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. مما يعني ان مراجع ديوان المحاسبة يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعة لها.

رابعاً/ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

الفرضية الصفرية H_0 : "المراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعة لها".

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (25-30) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (13) الإحصائيات الوصفية لرأء المشاركين حول مدى قيام مراجع الديوان بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي.

الجدول رقم (13) نتائج التحليل المتعلقة بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي

الرقم	مضمون السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
25	هل يتم التأكيد من مدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية؟	2.81	1.10	%56.2
26	هل يتم التأكيد من التزام المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة	3.14	0.99	%62.8
27	هل يتم التأكيد من قيام المراجع الداخلي بالتحطيط الجيد لعملية المراجعة الداخلية؟	3.22	0.89	%64.4
28	هل تتحقق من نطاق وجودة الإشراف داخل إدارة المراجعة الداخلية؟	3.10	1.02	%62
29	هل يتم مراجعة برامج مراجعة الذي يضعه المراجع الداخلي؟	2.89	0.97	%57.8
30	هل يتم الإطلاع والتحقق من شكل ومحنتوي وطبيعة تقارير المراجعة الداخلية؟	3.85	1.03	%77
المجموع				%63.36.

المصدر : بيانات الدراسة

يشتمل هذا القسم على تحليل لإجابات المشاركون على السبعة أسئلة التي صيغت من أجل التعرف على مدى قيام مراجع ديوان المحاسبة بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي، حيث يوضح إجابات المشاركون حول هذا القسم من الاستبيان الجدول رقم (5). وتبين منه أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركون تراوحت بين (2.81-3.22) وأن السؤال رقم (30) الذي ينص على "الاطلاع والتحقق من شكل ومحنتوي وطبيعة تقارير المراجعة الداخلية" قد حاز على أعلى قيمة متوسط حسابي حيث بلغ (3.85) وانحراف معياري قدره (1.05) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (77%)، تدل هذه الحقيقة على قيام مراجععي الديوان بمراجعة تقارير المراجعة الداخلية، حيث أن تقارير هذا الأخير تبين النتائج التي توصل إليها، وكذلك البنود التي تمت مراجعتها، والأساليب المستخدمة على ضوء هذه المؤشرات يستطيع المراجع ديوان المحاسبة أن يكتشف أماكن الخلل والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وهذا من شأنه أن يساعد في تحديد حجم وقت اختبارات المراجعة التي سيقوم بها، كما يتبع من

الجدول السابق ان السؤال رقم (25) والذي ينص على " التأكيد من مدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية" قد حاز على اقل قيمة متوسط حسابي حيث بلغت (2.81) وانحراف معياري قدره (1.10) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها(56.2%). وهذه النتيجة تدل على ضعف اهتمام بعض مراجععي الديوان بهذا الإجراء عند تقييمهم وظيفة المراجعة الداخلية.وعموما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للأسئلة مجتمعة (3.17)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس(3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة(1.05) وهذا يدل

على وجود نوع من الانسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (63.4%)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60%)، وهذه النتيجة تدل على أن مراجع ديوان المحاسبة يقوم بتنقييم متوسط للمعيار الخاص بالعناية المهنية للمراجع الداخلي عند قيامه بتنقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام اختبار One Sample T-test وكانت الاختبار كما في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نتيجة الفرضية العلمية	SigS	Tالدولية	Tالمحسوبة
رفض	صفر	1.984	19.55

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمة $T_{المحسوبة} = 19.55$ أكبر من قيمتها الدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. مما يعني أن مراجع ديوان المحاسبة يعطى الاهتمام الكافي لتنقييم العناية المهنية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعةها.

اختباراً لفرضية الرئيسية :

الفرضية الصفرية H_0 : مراجع ديوان المحاسبة لا يعطى الاهتمام الكافي لتنقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعةها

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ويوضح الجدول رقم (15) النتائج الإجمالية التي تم الحصول عليها من التحليل المتعلق بكل فرضية من هذه الفرضيات الجدول رقم (15)

نتائج التحليل المتعلق بمدى قيام مراجع الديوان بتنقييم وظيفة المراجعة الداخلية

الرقم	المجموع	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1		تقييم استقلالية المراجع الداخلي	3.35	1.04	%67
2		بتنقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي	3.45	0.98	%69
3		بتنقييم أداء المراجع الداخلي	3.04	1.21	%60.8
4		بتنقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي	3.168	1.05	%63.36
			3.252	1.01	%65.04

استناداً إلى البيانات التي تم الحصول عليها من الجدول رقم (15) والتي كانت مفصلة وفق ما اقتضته أهداف الدراسة فإنه يمكن تقديم الملاحظات التالية:

1- ويلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي كانت تحصر بين 3.04 كحد أدنى و 3.45 في حدتها الأعلى. بلغ قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.252) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري للأمثلة مجتمعة، كما بلغت النسبة المئوية للأمثلة مجتمعة (65%)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (%60).

2- ان ما نسبته (35%) من المستجيبين لا يقومون بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وهذا يخالف معايير المراجعة (المعيار رقم 610، نشرة رقم 65)، كما يخالف ما نص عليه المعيار الثاني من معايير العمل الميداني الموضوعة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. فالمراجعة ديوان المحاسبة يقوم من خلال فحص وتقدير نظام الرقابة الداخلية باختبار مستوى درجة الثقة التي يضعها في وظيفة المراجعة الداخلية تمهيداً لإعداد مخطط عمله ولتقدير حجم المخاطر المصاحبة له.

3- أن عنصر الكفاءة المعنية للمراجع الداخلي نال المرتبة الأولى في الأهمية من قبل المراجع ديوان المحاسبة في التقييم العام لوظيفة المراجعة الداخلية وهذه النتيجة تتوافق مع تلك التي توصل إليها (مصطفى، 1994) والتي تشير إلى أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي هو أكثر العوامل أهمية في نظر المراجع الخارجي، ولكنها تتناقض بشكل مباشر مع نتائج دراسة (Brown 1983)، حيث بينت هذه الدراسة أن استقلالية المراجع الداخلي تعتبر من أهم العوامل التي تستهوي المراجع الخارجي في تقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

وأخيراً يري الباحثان أن من بين أسباب ضعف استجابة المراجع ديوان المحاسبة الليبي لمعايير المراجعة الخارجية والإرشادات المفسرة لها بخصوص تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وتقديم الإيضاحات اللازمة عن مناطق الضعف بها في الشركات موضوع المراجعة تعود إلى: ضعف وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركات والوحدات الاقتصادية الليبية (تقارير ديوان المحاسبة)، ضعف إدراك بعض مراجعى الديوان الليبيين لأهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهام المراجعة الخارجية بالجودة المطلوبة، غياب الوضوح في معايير المراجعة في ليبيا لعدم وجود إرشادات تفسرها وتحدد أبعادها وتكون ملزمة للمراجع ديوان المحاسبة الليبي.

وقد تم اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام اختبار One Sample T-test وكانت الاختبار كما في الجدول رقم (16)

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العلمية	SigS	Tالجدولية	Tالمحسوسة
-----------------------	------	-----------	-----------

رفض	صفر	1.984	26.160
-----	-----	-------	--------

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن قيمة المحسوبة $T_{المحسوبة} = 16.915$ أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديل التي تنص على **مراجعة ديوان المحاسبة يعطى الاهتمام الكافي لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعةها.**

النتائج والتوصيات:

في هذا القسم سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي خرجت بها.

نتائج الدراسة :

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل البيانات الدراسة ومناقشة نتائجها واختبار فرضياتها فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- تقييم مراجعة ديوان المحاسبة الليبي لوظيفية المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعه الديوان كانت بنسبة مقبولا ولكن ليس بالدرجة المطلوبة، رغم أهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من طرف مراجع ديوان المحاسبة عند تنفيذ عمليات المراجعة الخارجية ، وهذا يخالف ما نصت عليها معايير المراجعة المتعارف عليها باعتبارها المعايير المطبقة في الديوان المحاسبة الليبي ، وهذا الأمر بطبيعة الحال له أثره السلبي الكبير على طريقة أداء كل من مراجع ديوان المحاسبة والمراجع الداخلي للأعمال الواجب عليهما القيام بها.
- تبين من خلال قياس الأهمية النسبية للمعايير المستخدمة من قبل مراجع ديوان في التقييم العام لوظيفة المراجعة الداخلية. ان تقييم مراجع الديوان لكفاءة وتأهيل المراجع الداخلي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 69%， بينما جاء تقييم مراجع الديوان لاستقلالية المراجع الداخلي في المرتبة الثانية بنسبة 67%， أما تقييم مراجع الديوان المتعلق بالعناية المهنية للمراجع الداخلي قد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 36.36%， وفي المرتبة الرابعة والأخيرة يأتي تقييم مراجع ديوان لأداء المراجع الداخلي بنسبة 60.8%.
- تبين ان معظم المشاركون هم من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق، وإنهم يتمتعون بخلفية محاسبية وكذلك لديهم خبرات في مجال المراجعة، هذا يتفق مع ما نصت عليها معايير الرقابة المالية.
- اتضحت من السؤال الإضافي للمساركين ان الدراسة تتناول معظم العوامل المناسبة والأكثر أهمية فيما يتعلق بالتقييم العام لوظيفية المراجعة الداخلية.
- ضعف وظيفة المراجعة الداخلية بعض الشركات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة سواء كان ذلك نتيجة نقص في المؤهلات العلمية والخبرات العملية أو بسب عدم الاهتمام بالتعليم المهني المستمر للمراجع الداخلي.

توصيات الدراسة :

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فسيتناول هذا القسم التوصيات التي من شأنها تفعيل وزيادة كفاءة مراجع ديوان المحاسبة في تطبيقه لمعايير المراجعة المتعلقة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

1. ينبغي على مراجع ديوان المحاسبة الاهتمام بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعته، تنفيذاً لمعايير المراجعة وذلك للكشف عن جوانب الفصور القائمة وتحديد مجالات التطوير اللازمة حتى تحقق خدمات المراجعة الدور المطلوب منها بكفاءة وفعالية.
2. ضرورة تطوير نظرية مراجعين الخارجيين نحو طبيعة وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية، لأن ذلك يعتبر ضرورياً لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية فمراجع ديوان المحاسبة له الدور الهام في توفير الدعم والاهتمام بهذه الوظيفة وتذليل ما يعرض عملها من مشاكل أو ما يواجهها من صعوبات.
3. ضرورة تقييد الشركات بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وتدعمها بالكفاءات البشرية الملائمة والإمكانيات اللازمة، وذلك حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه.
4. ضرورة الإسراع في إصدار معايير للمراجعة الخارجية من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والزام المراجعين بتطبيقها بما في ذلك الالتزام الكامل بفحص وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية المختلفة.
5. سعياً نحو زيادة الفائدة البحثية لهذه الدراسة، يوصي الباحث بإجراء دراسة مكملة تتناول تقييم مراجع ديوان لوظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين في الشركات الخاضعة لمراجعة الديوان.

Abstract

This study aims to identify to which accounting bureau auditors valuating performance of internal audit function depending on measuring of relativity importance of the elements which consistent principles of audit. To achieve the study aims, it used questionnaire contains questions might help for achieving study purposes. It distributed on a sample of (80) auditors. We collected (60) questionnaires for analysis (%63.75).

After analyzing data and testing study hypotheses, this study concluded that a low degree for applying audit principles that related to valuation of efficiency of internal audit from accounting bureau auditors. Also, the study concluded that profession efficiency is the important one from other principles .Finally, this study provides some suggestions may improve internal and external audit efficiency.

المراجع :

- 1 جمعة، أحمد حلمي، (2005): المدخل إلى الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 2 العمرات، أحمد صالح، (1990): المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحفوظ السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
- 3 السفا، السيد أحمد، (1997): المراجعة الداخلية - الجوانب المالية والتشغيلية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض.
- 4 الانتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) (2001): إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2003، عمان.
- 5 ديوان المحاسبة الليبي، تقارير مختلفة.
- 6 درويش، بشير محمد، (1990)، تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا.
- 7 خريصات. حمدان فرحان، (1993): تقدير فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.
- 8 مصطفى، صادق محمد، (1995)، تقييم المراجع ديوان المحاسبة لوظيفة المراجعة الداخلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 49.
- 9 محمد، محمد فتحي، (1981)، الإحصاء في اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 10 عبد الجليل، محمد حسني، (2001): إطار مقترن لدراسة وتقييم المراجع ديوان المحاسبة لعمل المراجعة الداخلية في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم (610)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة حلوان، مصر
- 11 سالم، كاميليا مسعود، (1995)، المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافقها في المصادر التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا.
- 12 محمد فتحي محمد (1981)، الإحصاء في اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 13 البدرى، مسعود عبدالحفيظ، (2005)، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي، بحث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- 14 كاجيجي، خالد. أحمد بيت المال، أحمد. (2005)، تقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف، بحث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- 15 مزبن. وليد بن حمزة، (2014) مدى فعالية وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية، دراسة ميدانية على البيئة السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد وإدارية والإدارية، السعودية.
- 16-Ahmad.N,othman.R Kamaruzaman.J,The Effective ness of Internal Audit in Malaysian blic Sector:Journal of modern Accounting and Auditing ,5(9/September 2012)pp.53-62
- 17-Arens, A , A, Elder, R, J, and Beasley, M.S.(2006) Auditing and Assurance Services , prentice Hall , USA .
- 18-Brown P.R. (1983) Independent Auditor Judgment in the Evaluation of Internal Audit Function, Journal of Accounting Research, autumn. PP.444-455.
- 19-Colbert,J,L.(2002) : Furnishing Contexts For Internal Audit Work. CPA journal. 72 (5). pp : 34-43.

- 20-Hyatt, T.A. and Prawitt, D.f. (2001): **Does Congruence Between Audit Structure and Auditors Locus of Control Affect job performance**, The Accounting Review: 263-274.
- 21-Whit, K.R, and Alexander, (1992): **Internal Auditing: Trends and Practices**. Journal of Institute of Internal Auditor, March 1992. P. 25
- 22-Schnieder, A .(1985): **The Reliance of External Auditors on the Internal Audit Function**, Journal of Accounting Research, Autumn . PP.911-919.

;

.

.

.

:

:

.(119: 2001

.(91: 2007

:

:

:

.(48: 1968

.(11: 1995

.(458:

:

:

.(12: 1986

:

:

.(20: 2007

.

.(14: 1993

:

.(21: 2007

.

.(5: 2012

.%74.67

.%30.67

.%63.33

:

:

:

.

.(100-99: 1998

:

.(45: 2004

:

:

.(101: 1998

.(63:

.(46:

:

·(

·(

:

:

·(25: 2005

·(59: 2005

:

:

·(

.(52–51: 2005

.(257: 2004

:

: (85: 2007

: (249: 1999

.(252:

.(263:

:

.(81: 1972

:

.(56:

:

:

:

.(209: 1997

:

.(192: 1982

·(

:

,

.

:

:

جدول (1) يوضح مفردات العينة موزعة حسب السن

النسبة	النكرار	العمر
%72	36	24-22
%26	13	26-24
%2	1	فما فوق 26
%100	50	المجموع

جدول (2) يوضح مفردات العينة موزعة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة	النكرار	عدد أفراد الأسرة
%20	10	8-5
%50	25	11-8
%28	14	14-11
%2	1	17-14
%100	50	المجموع

.%78

جدول (3) يوضح مفردات العينة موزعة حسب الترتيب بين الإخوة

النسبة	النكرار	ترتيبك بين أخوتك
%22	11	4-1
%48	24	7-4
%20	10	10-7
%10	5	13-10
%100	50	المجموع

جدول (4) يوضح مفردات العينة موزعة حسب نوع السكن

النسبة	النكرار	نوع السكن الذي تعيش فيه
%10	5	شقة
%56	28	منزل أرضي
%34	17	منزل من دورين أو أكثر
%100	50	المجموع

جدول (5) يوضح مفردات العينة موزعة حسب الحالة الاجتماعية للوالدين

النسبة	النكرار	الحالة الاجتماعية للوالدين
%86	43	يعيشان معا
%0	0	مطلقان
%14	7	وفاة أحد الوالدين
%100	50	المجموع

جدول (6) يوضح مفردات العينة موزعة حسب إقامتهن مع أحد الوالدين

النسبة	النكرار	مع من تعيش
%29	2	الأب
%71	5	الأم
%0	0	الأقارب
%100	7	المجموع

جدول (7) يوضح مفردات العينة موزعة حسب المستوى التعليمي للوالدين

النسبة	النكرار	النسبة		النكرار	المستوى التعليمي
		الأب	الأم		
%6	3	%36	18		لا يقرأ ولا يكتب
%10	5	%24	12		يقرأ ويكتب
%14	7	%22	11		تعليم أساسى
%46	23	%10	5		تعليم متوسط
%24	12	%8	4		تعليم عالي
%100	50	%100	50		المجموع

جدول (8) يوضح مفردات العينة موزعة حسب مهنة الوالدين

الأب		الأم		مهنة الوالدين
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%60	30	%8	4	موظف
%0	0	%0	0	منتج
%12	6	%90	45	عاطل
%28	14	%2	1	عمل حر
%100	50	%100	50	المجموع

جدول (9) يوضح مفردات العينة موزعة حسب تصرف الوالدين إذا قمت بسلوك جيد

الأب		الأم		الأسلوب
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%4	2	%2	1	عدم الاهتمام
%42	21	%52	26	الاهتمام والتشجيع
%30	15	%42	21	المدح
%22	11	%4	2	تقدير مكافأة على هذا السلوك
%2	1	%0	0	التجاهل
%100	50	%100	50	المجموع

.%2

جدول (10) يوضح مفردات العينة موزعة حسب تصرف الوالدين إذا قمت بسلوك خاطئ

الأب		الأم		الأسلوب
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%4	2	%4	2	الضرب
%10	5	%0	0	التسامح
%64	32	%74	37	النصح والارشاد
%2	1	%2	1	عدم الاهتمام
%20	10	%20	10	التوبيخ
%100	50	%100	50	المجموع

.%2

جدول (11) يوضح مفردات العينة موزعة حسب القيام بتصرف خاطئ يتطلب المعاقبة

النسبة	النكرار	الإجابة
%62	31	نعم
%38	19	لا
%100	50	المجموع

جدول (12) يوضح مفردات العينة موزعة حسب أنواع العقوبة التي تطبق عليهم

النسبة	النكرار	الأم		العقوبة
		النسبة	النكرار	
%48	15	%29	9	ملاية كالضرب أو العرمان من المتصروف
%52	16	%71	22	مفهوبة كالتبريح بالألفاظ أو السب والشتم
%100	31	%100	31	المجموع

جدول (13) يوضح مفردات العينة موزعة حسب التصرف بعد المعاقبة على السلوك الخاطئ الوالدين

النسبة	النكرار	التصرف
%0	0	تكرار السلوك مرة أخرى
%26	8	نادراً ما يتكرر السلوك
%74	23	عدم تكراره مطلقاً

جدول (14) يوضح مفردات العينة حسب رأيهم في وجود بعض المظاهر السلوكية عند الطالبات

المجموع		إلى حد ما		غير موافق		موافق		المظهر السلوكي	
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار		
%100	50	%16	8	%20	10	%64	32	الكتاب على الأسرة خوفا من العقاب	
%100	50	%30	15	%32	16	%38	19	عدم الاهتمام بالدراسة	
%100	50	%22	11	%16	8	%62	31	الرغبة في الإجاز	
%100	50	%20	10	%8	4	%72	36	احترام الآخرين	
%100	50	%24	12	%48	24	%28	19	الوشاية بالآخرين (إفشاء أمر زميلاتها)	
%100	50	%20	10	%50	25	%30	15	الكلام البديع (ال تعرض بالسب لزميلاتها)	
%100	50	%24	12	%16	8	%60	30	الصدق	
%100	50	%30	15	%18	9	%52	26	الغاء في أغلب الموضوعات	
%100	50	%8	4	%50	25	%42	21	الأنانية (حب الذك أو عدم الرغبة في مشاركة زميلاتها)	
%100	50	%38	19	%20	10	%42	28	التعاون	
%100	50	%18	9	%26	13	%56	22	التقدير	
%100	50	%30	15	%26	13	%44	27	التدخل في شئون زميلاتها	
%100	50	%32	16	%14	7	%54	26	تقديم المساعدة	
%100	50	%30	15	%18	9	%52	25	حسن المعاملة	
%100	50	%24	12	%26	13	%50	25	النظم والرتابة والمحافظة على المكان	

.%24

:

1. الغمرى، إبراهيم، السلوك الإنساني والإدارة الحديثة، دار الجمعة المصرية، مصر.
2. الذيب، ابن الفضل جمال، (1968)، لسان العرب، دار صادر، المجلد الأول، بيروت، لبنان.
3. الصغير، أحمد حسين، (2005)، التعليم الجامعي في الوطن العربي (تحديات الواقع في المستقبل)، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر.
4. بدوى، أحمد زكريا، مجمع العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
5. إسماعيل، أحمد محمد، (1999)، مشكلات الطفل السلوكية وأساليب معاملة الوالدين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
6. إضبعة، أحمد محمد، (2007)، مجالات الرعاية الاجتماعية، ط2، دار الكتب الوطنية، بنغازى، ليبيا.
7. محمد، إقبال، إبراهيم، إقبال، ديناميكيَّة العلاقات الأسرية دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.
8. ربيع، حامد، (1972)، مقدمة في العلوم السلوكية، مكتبة الاهراء الحديثة، القاهرة، مصر.
9. زهران، حامد، (1977)، الصحة النفسية والعلاج النسي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
10. الجبالي، حسني، (2001)، علم النفس الاجتماعي من النظرية والتطبيق، مكتبة الاتجاه المصري، شبرا، مصر.
11. بوادي، حسين محمودي، (2008)، إرهاب الانترنت الخطير القادم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
12. معوض، خليل ميكائيل، (1990)، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر.
13. الطواب، سيد محمود، (1998)، النمو الإنساني أساسه وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
14. أبوجادو، صالح محمد، (1998)، تكنولوجيا التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر، عمان.
15. ميكائيل، عبد الرحمن السنوسى، (2012)، أساليب المعاملة الوالدية وآثارها على التحصيل الدراسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية باليمن، جامعة عمر المختار، ليبيا.
16. عيساوي، عبد الرحمن، (1987)، سيكولوجية النمو، دراسات نمو الطفل والمراحل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
17. السيد، عبدالعزيز، (2001)، علم النفس الاجتماعي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر.
18. الراشدن، عبدالله زاهي، (2005)، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان.
19. الهمالى، عبدالله عامر، (1994)، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى، ليبيا.
20. حنفى، عبدالمنعم، (1975)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
21. المغربي، كامل محمد، (1995)، السلوك التنظيم مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم، ط2، دار الفكر للنشر، عمان.
22. غباري، محمد سلامة، (1989)، الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
23. شفيق، محمد، (1997)، التشريعات الاجتماعية العالمية والأسرية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.

24. عبدالقادر، محمد لاء الدين، (1998)، دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
25. عطية، نوال محمد (2001)، علم نفس وتكيف النفسي الاجتماعي، دار القاهرة، القاهرة، مصر.
26. فهمي، نورهان منير، (1999)، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.

القيم التنظيمية

دراسة إرشادية على موظفي المؤسسات العامة بمدينة طرابلس

د. محمد على يونس الناكوع

عضو هيئة تدريس بقسم الإدارة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

المقدمة :

تمثل دراسة القيم خطوة هامة لمعرفة ما يسود المنظمة من قيم تحدد وتوجه سلوك الموظفين والقيادات الإدارية إلى الأفضل والحسن، أو العكس فقد تدفع منظومة القيم التنظيمية السائدة في المنظمة الموظفين والقيادات الإدارية إلى الأداء السيء والانتاجية الأقل والتكلفة الأعلى.

تعتبر القيم التنظيمية هي الوجه الآخر للأداء الفعلي اليومي في المنظمة، فإذا كانت هذه القيم إيجابية تتميز بالحداثة والشفافية والموضوعية، والانضباط والتوثيق الجيد والابداعية والعدالة، فهي ستدفع العاملين إلى التعاون والتكامل والإنتاجية المرتفعة، أما إذا كانت هذه القيم سلبية تتصف بالصراع والاتكالية و الدس والوساطة والمحاباة والاستسلام والرشوة والشخصانية، فإنها ستؤدي إلى رداءة الأداء والبحث عن المكاسب الشخصية والخوف من تحمل المسؤولية وصراع الاختصاصات وإهمال المصلحة العامة وعدم الجدية في العمل والغياب، وغيرها من مظاهر الأداء الرديء الذي ينبع عن سيطرة القيم السلبية في المنظمة.

من هنا جاءت فكرة دراسة القيم التنظيمية في بعض المؤسسات العاملة في ليبيا، كدراسة إرشادية لمعرفة القيم التنظيمية السائدة فيها، ومدى توافقها مع قيم الحداثة والانتاجية.

اولا - الفصل التمهيدي

1 - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة معرفة طبيعة القيم التنظيمية السائدة في بعض المؤسسات الليبية، مثل الجدارة في التعيين والتوثيق والاتصال الرسمي، وتميز نطاق الإشراف، ومبدأ المسؤولية والسيطرة على التكاليف، والتعاون والتكامل، وغيرها من القيم التنظيمية الهامة جداً لتحسين الأداء وجعل المنظمة قادرة على تقديم الخدمة، أو إنتاج السلعة بكفاءة وفعالية وقدرة على المنافسة والبقاء والنمو والتطور.

2 - الهدف من الدراسة

- 2.1 - المعرفة الموثقة للقيم السائدة في بعض المؤسسات الليبية، معرفة علمية من دراسة ميدانية منهجية.
- 2.2 - إيجاد مرجع وأساس لدراسات أكثر عمقاً للقيم التنظيمية السائدة في المؤسسات الليبية، يتم إجراؤها في المستقبل.
- 2.3 - إيجاد نتائج يمكن الاستفادة منها في دراسات مقارنة مع مجتمعات أخرى، أو دراسة في فترة زمنية أخرى.
- 2.4 - إمكانية الاستفادة من النتائج المستخلصة من الدراسة في تبني قيم أفضل، وتقليل شيوخ القيم السلبية المؤثرة على الأداء.
- 2.5 - التدريب على البحث العلمي التطبيقي.

3 - فروض البحث وتساؤلاته

- 3.1 - الفرض الأساسي للبحث ينحصر في أن القيم التنظيمية الحديثة لا تسود بشكل كامل في المؤسسات الليبية.
- 3.2 - أما تساؤلات البحث فتشمل :
 - ما هي درجة الموظفين على مقياس القيم ككل؟
 - ما هي درجة الموظفين على مقياس القيم الفرعية؟
 - ما هي القيم التي تجد قبولاً أكثر من قبل الموظفين؟ وأيهم تلقى قبولاً أقل؟
 - هل تؤثر بعض محددات السلوك، مثل السن والخبرة والتعليم، على تبني الموظف للقيم التنظيمية؟

4 - الجوانب المنهجية

4.1 - نوع الدراسة وهي دراسة كشفية إرشادية وصفية، تحاول التعرف على القيم السائدة فعلاً في بعض المؤسسات الليبية، وتوفير معلومات حول مدى حداثة هذه القيم وملائمتها للقيم التنظيمية التي يجب أن تسود المنظمات الإدارية المعاصرة.

2.4 - منهج البحث، يستخدم البحث المنهج الوصفي والإحصائي لغرض جمع البيانات وتفریغها وتحليلها.

3.4 - مجتمع وعينة البحث، يتكون مجتمع البحث من موظفي الدولة والقطاع العام في مدينة طرابلس، ويعتمد على عينة عرضية من 100 مفردة، وهو حجم مناسب لدراسة إرشادية.

4.4 - الزمان والمكان، أجرى البحث بمدينة طرابلس Libya، في فصل الربيع 2014.

5.4 - وسيلة جمع البيانات، لعرض جمع بيانات الباحث استخدم إستبانة القيم التنظيمية من كتاب ضغوط العمل للدكتور عبدالرحمن هيجان (هيجان، 1990: 152-156) وهي عبارة عن مقياس خماسي للقيم التنظيمية مكون من 60 فقرة، ويركز على 12 قيمة تنظيمية هامة، ويخصص 5 عبارات لكل قيمة، وهي إستماراة (إستبانة) مجرية ومناسبة لدراسة القيم التنظيمية.

6.4 - تم جمع البيانات بواسطة طلبة الدراسات العليا من مجموعة السلوك التنظيمي لفصل الخريف 2014، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، وتم التفريغ والتحليل باستخدام برنامج spss المعروف في مجال تفريغ وتحليل البيانات للدراسات الامبيريقية.

ثانياً - الجزء النظري :

1- تعريف علقي لمعنى بـ :

القيم التنظيمية هي (تمثل المعتقدات السائدة في المنظمة التي تحدد المقبول وغير المقبول، والمهم وغير المهم) (هيغان، مصدر سابق: 150).

القيم التنظيمية هي (اتفاقات مشتركة بين أعضاء الترتيب الاجتماعي الواحد، حول ما هو مرغوب وغير مرغوب فيه) (المدهون والجزاوي، 1996: 379).

القيم التنظيمية هي (المعتقدات التي يعتقد أصحابها بقيمتها، ويلزمون بمضمونها، أوهى إعتقاد ضمني أو صريح، تعبر عما يعتقده فرد أو جماعة معينة بأنه المسلوك الموصى)(العيان، 2010: 108).

نستخلص من التعريفات السابقة أن القيم التنظيمية هي أمور لها قبول من أفراد المنظمة، وتؤثر على سلوك الأفراد وأدائهم اليومي، وتحدد ما هو السلوك المرغوب والمطلوب لقيام به، وما هو السلوك غير المرغوب والمطلوب تجنبه.

2 - أهمية القيم التنظيمية :

عندما تسود القيم الحديثة العقلانية في المنظمة الإدارية فإنها ستحقق الأهداف المرغوبة ومنها

1 . 2 - الفاعالية، أي عمل الأشياء الصحيحة المؤدية لتحقيق الأهداف.

2 . 2 - الكفاءة، وهي عمل الأشياء أو القيام بالمهام بطريقة صحيحة، بأقل جهد وأقل تكلفة وأقل وقت.

3 . 2 - بالنسبة للمؤسسات الخاصة، تؤدى سيطرة القيم التنظيمية الحديثة إلى الربحية وزيادة الحصة في السوق والنمو والقدرة على المنافسة.

4 . 2 - تقليل الصراع الوظيفي، وتقليل حوادث العمل ودوران العمالة.

5 . 2 - السيطرة على التكاليف.

6 . 2 - تقليل الفساد المالي والإداري.

7 . 2 - إساح المجال للابداع والتميز والابتكار.

8 . 2 - حسن أداء الوظائف الهامة في المنظمة كالخطيط والتمويل والرقابة والتنسيق.

3 - تصنيف القيم التنظيمية :

هناك العديد من القيم التنظيمية التي يجب ان تسود المنظمة لكي تنجح في أداء مهامها وهي :-

1 . 3 - قيمة مسؤولية القيادة الإدارية من مدربين ورؤساء مكاتب وغيرهم من مكونات نطاق الإشراف بالمنظمة، يجب أن يتتوفر لهؤلاء قدر من السلطة والاحترام والتقدير والحرفية، بحيث يمكنهم القيام بمهام الإشراف والتوجيه والرقابة والثواب والعقاب على تابعيهم، فالمدير مدير ورئيس القسم رئيس قسم والموظف يجب أن يكون هناك فرق واضح بينهم.

- 2 . 3 - قيمة الجدارة في شغل الوظيفة، أي يجب أن تُسند الوظيفة وخاصة القيادية إلى من يكون هو الأفضل لشغلها بمعايير موضوعية، ولا مجال فيها للصداقة والقرابة والقبلية والحزبية والطائفية.
- 3 . 3 - قيمة التواب والعقاب، وهي أن تسود المنظمة قيم تقدير وشكر ومكافأة المجددين والمبدعين، ومعاقبة المهملين والمقصرين في أداء واجباتهم.
- 3 . 4 - قيمة الأداء الفعال، وهي عمل الأشياء الصحيحة المؤدية لتحقيق الهدف المرغوب دون زيادة ودون نقصان.
- 3 . 5 - قيمة الأداء الكفؤ، وهي عمل الأشياء أو المهام بطريقة صحيحة، ويعبر عن الأداء الكفؤ بأنه الأداء في أقل مجهود وأقل تكلفة.
- 3 . 6 - قيمة تقليل التكلفة إلى أقل قدر ممكن، والسيطرة على إستهلاك المهام والأدوات، ومراعاة التكلفة الأقل عند إصدار القرارات.
- 7 . 3 - قيمة العدل النام بين الموظفين في المزايا والمهام ومعدلات الأداء كما ونوعا، بل والعدالة في العقوبات.
- 8 . 3 - قيمة المساواة بين زبائن المنظمة، وإيجاد معايير ثابتة للأولوية في تقديم الخدمة، والتقييد بهذه المعايير فعلا، والمحافظة على المواجه مع الزبائن.
- 9 . 3 - قيمة الاستفاده من فرق العمل واللجان وإستخدامها كوسائل للتسيق والتعاون والتكامل بين العاملين.
- 10 . 3 - قيمة الخضوع للقوانين و اللوائح و القرارات المنظمة للعمل، وسريانها على الجميع بدون إثناء، و بدون محاملة، وألا يصدر أي قرار او إجراء دون سند رسمي يبرر صدوره.
- 11 . 3 - قيمة الدفاع على المنظمة، وحماية سمعتها ومواجهة حملات الإساءة لها.
- 12 . 3 - قيمة التنافسية، وهي تحسين قدرة المنظمة على التنافس والنمو والمحافظة على الحصة في السوق، وتحقيق الربحية.
- 13 . 3 - قيمة الفهم الجيد لبيئة المنظمة، وإستغلال الفرص المتاحة في حدود المخاطرة المحسوبة، دون تهور او تردد.
- 14 . 3 - قيمة التوثيق الجيد والمعلومات الجيدة عن كل ما يدور في المنظمه من نشاط وعمليات واتصالات.
- 15 . 3 - قيمة تكريس الاتصال الرسمي كأسلوب أساسى للاتصال بين مكونات المنظمة المختلفة، وتقليل الاتصال غير الرسمي في أضيق الحدود.

- 3 . 16 - قيمة المصلحة العامة فوق كل اعتبار .
- 3 . 17 - قيمة الادارة الجيدة للزمن الرسمي (ساعات الدوام الرسمي)، وهو استغلال ساعات الدوام في العمل دون هدر أو ضياع أو لا مبالاة.
- 3 . 18 - نبذ القيم السلبية المتعلقة بالمحرمات، كالرشوة والاختلاس والواسطة والمحسوبيّة، والصفقات (خدمي ونخدمك) والتلف لذوي النفوذ.

4 - مصادر القيم التنظيمية :

- يسند الموظف قيمه من العديد من المصادر لعل أهمها ما يلي (مصطفى، 2005: 66-69):
- 1 . 4 - المنظمة وهي المصدر الأساسي لقيم التنظيمية، حيث يسعى الموظف إلى التوافق والتكييف مع ثراث المنظمة وما يتضمنه من عادات وتقالييد وقيم تكرست عبر السنين، ويتأثر الموظف بسلوك الادارة العليا والرئيس المباشر وزملائه في القسم أو الادارة التي يعمل بها، ويتأثر بما يصدر من منشورات وتعليمات قرارات تنظم العمل وتنظم العلاقة مع الزبائن والادارات والاقسام الاخرى، كما بتأثر الموظف بما يسود قطاع المنظمة التي يعمل فيها من قيم إيجابية او سلبية.
 - 2 . 4 - خبرة الموظف وتجربته الشخصية في مجال العمل، وهو مصدر هام وغني ومؤثر كثيرا في قيم الموظف التنظيمية.
 - 3 . 4 - الدين وما تتضمنه منظومة القيم الدينية من أوامر ونواهي وحلال وحرام، وعدل ومساواة ومحافظة على الوقت الرسمي وتقيد بالمواعيد.
 - 4 . 4 - القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (التراث)، وما تتضمنه من أوامر ونواهي، وتفضيل واستهجان، وتعزيز أو كف عن السلوك.
 - 4 . 5 - الأدب مثل القصص والروايات والشعر، والأقوال المأثورة والإمثولة الدارجة والحكايات والأساطير.
 - 6 . 4 - الجماعة المرجعية (الشلة)، وما يشيّع بين أفرادها من قيم ومعايير للسلوك، ومعايير التفضيل والقبول والرفض.
 - 7 . 4 - الأسرة وهي المصدر الأساسي لقيم، وخاصة في المجتمعات الشرقية الإسلامية التي تلعب فيها الأسرة الدور الأساسي في مجال التربية والتكوين والتنمية.

ثالثاً - الجزء العملي (الدراسة الميدانية) :

1 - مقدمة : لغرض جمع البيانات تم توزيع 120 إستمارة على بعض المؤسسات العامة والمصالح الرسمية بمدينة طرابلس، وبعد أسبوعين تقريباً تم جمع الإستمارات وتم مراجعتها بدقة، و أستبعدت الإستمارات التي كانت ناقصة صفحة أو أكثر بدون إجابة، أو أن إجاباتها كانت عبئية (مثل التأشير على إجابة واحدة لكافل الاستمارة)، أو إرتفاع حالات لا إجابة، وغيرها من الحالات التي رأى الباحث أن الاستمارة غير صالحة للتفریغ، وقد بلغ عدد الاستمارات المستبعدة 38 استمارة، أي ما نسبته 31 . 7 % من حجم العينة، وبالتالي أصبحت العينة في حدود 82 إستمارة فقط وهو العدد الذي سيخضع للتفریغ والتحليل.

2 - تفريغ البيانات : لغرض تفريغ البيانات أستخدم الباحث برنامج التفريغ المعروف اختصاراً spss، وفق الخطوات التالية :

1 . 2 - تكوين فئات الإجابة لكل سؤال من الأسئلة الواردة في الاستمارة.

2 . 2 - ترميز الفئات برموز رقمية تلائم البرنامج، وقد أعطيت عبارات القيم التنظيمية الرموز التالية :

- صحيحة تماماً	= 5
- صحيحة الى حد ما	= 4
- لا صح ولا خطأ	= 3
- غير صحيحة	= 2
- خطأ بالطلاق	= 1

3 . 2 - إدخال البيانات في الحاسوب، وفق الأرقام المسلسلة للاستمارات لضمان المراجعة والتصحيح عند الحاجة.

4 . 2 - مراجعة الادخال وتصحيح الاخطاء التي وجدت في الادخال.

3 - تحليل البيانات :

1 . 3 - إختبار ثبات المقياس، ولهذا الغرض أستخدم الباحث معامل الفا كرونباخ للثبات على مستوى الاستمارة كل (60 فقرة)، وكانت نتيجة الاختبار ان معامل الثبات = 0 . 970 وهو معامل مرتفع ويدل على ثبات ممتاز للمقياس، انظر الجدول اللاحق.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.970	60

3.2 – تحليل خصائص العينة

جدول رقم (1) يبين وظائف مفردات العينة

%	النكرار	الوظيفة
40.2	33	قيادي
41.2	34	موظف إداري
4.9	4	محاسب
13.4	11	فني
00	00	آخرى
00	00	لا إجابة
100	82	مجموع

يتضح من الجدول ان العينة تتكون من فئتين اساسيتين هما القيادات الادارية والموظفين الاداريين، وإن تمثل الفئات الاخرى محدود جداً مما يعني إن المقارنة بين الوظائف ستتركز على هاتين الفئتين فقط.

جدول رقم (2) يبين المستوى التعليمي لمفردات العينة

%	النكرار	المستوى التعليمي
1.2	1	أساسي
12.2	10	ثانوي ومتوسط
76.8	63	جامعي
9.8	8	عليا
00	00	لا اجابة
100	82	مجموع

يتضح من الجدول أن معظم مفردات العينة من حملة المؤهلات الجامعية مما يعني أهمية المؤهل العلمي عند تحليل البيانات لغبطة هذه الفئة وتمثيلها لأكثر من ثلاثة أرباع العينة.

جدول رقم (3) يبين نوع المصلحة التي يعمل بها المبحوث

%	النكرار	المصلحة
43.9	36	مصارف
45.1	37	مصالح رسمية تتبع الدولة
11.0	9	شركات عامة
00	00	لا إجابة
100	82	مجموع

يتضح من الجدول أن معظم مفردات العينة يعملون إما بالمصارف، أو بالمصالح الرسمية التابعة للدولة (88%)، وبالتالي فإن المقارنة ستتركز على هاتين الفئتين فقط عند التحليل.

جدول رقم (4) يبين الوحدة الإدارية التي يتبعها المبحوث

%	النكرار	الوحدة الإدارية
29.3	24	ادارة
63.4	52	قسم
7.3	6	مكتب
00	00	آخرى
00	00	لا إجابة
100	82	مجموع

يتضح من الجدول إن معظم مفردات العينة يعملون بأقسام أو إدارات (93%) تقريباً، وبالتالي فإن المقارنة ستتركز على هاتين الفئتين عند التحليل.

3 . 3 – التحليل الوصفي للقيم التنظيمية السائدة في بعض المصالح بمدينة طرابلس

جدول رقم (5) يبين قيم الاهتمام بالإدارة ونطاق الإشراف

العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا صح لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
يتصرف المديرون بطريقه تبين انهم في موقع المسؤولية (1)	26	44	7	3	2	0	82
%	31.7	53.7	8.5	3.7	2.4	0	100
يوجد جهد كبير لتطوير المديرين وجعلهم أكفاء (2)	4	26	20	30	1	1	82
%	4.9	31.7	24.4	36.6	1.2	1.2	100
يلقى المديرين ورؤساء الأقسام احترام أكبر (13)	12	35	3	23	6	3	82
%	14.6	42.7	3.7	28.0	7.3	3.7	100
تتلقى القيادة الادارية تقارير منتظمة عن أدائهم وأخطائهم (15)	3	26	20	27	6	0	82
%	3.7	31.7	24.4	32.9	7.3	0	100
المدراء ورؤساء الأقسام هم أهل للصلاحيات المخولة لهم (25)	21	28	13	18	2	0	82
%	25.6	34.1	15.9	22.0	2.4	0	100
تبذل المصلحة جهداً كبيراً لتطوير المدراء ورؤساء الأقسام (26)	6	37	13	20	5	1	82
%	7.3	45.1	15.9	24.4	6.1	1.2	100
للقيادات الادارية صلاحيات تعادل المسؤوليات المكلفين بها (37)	13	32	20	13	2	2	82
%	15.9	39.0	24.4	15.9	1.2	1.2	100

يتحصل على ملكيتك :

ارتفاع نسبة الموافقة على العبارات المتعلقة بقوة الادارة وتحملها للمسؤولية، واحترامها والتوازن بين السلطة والمسؤولية، العبارات 1 و 13 و 25 و 37 كما هو واضح بالجدول.

تتفق الموافقة بشكل كبير بالنسبة للعبارات المتعلقة بمتابعة وتأهيل وتدريب القيادات الادارية، للعبارات 2 و 15 و 26.

أي يوجد إهتمام بقوة الادارة ويوجد تحمل للمسؤولية، ولكن الاهتمام بتدريب وتأهيل وتطوير ومتابعة المسؤولين محدود.

جدول رقم (6) يبين قيم الجدارة في التعيين

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة إلى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
14	في المصلحة يتم التعيين في الوظائف القيادية على أساس الكفاءة فقط	8	20	11	35	8	0	82
	%	9.8	24.4	13.4	42.7	9.8	0	100
39	الأداء المتميز والجيد هو المعيار لتعيين المدراء ورؤساء الأقسام	25	28	25	19	4	1	82
	%	18.3	34.1	18.3	23.2	4.9	1.2	100

يتضح من الجدول أن التعيين في الوظائف القيادية قد لا يتم استناداً للكفاءة فقط وذلك وفق ما يراه 53% من المبحوثين، كما وأن الأداء المتميز ليس شرطاً لتعيين المديرين ورؤساء الأقسام، أي أن قيم الجدارة والكفاءة في شغل الوظائف قد لا تكون سائدة بشكل واضح في المصالح الخاضعة للدراسة.

جدول رقم (7) يبين قيم الثواب والعقاب

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة إلى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
3	يكافى المديرون المتميزون بسخاء	9	20	16	30	7	0	82
	%	11.0	24.4	19.5	36.6	8.5	0	100
27	في المصلحة ترتبط المكافآت والأكراميات بالأداء الجيد	8	21	18	25	10	0	82
	%	9.8	25.6	22.0	30.5	12.2	0	100
38	يحصل الأفراد المتميزون في العمل على فرص حقيقية للتطور والتقدير	4	33	13	26	6	0	82
	%	4.9	40.2	15.9	31.7	7.3	0	100

يتضح من الجدول تدني نسبة الموافقة على العبارات الثلاثة، فهي لم تزد عن 35% للعبارة 3، و 36% للعبارة 27، و 45% للعبارة 38، في حين ترتفع نسبة الرفض إلى 45% للعبارة 3، و 43% للعبارة 27، و 40% تقربياً للعبارة 38، أي أن قيم الثواب والعقاب لا تسود بشكل واضح في المصالح الخاضعة للدراسة.

جدول رقم (8) يبين قيم الفعالية في الأداء

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة الى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
4	هناك اهتمام للتأكد من تنفيذ القرارات الصادرة	16	41	11	8	1	5	82
%	معظم القرارات الاستراتيجية التي اتخذت في الماضي كانت ناجحة	19.5	50.0	13.4	9.8	1.2	6.1	100
16	تهتم القيادة الادارية بالخطيط الجيد للمستقبل	4	24	15	29	10	0	82
%	الاداء	4.9	29.3	18.3	35.4	12.2	0	100
28	لا تسخ المصالح الهمال وتدنى مستوى اجراءات العمل واضحة ومحددة لكل موظف	8	33	23	13	4	1	82
%	الاداء	9.8	40.2	28.0	15.9	4.9	1.2	100
41	لا تسخ المصا الهمال وتدنى مستوى اجراءات العمل واضحة ومحددة لكل موظف	23	30	12	13	2	2	82
%	الاداء	28.0	36.6	14.6	15.9	2.4	2.4	100
55	الاداء	23	37	10	7	2	3	82
%	الاداء	28.0	45.1	12.2	8.5	2.4	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة 55 المتعلقة بوضوح إجراءات العمل (73%)، والعبارة 4 المتعلقة بالاهتمام بتنفيذ القرارات (69%)، والعبارة 41 المتعلقة بعدم السماح بالاهمال (64%)، وتختفي بالنسبة للعبارة 28 المتعلقة بالخطيط للمستقبل (50%)، والعبارة 16 المتعلقة بالقرارات الاستراتيجية (34%)، اى وجود قيم الاهتمام بالعمل (فعالية إجراءات العمل)، وتدنى الاهتمام بالخطيط والاستراتيجيات.

جدول رقم (9) يبين قيم الكفاءة في الأداء

مج	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة الى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
العمل	هناك اهتمام كبير بتطوير وسائل	12	34	10	24	1	1	82
%	العمل	14.6	41.5	12.2	29.3	1.2	1.2	100
العمل	الجديدة لدراسة النتائج والاساليب	11	38	9	22	2	0	82
%	العمل	13.4	46.3	11.0	26.8	2.4	0	100
المدراء ورؤساء الاقسام	الا الجيد والمتميز هو المعيار لتعيين	15	28	15	19	4	1	82
%	المدراء ورؤساء الاقسام	18.3	34.1	18.3	23.2	4.9	1.2	100

يتضح من الجدول أن نسبة الموافقة على العبارات الثلاث تزيد على ال 50%， بينما تبلغ نسبة غير الموافقين ما يقرب من 30%， اي ان قيم الكفاءه مدركه لنصف عينة البحث وهي نسبة هامة ولكن لا يجب التقليل من النصف الآخر الذي كان محايضا او يرى عدم وجود قيم كفاءه في المنظمة.

جدول رقم (10) يبين قيم السيطرة على التكاليف

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا صحيحة لا خطأ	غير صحيحة مطلقا	لا اجابة	مج
6	يتجنب المسؤولون الصرف غير اللازم للاموال	22	23	15	14	5	82
	%	26.8	28.0	18.3	17.1	6.1	100
30	القيادة الادارية بالمصلحة بالتحكم والتقليل من التكاليف	17	31	14	18	1	82
	%	20.7	37.8	27.1	22.0	1.2	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارتين، وهي تجنب الصرف الزائد (65%)، وتقليل التكلفة (58%)، أي يوجد سيطرة على التكاليف.

جدول رقم (11) يبين قيم العدل والمساواة بين الموظفين

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا صحيحة لا خطأ	غير صحيحة مطلقا	لا اجابة	مج
7	هذا لطف مع العاملين الذين يواجهون مشكلات	14	36	5	24	2	82
	%	17.1	43.0	6.1	29.3	2.4	100
19	للموظفين فرصة تامة في الشكوى او التبليغ عن حدوث مشكلات او خلافات	15	29	17	17	4	82
	%	18.3	35.4	20.7	20.7	4.9	100
21	يطبق العدل في المحنة وتهتم الادارة بتحقيقه	7	25	13	25	11	82
	%	8.5	30.5	15.9	30.5	13.4	100
45	تعتبر الاجراءات عادلة بين الجميع	4	25	13	29	9	82
	%	4.9	30.5	15.9	35.4	11.0	100

يتضح من الجدول أن نسبة الموافقة على العبارة 7 المتعلقة بالتعاطف مع الموظفين بلغت 51%， ثم ترتفع إلى 54% بالنسبة للعبارة 19 المتعلقة بوجود فرصة لشكوى، وتتحفظ كثيراً بالنسبة للعدل في المصلحة (39%)، وعدالة الاجراءات (35%)، اي توجد تعاطف وامكانية الشكوى ولكن العدالة محدودة.

جدول رقم (13) يبين قيم التعاون وفرق العمل

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
8	كل واحد منا يشعر انه جزء من فريق العمل	20	38	9	14	1	82
	%	24.2	46.3	11.0	17.1	1.2	100
20	بتم تشكيل فرق العمل بطريقة جيدة وملائمة	8	33	17	22	1	82
	%	9.8	40.2	20.7	26.8	1.2	100
34	نقابة العمالالمصلحة على تفاهم تام مع الاداره	11	19	15	27	9	82
	%	13.4	23.2	18.3	32.9	11.0	100
44	يسعى الموظفونللمصلحة الى مساعدة بعضهم البعض	12	44	13	8	3	82
	%	14.6	63.7	15.9	9.8	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارتين 8 و 44 المتعلقةان بالتعاون وجود روح الفريق بين الموظفين حيث تزيد على 70%， وتتحفظ بالنسبة لتشكيل الفرق والتعاون مع النقابة.

جدول رقم (14) يبين قيم سيادة القانون

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
9	الاجراءات في المصلحة تتم بعدلة	7	21	19	27	1	82
	%	8.5	25.6	23.2	32.9	1.2	100
56	اللوائح والقوانين هي الاساس في قديم الخدمة	17	21	14	21	7	82
	%	20.7	25.6	17.1	25.6	8.5	100
58	الخدمة تقدم للمواطنين وفق روتين محدد وثابت للجميع	21	29	13	14	3	82
	%	25.6	35.4	15.9	17.1	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة 58 المتعلقة بالعدالة والروتين الثابت في تقديم الخدمة للمواطنين (58%)، تخفض الموافقة على عدالة الإجراءات (34%)، وتبني اللوائح والقوانين في تقديم الخدمة (46%)، أي أن قيم سيادة القانون غير سائدة في المنظمات المدروسة.

جدول رقم (15) يبين قيم الدفاع عن المنظمة

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
10	تهم المصلحة بمصالحها وتدافع عنها بقوه تجاه الغير	21	32	15	0	12	82
	%	25.6	39.0	18.3	0	14.6	100
22	تعالج الادارة التهديدات التي تواجه المنظمة بشكل حازم وفعال	15	38	9	16	2	82
	%	19.3	46.3	11.1	19.5	2.4	100
46	تعامل المصلحة بفعالية وقدرة عالية مع تهديدات مصالحها	16	33	18	10	2	82
	%	19.5	40.2	22.0	12.1	2.4	100

يتضح من الجدول ان قيم الدفاع عن المصلحة سائدة إلى حد ما، حيث تزيد النسبة المئوية لموافقة على العبارات الثلاث عن 60%.

جدول رقم (16) يبين قيم التنافسية

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
23	تؤمن المصلحة بشعار التناقض مع الأفضل	13	31	20	15	2	82
	%	15.9	37.8	24.4	18.3	2.4	100
35	تستخدم المنافسة لغرض رفع معدل الاداء بين الاقسام والإدارات	10	25	20	23	0	82
	%	12.4	30.5	24.4	28.0	4.9	100
47	يتم تجنب المنافسة الهادمة بين الاقسام	17	26	26	10	2	82
	%	20.7	31.7	31.7	12.2	1.2	100

يتضح من الجدول ان الموافقة على قيم التنافسية تقع في مدى متوسط، فهي تبلغ 54% للعبارة 22 المتعلقة بالتناقض مع الأفضل، وتبلغ 52% للعبارة 35 المتعلقة بالتناقض لرفع معدل الأداء بين الأقسام والإدارات، وتبلغ 52% للعبارة 47 المتعلقة بتجنب المنافسة الهادمة بين الأقسام.

جدول رقم (17) يبين قيم إستغلال الفرص

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
36	المصلحة تحسن استغلال الفرص المواتية	14	31	16	18	2	1	82
	%	17.1	37.8	19.5	22.0	2.4	1.2	100
42	القيادة الإدارية على علم و دراية ببيئة عمل المصلحة	23	36	10	9	1	3	82
	%	28.0	43.9	12.1	11.0	1.2	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة 42 المتعلقة بفهم بيئه عمل المنظمة حيث بلغت 72%， بينما بلغت نسبة الموافقة على العبارة 36 المتعلقة بحسن استغلال الفرص 55%， بقيمه متوسطة، بمعنى أن المنظمة تفهم البيئة بشكل جيد ولكنها لا تستغل الفرص بشكل جيد.

جدول رقم (18) يبين قيم التوثيق

رقم	العبارة	صحيحة تماما	صحيحة الى حد ما	لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
40	تبلغ القرارات الى المنفذين بالمصلحة بشكل فعال	23	29	13	13	1	3	82
	%	28.0	35.4	15.9	15.9	1.2	3.7	100
49	التعليمات والتوجيهات تتم عادة برسائل او مناشير	40	33	4	3	0	2	82
	%	48.8	40.2	3.7	6	0	2.4	100
51	تعتمد الادارة على التقارير والمستندات أكثر من المقابلات والحوارات	28	31	10	6	3	4	82
	%	34.1	37.8	12.2	7.3	3.7	4.9	100
53	عند حدوث مشكله تبحث الاداره على الأدلة المادية الملموسة وليس الاقوال	22	23	10	13	2	2	82
	%	26.8	40.2	12.2	15.9	2.4	2.4	100
54	كل ما يدور في المصلحة موثق في سجلات وملفات	31	35	8	6	0	2	82
	%	37.8	42.7	9.8	7.3	0	2.4	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة العبارات المتعلقة بالتوثيق وكلها تفوق 60%， أى توجد قيم التوثيق بالمصلحة، مع عدم النهوض من نسبة غير الموافقين.

جدول رقم (19) يبين قيم الاتصال الرسمي

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
49	التعميات والتوجيهات تتم عادة برسائل او مناشير	40	33	4	3	0	2	82
	%	48.8	40.2	4.9	3.7	0	2.4	100
52	لا محل في المصلحة لقى وقال ونقل الأخبار	8	23	13	23	13	2	82
	%	9.8	28.0	15.9	28.0	15.9	2.4	100
57	اتم الاتصال بالرئيس الأعلى إلا عن طريق الرئيس المباشر	13	19	17	22	8	3	82
	%	15.9	26.8	20.7	23.2	9.8	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة 49 المتعلقة برسمية التعليمات والتوجيهات، بينما تنخفض نسبة الموافقة على العبارتين 52 و 57، بحيث لم تصل إلى 40%， مما يعني وجود اتصالات غير رسمية بالمنظمة.

جدول رقم (20) يبين قيم احترام الزبائن وعدم وجود وساطة ومحسوبية

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة	خطأ مطلق	لا إجابة	مج
11	كل واحد منا يحترم الزبائن	25	44	10	3	0	0	82
	%	30.5	53.7	12.2	3.7	0	0	100
58	الخدمة تقدم للمواطنين وفق روتين ثابت ومحدد للجميع	21	29	13	14	3	2	82
	%	25.6	35.4	15.9	17.1	3.7	2.4	100
59	عدم بالمصلحة أي مجال للوساطة والمحسوبية	9	17	14	23	17	2	82
	%	11.0	20.7	17.1	28.0	20.7	2.4	100
60	من النادر ان يتصل الرئيس الأعلى او الرئيس البasher لغرض خدمة صديق او قريب	14	28	17	13	7	3	82
	%	17.1	34.1	20.7	15.9	8.5	3.7	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على العبارتين 11 و 58 المتعلقة باحترام الزبائن ووجود روتين ثابت للخدمة، بينما تنخفض الموافقة على العبارتين المتعلقتين بالوساطة والتدخل لصالح الأصدقاء والأقرباء، بحيث لم تزد عن 31% و 51%， أي يوجد احترام وروتين لخدمة الزبائن ولكن توجد وساطة.

جدول رقم (21) يبين قيم تشجيع الإبداع

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة الى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة مطلقاً	لا إجابة	مج
12	مصلحةنا تشجع المبدعين والمبتكرین	6	22	14	25	14	82
	%	7.3	26.8	17.1	30.5	1.2	100
24	يوجد تقدير وامان بالافكار الجديدة في العمل ²¹	12	36	14	12	6	82
	%	14.6	43.9	17.1	14.6	7.3	100

يتضح من الجدول أن قيم تشجيع المبدعين غير سائدة في المنظمة حيث لم تزد نسبة الموافقة على العبارة 12 على 34%， كما أن الموافقة على العبارة 24 المتعلقة بالاهتمام بالأفكار الجديدة في العمل كانت في حدود 58%， وهي ليست عالية وتعتبر متوسطة، أي لا يوجد تشجيع للإبداع والتطوير في العمل إلا بشكل محدود.

جدول رقم (22) يبين قيم الاهتمام بالعاملين

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة الى حد ما	لا صحة لا خطأ	غير صحيحة مطلقاً	لا إجابة	مج
18	تبذل المصلحة جهداً كبيراً لمعرفة رأي العاملين حول دورهم الاقتصادي الهام للمجتمع والدولة	7	18	15	36	0	82
	%	8.5	22.0	18.3	43.9	0	100
31	تهتم القيادة الادارية بالمصلحة بمصالح الافراد العاملين معهم	7	35	14	25	1	82
	%	8.5	42.7	17.1	30.5	1.2	100
33	تفهم إدارة المصلحة المبادي الاساسية للسلوك الإنساني بشكل جيد	16	28	22	13	1	82
	%	19.5	34.1	26.8	15.9	1.2	100

يتضح من الجدول أن الاهتمام بالعاملين محدود إلى حد ما، فلم تزد الموافقة على العبارة 18 المتعلقة بتبيصير العاملين بأهمية دورهم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع عن 31%， بينما ترتفع الموافقة على العبارتين المتعلقتين بالاهتمام بالعاملين إلى ما يزيد عن 50%， أي أن الاهتمام بالعاملين ودورهم محدود في المنظمات المدروسة.

جدول رقم (23) يبين قيم الولاء للمنظمة

رقم	العبارة	صحيحة تماماً	صحيحة إلى حد ما	لا خطأ	غير صحيحة	مطلق خطأ	لا إجابة	مج
32	كل موظف في المصلحة له ولاء كبير للقسم او الادارة التي يعمل بها	18	45	11	8	0	0	82
	%	22.0	54.8	13.4	9.8	0	0	100
43	ارى ان المصلحة مكان جيد ومناسب للعمل	27	31	13	7	0	4	82
	%	32.9	37.8	15.9	8.5	0	4.9	100

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الموافقة على عبارات الولاء للمنظمة بحيث زدت على 70%， أي يوجد ولاء للمنظمة.

4 . 3 - اختبار الفرض الأساسي، الفرض الأساسي للبحث يتلخص في أن القيم التنظيمية الحديثة لا تسود بشكل كامل في المؤسسات الليبية، ولغرض اختبار صحة هذا الفرض تم إتخاذ الخطوات التالية حساب درجة كل مستجوب (كل استماراة) على مقياس القيم التنظيمية، وذلك بجمع درجات الاجابة لكل استماراة (60 فقرة) وتكون متغير جديد باسم الدرجة الكلية على المقياس (total degree). معرفة ما إذا كان توزيع متغير الدرجة الكلية على المقياس يتبع التوزيع الطبيعي أم ان توزيعه غير طبيعي، وذلك بإجراء اختبار كلموجروف - سميرنوف الملائم للعينات الكبيرة (أكثر من ثلاثين مفردة)، وقد اتضح من الاختبار أن توزيع المتغير هو توزيع طبيعي انظر الجدول 24 اسفله.

بما أن توزيع المتغير طبيعي فيمكن اختباره باستخدام اختبار t للعينة الواحدة، وذلك لمعرفة معنوية الفرق بين متوسط الاجابة و الاجابة المحايدة وقدرها، $180 = 60 \times 3$ ، وبظاهر الاختبار الموضح أدناه ان متوسط الاجابة اكبر من المتوسط المحايد، وأن الفرق جوهري بينهما (مستوى الدلالة اقل من 0.05)، وبالتالي رفض الفرض الصافي و قبول الفرض البديل)، أي أن هناك قيم تنظيمية جيدة بالمؤسسات الليبية.

جدول رقم (24) اختبار كولموجروف – سميرنوف للمعيارية

Kolmogorov-Smirnov ^a			
	مستوى الدلالة	درجات الحرية	إحصائية الاختبار
الدرجة الكلية على المقياس	.175	82	.088

جدول رقم (25) اختبار t One-Sample Tes

	Test Value = 180					
	T	Df الحرية	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	مدى الثقة لفرق المتوسط	
					Lower	Upper
الدرجة الكلية على المقياس	5.700	81	.000	22.64634	14.7413	30.5514

5 . 3 - اختبار الفرض الفرعي المتعلق بالعلاقة بين الخصائص الشخصية لمفردات العينة والقيم التنظيمية، ولغرض إختبار هذه الفرضية تم إيجاد الارتباط بين الدرجة الكلية على المقياس وخصائص العينة المتمثلة في الوظيفة والتعليم ونوع المصلحة والأدارة أو القسم، وفق الجدول التالي :

جدول رقم (26) ببين الارتباط (بيرسون) بين الدرجة الكلية على المقياس والخصائص الشخصية لمفردات العينة

الدلاله	مستوى الدلالة	إحصائية الاختبار	البيان
دالة	0.026	-0.246	الوظيفة
غير دالة	0.403	0.049	التعليم
غير دالة	0.425	0.089	الأدارة
دالة	0.025	-0.248	المصلحة

يتصج لمك يج هك :

لا اثر للتعلم على إجابات العينة (مستوى الدلالة اكبر من 0.5) ، وسبق التبيه إلى أن معظم مفردات العينة من حملة الشهادات الجامعية والعليا وبالتالي لن يكون هناك اثر للتعليم على الإجابة.
لا اثر للأدارة (أو القسم) التي يعمل بها الموظف على إجابات مفردات العينة (مستوى الدلالة اكبر من 0.5).

يوجد اثر للوظيفة على الاجابة (مستوى الدلالة أصغر من 05.) ، حيث يوجد ارتباط ضئيل جدا بين الوظيفة والدرجة على المقياس ، وهو ارتباط سالب لأن ترتيب الوظائف تنازلي (القيادات الإدارية رقم 1 وتليها الوظائف الأخرى بينما كان يجب أن تكون الوظائف القيادية رقم 4) ، هذا هو عكس ترتيب الإجابات الذي كان تصاعدياً ، وتعنى النتيجة أن الاجابة بالموافقة على العبارات تزداد بتناقص ترتيب الوظائف ، ولتأكيد هذه النتيجة سنستخدم المقارنة بين متوسطات إجابة فئات الوظائف ، وفق الجدول التالي ، الذي يبين أن متوسط إجابة القيادات الإدارية بالموافقة أكبر من متوسط إجابة الموظفين الإداريين والفنين ، كما ان متوسط إجابة المحاسبين بالموافقة أكبر من كل الفئات الأخرى.

الارتباط بين الدرجة الكلية على المقياس والوظيفة

الوظيفة	المتوسط	العدد	Std. Deviation
القيادة الإدارية	210.2424	33	37.39571
موظفو	201.1765	34	36.43298
محاسبون	218.0000	4	11.74734
فنيون	178.8182	11	25.90297
المجموع	202.6463	82	35.97714

يوجد اثر للمصلحة على الاجابة (مستوى الدلالة أصغر من 05.) ، حيث يوجد ارتباط ضئيل جدا بين المصلحة و الدرجة على المقياس ، وهو ارتباط سالب لأن ترتيب المصالح تنازلي ، بينما ترتيب الاجابة تصاعدي ، و لمعرفة أي المصالح تسودها القيم التنظيمية أكثر ، سنستخدم المقارنة بين المتوسطات وفق الجدول التالي ، الذي يظهر أن القيم تسود أكثر في البنوك ثم المصالح العامة ، ثم الشركات ، على التوالي .

الارتباط بين الدرجة الكلية على المقياس والمصلحة

المصلحة	المتوسط	العدد	Std. Deviation
بنوك	209.0833	36	31.34087
مصالح عامة	203.1622	37	38.85623
شركات	174.7778	9	30.86170
المجموع	202.6463	82	35.97714

بعاء - لخ ش لـ لهـمـائـهـ ؟ : استناداً إلى تحليل البيانات يمكن استخلاص النتائج التالية :

١- بعض القيم توجد بشكل واضح في المؤسسات المدرستة، وهي القيم التي ترتفع النسبة المئوية للإجابة

بالموافقة عليها إلى 60% فما أكثر، وهي قيم

- قوة المناصب القيادية.
 - التوازن بين السلطة والمسؤولية.
 - وضوح إجراءات العمل.
 - السيطرة الى حد ما على التكاليف.
 - التعاون بين الموظفين ومساعدة بعضهم البعض.
 - فهم الادارة لبيئة عمل المنظمة.
 - التوثيق الحيد للإجراءات.
 - احترام الرزائن.
 - الولاء للمنظمة.

2 - بعض القيم توجد بشكل متوسط، وهي القيم التي تتراوح النسبة المئوية للإجابة عليها بين 40% إلى 60%.

وهي قيم

- احترام المديرين.
 - الأداء المتميز كأساس لتعيين المديرين.
 - وجود فرص التقدم للمديرين.
 - الاهتمام بتنفيذ القرارات.
 - الاهتمام بالتخطيط المستقبل.
 - الاهتمام بالأداء ومنع الإهمال.
 - تبني التقنيات الحديثة وأساليب تطوير العمل.
 - التعاطف مع الموظفين ووجود فرص الشاشة.
 - وجود روتين ثابت للعمل.

- الدافع عن مصالح المنظمة.
 - وجود تنافس مع الآخرين، ووجود تنافس داخل المنظمة.
 - استغلال الفرص المتاحة في البيئة.
 - الاهتمام بالعاملين.

3 - قيم توجد بشكل محدود، وهي القيم التي تقل النسبة المئوية للاجابة عليها عن 40%， وهي قيم

 - فعالية القرارات الاستراتيجية.
 - الاهتمام بتدريب المديرين وعدم متابعة أدائهم.
 - الجدارة في تعين المديرين.
 - مكافأة المديرين بسخاء.
 - ارتباط المكافآت بالأداء الجيد.
 - العدالة بين الموظفين.
 - العدالة في تشكيل فرق العمل.
 - عدالة الإجراءات وسيادة القانون.
 - الاتصالات الرسمية (وجود اتصالات غير رسمية).
 - وجود الوساطة والمحسوبيه.
 - تشجيع المبدعين.

لِغَةُ الْجَنِّيِّ لِغَةُ الْجَنِّيِّ لِغَةُ الْجَنِّيِّ لِغَةُ الْجَنِّيِّ

2-اک لد جلک زیا فـ ش. 150

3 لیخ مهمن لهز و چکج ذنیه ها، آئینی ۱ (۱۹۹۶) تحریک کرده قوه قضائیه ای ش ۳۷۹ لدقنی ابع دای ایکنخواه قوه ایاعلاطي به علائم.

٤- **میکروپرداز** لح لخ زکه لدم (2010) لح لخ زکه فلکیتھیلى غى لەدۇڭ قىلا ئەتكىنلىك پىشىنچىسىدە عەلەم.

5- لشفی، آم لخ نیخ (2005). لجندیک (که فیلمنی لی) ش 69-65. (تحمیق ده گونه به مدد).

تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الليبية

دراسة تطبيقية

د. سميرة إبراهيم أبوذبُوس

أستاذ محاضر

كلية العلوم الإدارية والمالية / ترهونة

د. ناصر صالح الصول

أستاذ محاضر

كلية العلوم الإدارية والمالية / ترهونة

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، حيث قام الباحث بقياس أثر متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الليبية خلال الفترة من 2008 - 2012م. ولغرض اختبار فرض الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث جرى تصميم ثلاث نماذج لانحدار المتعدد لاختبار تأثير آليات الحوكمة كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي للمصارف كمتغير تابع، بحيث كل نموذج انحدار يختبر تأثير آليات الحوكمة على أحد مؤشرات الأداء المالي.

وتوصلت الدراسة من خلال نماذج الانحدار المتعدد أن هناك تأثير معنوي بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الليبية محل الدراسة، حيث أن هناك علاقة ايجابية بين معدل العائد على الأصول وبين الملكية الأجنبية، بينما يتضح أن هناك علاقة سلبية بين معدل العائد على الأصول وبين كلام الملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها السعي نحو تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف الليبية من خلال تطوير القوانين والتشريعات الرقابية الازمة لتطبيقها كمنهاج تعلم به المصارف من أجل تحسين أدائها المالي.

مقدمة :

لقد وضعت الإحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مرورا بفضيحة شركة إنرون سنة 2003، وصولا إلى الأزمة المالية الحالية، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

ويتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيف درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المؤسسات والدول على حد سواء (درويش، 2007).

كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تشمل المصادر على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لا توجد في القطاعات الأخرى وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات الازمة ضد الفساد الإداري، ويسهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة :

تركز النقاش في الآونة الأخيرة في الدراسات التي تمت على حوكمة الشركات حول اختبار طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة المختلفة وأداء الشركات وعلى الرغم من أن معظم هذه الدراسات تمت على شركات غير مالية، فإن نتائج تلك الدراسات حول تأثير آليات حوكمة الشركات وأداء الشركات كانت غير متسقة وموحدة وفي بعض الأحيان غير واضحة.

وفي ضوء ذلك تتجلى مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي :
ما طبيعة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة :

يتمثل هدف هذه الدراسة في :

اختبار التوقعات النظرية الحديثة التي تربط بين آليات حوكمة الشركات وأداء المصادر.

اختبار تأثير عدد من آليات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الليبية.

أهمية الدراسة :

إيجاد آلية لقياس أداء المصادر من خلال اختبار عدد من آليات الحوكمة.

تبحث في الأثر المحتمل لاستخدام عدد من آليات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الليبية.

فروض الدراسة :

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرض الرئيسي التالي :
"لا يوجد تأثير ذو علاقة إحصائية بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الليبية "

مصادر جمع المعلومات :

الإطار النظري : تم الاعتماد في الدراسة النظرية على الكتب والمقالات العربية والإنجليزية والمجلات العلمية المنشورة على شبكة الانترنت في مجال آلية حوكمة الشركات.

الإطار العملي : اعتمد الباحث على البيانات من خلال التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة من عام 2008-2012 وسبب اختيار هذه الفترة هو إمكانية الحصول على البيانات من المصارف محل الدراسة وهي فترة كافية لإجراء التحليل الإحصائي.

القسم الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-نشأة وتطور الحوكمة :

نشأ مصطلح حوكمة الشركات نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة التي تضرر من جرائهاآلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال (حماد، 2005).

وفقاً للتحليل المبكر لـ بيرل ومينز Berle and Means الذي أجرياه عقب أزمة 1929 حول الدور المتغير للشركة الحديثة في المجتمع في دراستهما " الشركة الحديثة والملكية الخاصة " ما يزال تأثير هذه الدراسة قائماً على مفهوم حوكمة الشركات في المناقشات الأكademie حتى اليوم (Bob Tricker, 2003).

على مدى العقود الماضيين اكتسبت قضايا الحوكمة اهتمام متزايد، فلقد ظهر مصطلح حوكمة الشركات في المملكة المتحدة ضمن التقرير الشهير الذي أصدره Cadbury (1992) بعنوان " الجوانب المالية لحوكمة الشركات " وكان ذلك بداية الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات.

وفي البيئة الأمريكية ظهر مفهوم حوكمة الشركات مرتبطةً بالأزمات المالية للشركات، ومنذ حدوث أزمة الإفلاس الذي تعرضت لها بعض من كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001 أخذ مفهوم حوكمة الشركات مساحة كبيرة من الاهتمام.

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 1999 (OECD) هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم (Salacuse and Braker, 2002).

2-مفهوم وأهمية الحوكمة في المصادر :

ان مفهوم الحوكمة بشكل عام هو نظام يمكن من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها (الخضيري، 2005)، بينما تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال الدور المنوط بالإدارة ومجلس الإدارة، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين.

نرداد أهمية الحوكمة في المصادر مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة ،حيث ان افلال المصادر لا يؤثر فقط في الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومودعين ومحرضين ،ولكن يؤثر ايضاً في استقرار المصادر الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين المصادر (interbank market) ومن تم يؤثر في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومنه في الاقتصاد ككل ، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي ،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي ،وعليه يمكن القول ان الحوكمة في المصادر لديها أهمية واسعة(المعهد المصرفي المصري، 2002).

كما أن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار ان المصادر تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل :التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يتشكل عموماً بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة ،كما ان مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط ان تكون متوفرة عند الطلب من قبل المودعين، في حين ان اصول المصرف تكون في اغلبها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل.

بناء على ذلك، تكون المراقبة أكثر تشديداً على مستوى المصادر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، ومن ثم لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يسهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية كما ان تطبيق مبادئ الحوكمة في المصادر بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات، الأمر الذي يسمح بإرتقاء قيمة المؤسسة في السوق المالية (Sebastian, 2007)

3-الطبيعة الخاصة للمصارف :

عادة ما يثار تساؤل لدى الباحثين وهو لماذا الاهتمام الخاص بالحوكمه في المصارف وهل المصارف تختلف عن الشركات الأخرى في المستوى المطلوب لمعايير حوكمة الشركات ونطاق أصحاب المصالح الذي يجب أن يجبر الشركات حوكمة الشركات أن تكون مسؤولة عنه.

إن للمصارف طبيعة خاصة لعدة أسباب (Macey and Hara,2003) :

- هيكل الميزانية العمومية للمصارف مختلفة جداً عن الشركات غير المالية، فالمصارف عادة ما يكون لديها ارتفاع في نسبة الدين إلى حقوق الملكية، حيث أنها تعتمد بشكل كبير على استقبال الودائع لتعبئة الأموال، كما أن المصارف لديها وظيفة إنتاج السيولة، حيث تصدر الخصوم السائلة بينما تحافظ بالأصول غير السائلة مما يتربّب عليه صعوبة التوافق في الاستحقاق بين جانبي الميزانية العمومية، كذلك تعتمد المصارف بشكل كبير على ثقة المودعين / الدائنين، هذه السمات للإعمال المصرفيّة تجعل البنوك أكثر عرضة للصدمات.
- استقرار القطاع المصرفي له الكثير من الجوانب الإيجابية الخارجية، فالمصارف تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضرورياً لاستقرار القطاع المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل، ففشل المصرف قد يؤدي إلى انهيار الثقة العامة بالنظام المصرفي ويمتد إلى المصارف التي لديها ملاءة مالية جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصاد لذا تبني الحكومات اهتمام خاص باستقرار القطاع المصرفي.
- معظم البلدان لديها برنامج ضمان أو تأمين على الودائع سواء بشكل واضح أو ضمني لغرض الحد من عدوى المصارف التي تنتقل من فشل أحد المصارف ذات الملاءة الضعيفة إلى المصارف الأخرى التي لديها قدرة ائتمانية، هذا الضمان الحكومي للإيداع يشجع المصارف على الدخول في استثمارات ذات مخاطر مفرطة في حين يقلل من حافز المودعين والمساهمين لمراقبة المصارف، كما أن هذا التأمين / الضمان أو وظيفة شبكة الأمان الواسعة تجعل الحكومات " وكالة التأمين على الودائع أو هيئة التنظيم المالي " ك أصحاب مصالح مهمين للمؤسسات المصرفيّة.

وفي ضوء هذه الخصائص يمكن القول إنه ينبغي توسيع الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المصرف لضمان سلامة وصلابة المصارف، وهذا يعني أن واجباتهم يجب أن تتعدى المساهمين

لتشمل المودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يجب عليهم أن يأخذوا في الاعتبار بشكل وبشكل واضح ومنظم مخاطر الملاءة Solvency Risk عند اتخاذ القرارات.

4- آليات الحكم :

عادةً ما تقسم آليات الحكم إلى آليات داخلية وآليات خارجية وهناك مداخل مختلفة حول آليات حول آليات الحكومة الداخلية والخارجية، يشير بعض الباحثين إلى أن آليات الحكومة الداخلية تمثل في سباق المالكين أو مجلس الإدارة وقدرتها على السيطرة على المدراء، في حين عرفها آخرون كمجموعة من الحوافز التي تهدف إلى تحسين اتخاذ القرارات والمراقبة.

في حين تشير الحكومة الخارجية إلى السيطرة التي تمارس من قبل أصحاب المصالح والأسواق، أو بوصفها كآليات مساندة تعمل على تقوية الحكومة الداخلية، وينظر إلى آليات الحكومة الخارجية للشركات المصرفية على أنها آليات تكمل حوكمة الشركات الداخلية الجيدة لأنها تعرض الإدارة لمعاقبة القوى الخارجية المتمثلة في قوى السوق والسلطات التنظيمية (Gup, 2007).

أولاً: آليات الحكومة الداخلية :

1- مجلس الإدارة :Board Of Director

ولقد تركز النقاش في السنوات الأخيرة على نشاط أعضاء المجلس، كأحد أبرز آليات الحكومة لأنظمة الرقابة الداخلية، كما أن العلاقة بين مجالس إدارة الشركات وأداء الشركات لا تزال تشكل قضية أساسية في أدب حوكمة الشركات (Cheng, 2008).

وهناك مجموعة من المحددات لكتفاعة المجلس سيتم تناولها فيما يلي :

أ- تركيب (استقلالية) المجلس Board Structure

البحوث النظرية له (1993) Fama and Jensen (1983)and Jensen سلطت الضوء على الدور المهم لمجلس الإدارة في عملية اتخاذ قرارات الشركة ، وأشاروا إلى أن المجالس يجب أن تتتألف بشكل كبير من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين القادرين على مراقبة الإدارة التنفيذية للشركة (Hillier and McColgan, 2006) إن وجود أعضاء مستقلين يمكن أن يكونوا فاعلين في مراقبة المدراء وحماية مصالح المساهمين ، وبالتالي التأثير الإيجابي على الأداء.

ب- حجم المجلس Board Size

يعتبر حجم المجلس عامل حاسم ومهم لفاعلية حوكمة الشركات، عدد من البحوث ذهبت إلى أن حجم المجلس قد يرتبطاً إما ايجابياً أو سلبياً بأداء الشركة، كلا الوضعين يستند على البحث التجاري وقد شكل ذلك موضع جدل في أدبيات الحوكمة (Bonn et.al,2004).

إن حجم المجلس يمكن أن يكون سمة مهمة لهيكل المجلس، فال المجالس الكبيرة يمكن أن توفر التوسيع الذي من شأنه أن يساعد الشركات على ضمان الموارد الحاسمة والحد من بيئة عدم التأكيد، من ناحية أخرى، مشاكل التنسيق والاتصال واتخاذ القرارات التي تعيق أداء الشركة تزيد بزيادة عدد الأعضاء (Tanna et.al, 2008).

ج- ثنائية الرئيس التنفيذي CEO duality

إن المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤديان وظيفتين مختلفتين في البنك، لذا من الأفضل أن يكون هناك شخصين مختلفين لهذه المنصبين حتى يتتوفر توزيع واضح للمسؤوليات على المستوى الأعلى للبنك، وحتى تكون هناك استقلالية وتوازن في السلطة.

ولقد أيدت لجنة كاديري وجهة النظر السابقة، واعتبرت أن الممارسة غير مرغوب فيها لأنها تعطي شخص واحد سلطة أكثر من اللازم ضمن عملية اتخاذ القرار (Gadbury,1992).

2- هيكل الملكية Ownership Structure

يمثل هيكل الملكية جانب مهم في آليات حوكمة الشركات الداخلية التي من خلالها يكون للمالكين "المواهمين" تأثير مباشر على تركيب المجلس، حيث تمثل آلية حيوية في حوكمة شركات.

وتشير الأدبيات المختلفة لحوكمة الشركات إلى وجود علاقة بين هيكل الملكية والأداء، وعادة ما تنظر إلى الملكية بطرق مختلفة مثل ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية وملكية المستثمرين وغيرها (Krivogorsky,2006).

أ- كبار المساهمين Large Shareholders

من الشائع النظر إلى تركيز الملكية كآلية حوكمة شركات في الأدب الأكاديمي.

فعندما تتركز ملكية الشركات العامة في أيدي قلة من كبار المساهمين سواء أفراد أو مؤسسات، سوف يكون لديهم كلاً من الحافز والسلطة لمراقبة عمليات الشركة وكفاءة الإدارة الأمر الذي قد ينعكس على تحسين الأداء . (Kim et. AL,2007)

من جانب آخر فإن تركيز الملكية في المصادر يمكن أن يكون له أثر سلبي على أدائها، فالمصادر مع هيكل أكثر تركيزاً معرضة إلى مخاطر أعلى لمحفظة القروض، التي يمكن أن تستخدم لخدمة كبار المالكين، وهذا مثال يفسر ما يمكن أن يتربّط على تركيز الملكية من تضارب للمصالح بين المالكين والمودعين في المصرف .(Barako and Tower, 2007)

من منظور الحكومة، إن المدراء مع حصة أسهم كبيرة قد يختلفون عن المدراء المعينون وبشكل خاص في دوافعهم وحوافزهم المالية، فالمدراء المالكون سوف لن يستفيدوا فقط مالياً من أجورهم في إدارة المصرف، لكن أيضاً كمساهمين سوف يكافئون على الأداء الجيد من خلال مطالباتهم في أرباح المصرف وزيادة قيمة رأس ماله. من ناحية أخرى فإن تعيين مدراء قليلي أو لا يمتلكون أسهم، سيكون تعويضهم الرئيسي يأتي من خلال رواتبهم، ونتيجة لذلك فإن المدراء المستأجرين لن يكون لهم نفس الحافز لتعظيم قيمة ثروة المساهمين، كما أن سلوكهم قد لا يخدم مصالح مالكي المصرف .(Spong and Sullivan, 2007)

الملكية الأجنبية - Foreign ownership

إن الأدلة على أثر الملكية الأجنبية على أداء المصارف غير متوافقة. العديد من الدراسات التي تركزت في البلدان المتقدمة تشير إلى أن المصارف ذات الملكية الأجنبية أقل كفاءة من المصارف المحلية، وفي المقابل، الدراسات التي تناولت أداء المصارف في سياق البلدان النامية تشير إلى أن المصارف ذات الملكية الأجنبية تحقق مستوى عالي من صافي هامش الفائدة وصافي أرباح عالية مقارنة بالمصارف المحلية.

د-الملاكية الحكومية Government Ownership

إن الملكية الحكومية للمصارف قد ينظر إليها من منظور تموي بحيث تسهل تخصيص الائتمان للمشاريع الإستراتيجية طويلة الأجل والمرغوبة اجتماعياً والتي قد لا تحصل على تمويل لها من القطاع الخاص ومن ثم فالمصارف الحكومية قد تمول مشاريع ليست على درجة من الكفاءة ولكنها مرغوبة سياسياً، الأمر الذي قد يترتب عليه أن الملكية الحكومية للمصارف عادة ما تربط مع عدم الكفاءة والأداء المنخفض للمصارف، علاوة على ذلك فإن الملكية الحكومية للمصارف توجد مجالاً لتشجيع ونشر المسؤولية السياسية التي تتعكس سلباً على أداء هذه المؤسسات . (barko , tower , 2007)

ثانياً: آليات الحكومة الخارجية :

1- الحماية القانونية legal protection

تعد الحماية القانونية من أهم آليات الحكومة الخارجية، وهي منظومة من القوانين التي تحكم نشاط الشركات، ويتحدد في ضوئها درجة الحماية للمستثمرين، أن الاختلافات عبر البلدان في هيكل الملكية وأسواق رأس المال والتمويل وسياسات توزيع الأرباح كلها تتعلق بدرجة الحماية القانونية للمستثمرين من نزع الملكية من قبل المدراء والمساهمين المسيطرین (Hassan et.al, 2007).

ويحصل المساهمون الدائرون على مجموعة متنوعة من أشكال الحماية القانونية، التي تختلف باختلاف البلدان إن معظم الاختلافات في أنظمة الحكومة حول العالم نابعة عن الاختلافات في طبيعة الالتزامات القانونية التي يجب على المدراء تجاه المساهمين، بالإضافة إلى الاختلافات في كيفية تنفيذ تلك الالتزامات.

2- الإشراف والرقابة التنظيمية Supervision and regulatory oversight

تخضع المصارف لدرجة كبيرة من الإشراف التنظيمي، حيث تواجه المصارف سيطرة مختلفة بالمقارنة بالشركات غير المالية نظراً لوجود التعليمات والرقابة المشددة.

وتأخذ آلية الإشراف والرقابة التنظيمية أشكال متعددة منها الرقابة التنظيمية من خلال متطلبات كفاية رأس المال حيث تعمل كآلية حوكمة قد تساعد في تحسين التوافق بين مصالح المساهمين والمنظمين وبالتالي توفير الإمكانيات للاعتماد بشكل أكبر على المساهمين بدلاً من الرقابة التنظيمية لضمان أمان المودعين، الأمر الذي من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند المصارف ذاتها، إن متطلبات كفاية رأس المال تستخدم لضمان أن تكون القواعد الرأسمالية للمصارف جيدة، إن المصارف ذات الرسملة الجيدة ينظر إليها على أنها أمنة نسبياً، وهذا بدوره يقلل من تكلفة الاقتراض وبالتالي تحسين الكفاءة (Zulkafli and Abdul samad , 2007).

5-الدراسات السابقة

1- دراسة Reaz , 2004

سعت الدراسة إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على أداء المصارف في بنغلاديش ، وتمثلت آليات الحكومة التي تم اختبار تأثيرها في هيكل الملكية، ومجلس الإدارة، وعقود المدراء التنفيذيين والحوافز ، والتحقيق والإفصاح، وتوصلت الدراسة بشكل عام إلى وجود تأثير ملحوظ لتلك العناصر على أداء المصارف، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن سوء السيطرة من قبل حملة الأسهم الرئيسين ومجالس الإدارة كان له عواقب وخيمة على أداء المصارف العامة والخاصة المحلية، وان قلة الشفافية في المصارف المحلية ارتبطت بأداء غير مرضي لتلك المصارف، في حين أن المصارف الأجنبية التي اتسمت بإجراءات حوكمة سليمة كارتفاع مستوى الشفافية وقوة المسائلة والرقابة على المدراء التنفيذيين استطاعت تحقيق أداء أفضل مقارنة بالمصارف المحلية.

2- دراسة Adelegan, 2005

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات الحكومة الداخلية والخارجية المستخدمة في المصارف النيجيرية، وقد ركزت الدراسة على ثلاث سمات للحكومة تمثلت في تركيب وقيادة مجلس الإدارة واستخدام اللجان الفرعية للمجلس وعلاقة المصرف بالمراجع الخارجي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ارتفاع نسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجالس إدارة المصارف، وتعاظم إمكانية فصل دور رؤساء مجال الإدارة عن المدراء التنفيذيين لتلك المصارف مقارنة بدراسات مماثلة على عينة من الشركات المدرجة في سوق نيجيريا ، وكذلك تعاظم التأكيد على المدراء غير التنفيذيين المستقلين والذي يتوقف مع الفرضية التي تشير إلى إن المصارف تتجه لتعويض ضعف آليات الحكومة الخارجية من خلال تقوية آليات الحكومة الداخلية.

على المدراء التنفيذيين لتلك المصارف مقارنة بدراسات مماثلة على عينة من الشركات المدرجة في سوق نيجيريا ، وكذلك تعاظم التأكيد على المدراء غير التنفيذيين المستقلين والذي يتوقف مع الفرضية التي تشير إلى إن المصارف تتجه لتعويض ضعف آليات الحكومة الخارجية من خلال تقوية آليات الحكومة الداخلية.

3- دراسة Williams and Nguyen , 2005

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الحكومة وأداء المصارف التجارية في جنوب شرق آسيا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الخصخصة للمصارف والتوجه في مجال المصارف الأجنبية إعادة الهيكلة للأنظمة المصرفية تأثيرها على أداء المصارف، حيث أن المصارف التي تم خصخصتها ارتبطت بربحية أعلى مقارنة بالبنوك الأخرى ، ولم تتوصل الدراسة إلى نتائج واضحة فيما يتعلق بالمصارف التي تم الاستحواذ عليها

من مصارف أجنبية، حيث أن ربحيتها لم تكن الأفضل، وفي حين حققت المصارف ذات الملكية الأجنبية أداء أعلى، فإن المصارف المحلية اتسمت بضعف في كفاءة ربحيتها.

٤- دراسة Barako and Tower , 2007

إن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار اثر عدد من خصائص هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات على أداء المصارف الكينية، وقد استخدمت الدراسة عدد من المتغيرات المستقلة للتعبير عن هيكل الملكية، والمنتقلة في ملكية مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية، والملكية الحكومية، والملكية من قبل المؤسسات، بينما استخدمت الدراسة كلا من معدل العائد على الاستثمار ومعدل القروض غير العاملة لقياس أداء لمصرف، أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام وجود تأثير كبير لهيكل ملكية المصرف على أدائه المالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط هام وسلبي على الأداء المالي للمصرف، في حين ارتبطت الملكية الأجنبية بشكل قوي وإيجابي مع أداء المصرف، بينما لم يوجد تأثير للمساهمين المؤسسيين على الأداء.

٥- دراسة Cooper , 2008

هدفت الدراسة إلى تغطية الفجوة في البحوث المتعلقة بحوكمة الشركات في المصارف الأمريكية، حيث أن معظم البحوث عن حوكمة الشركات تركزت على الشركات العامة في القطاع الصناعي، في حين هذه الدراسة تم التركيز على هيكل الحكومة من خلال اختبار كلا من آليات مجلس الإدارة ومكافآت التنفيذيين في عينة من المصارف التجارية الخاصة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن لتمثيل الداخليين في مجلس الإدارة تأثير إيجابي على مكافآت كلا من التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة ، ولأن تركيز الملكية الإدارية في المصارف الخاصة يميل إلى أن يكون عالي، لذا يمكن للداخليين السيطرة على المصرف كما أن التقديم والرقابة التنظيمية تتعلق فقط بأداء المصرف و لا تتعلق بهيكل المجلس أو مخطط التعويض compensation schemes، حيث يكون تأثيرها على مثل هذه القرارات ضعيف، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن مشكلة عدم تماثل المعلومات محدودة بين الإدارة والمالكين في المصارف الخاصة، ويكون للداخليين التحكم و اتخاذ القرارات التي تعظم من ثروتهم ، وليس بالضرورة أن يكونوا متاثرين برد فعل المراقبين الخارجيين.

٦- دراسة ramiz,2010

حوكمة الشركات وأداء المؤسسات المالية في باكستان

هدفت الدراسة معرفة اثر متغيرات حوكمة الشركات في متغيرات الأداء المالي، والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : أن هناك تأثيرا واضحا لحوكمة الشركات في اداء القطاع المصرفي الباكستاني سواء الإسلامي أو التقليدي، وإن وجود هيئة رقابة شرعية يؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

7- دراسة Hamadi, 2012

هدفت الدراسة بمقارنة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، وأثر متغيرات الحوكمة في أداء المصارف خلال الفترة من 2000 - 2009، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : ان هناك اختلافات جوهرية بين الحوكمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما أن هناك اختلافات بين الحوكمة في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، كما توصلت الدراسة إلى أن مصاريف مجلس الإدارة تؤثر سلبا في عائد المصارف الإسلامية ، وإن خصائص هيئة الرقابة الشرعية لا تؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي لفرضن الدراسة

منهجية الدراسة :

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة الرئيسية والتي يبلغ عددها 19 مصرفًا، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من 4 مصارف تجارية مساهم رئيسية وهي مصرف الأمان، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري، ومصرف الواحة. وقد تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية للفوائيم المالية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة من عام 2008-2012.

الاساليب الاحصائية المستخدمة :

لأغراض هذا البحث، تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للقيام بعملية التحليل الاحصائي وقد تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية :

- تحليل الانحدار المتعدد لدراسة اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- اختبار T

- معامل تضخم التباين لدراسة العلاقة الخطية المداخلة في نموذج الانحدار المتعدد.

متغيرات الدراسة

متغيرات حوكمة الشركات (المتغيرات المستقلة)

1- حجم المجلس :

يتمثل حجم المجلس في إجمالي عدد أعضائه، إن عدد أعضاء المجلس على علاقة بما يمكن القيام به من قبل المجلس من رقابة ونشاط السيطرة، إن الربط بين حجم المجلس وتغيير أداء الشركات يمكن أن ينشأ بسبب مشاكل الاتصال والتنسيق لدى المجالس كبيرة الحجم ومشاكل الوكالة، تم قياس حجم المجلس بواسطة اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة.

2- الملكية الإدارية :

إن المدراء والأعضاء اللذين لهم حصة أسهم كبيرة قد يختلفون عن المدراء والأعضاء المعينون بشكل خاص في دوافعهم وحواجزهم المالية ، فالمدراء المالكون سوف لن يستقيدوا فقط مالياً من أجورهم في إدارة المصرف ، وإنما كمساهمين أيضاً سباقاً لآداء الجيد من مطالباتهم في أرباح المصرف وزيادة قيمة رأس ماله ، كما يمكن أن يكونوا آلية رقابة فعالة تهدف إلى الحد من سلوك المخاطر الأخلاقية لمدراء المصرف ، وتم قياس الملكية الإدارية في الدراسة الحالية بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا CEO أو رئيس مجلس الإدارة أحد كبار المساهمين في المصرف .

3- الملكية الأجنبية :

تشير الدراسات إلى أنه عندما تزيد الملكية الأجنبية عن مستوى معين فإن الملكية الأجنبية ربما تحاول أو تطلب إدارة عليها تبني عمليات واستراتيجيات إدارية معينة بما يؤدي إلى تعظيم العوائد على استثماراتها، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى أداء مصافي عالي، وتم قياسه في الدراسة الحالية بمتغير وهمي يأخذ (1) إذا يوجد مساهم أجنبي يمتلك مالا يقل عن 10%، و (صفر) لما عدا ذلك.

4- الملكية الحكومية :

إن المنشآت المملوكة للدولة تعاني عدم الكفاءة في استخدام الموارد، ويترتب على خسائرها المستمرة استنزاف لموارد الدولة، وبالتالي حرمان المجتمع من تخصيص هذه الموارد في استخدامات بديلة، كما أن مديرى هذه المنشآت لهم أهدافهم الخاصة المختلفة تماماً عن تلك الأهداف الاجتماعية، ولعل ذلك وغيره ما يبرر عدم كفاءة المنشآت

المملوكة للدولة وفي نفس الوقت الاتجاه نحو خصوصيتها، وقد تم قياس الملكية الحكومية بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت المساهمة الحكومية في المصرف لا تقل عن 10%， و(صفر) لما عدا ذلك.

5- معدل كفاية رأس المال :

إن وجود قطاع مصري كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية ومنها توصيات لجنة بازل، إن الرقابة التنظيمية من خلال متطلبات كفاية رأس المال تعمل كآلية حوكمة تسهم في التوفيق بين مصالح المساهمين والمنظمين بما يكفل أمن المودعين، كما تساعد المصادر في رفع كفاءة رأس مالها بما يؤدي إلى تحسين أدائها والحد من مخاطر أنشطتها، ونظرًا لعدم توافر البيانات التفصيلية في القوائم المالية الخاصة باحتساب نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، لهذا سيعتمد باحتساب معدل كفاية رأس المال من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

6- مؤشرات الأداء المالي للمصارف (المتغيرات التابعة)

7- معدل العائد على الأصول (ROA):

إن الهدف الرئيسي لمدراء المصرف هو الاهتمام بمصالح المساهمين، ويتجلّى ذلك في تعظيم العائد على استثمار حملة الأسهم، ويرتبط معدل العائد على الأصول بربحية المصارف، حيث يعبر عن مقدار الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المصرف، ويعكس كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية تم حساب العائد على الأصول بقسمة صافي الربح على القيمة الإجمالية للأصول، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من القوائم المالية للمصارف وذلك عن الفترة التي تغطيها الدراسة والمحددة بخمس سنوات، والتي تبدأ من العام 2008 وحتى العام 2012.

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يفسّر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المساهمين، ويرتبط هذا المعدل بكفاءة البنوك، حيث يعبر عن كفاءة الإدارة في توليد الربح لحملة الأسهم وتم حساب هذا المعدل كما يلي :-
$$ROE = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من القوائم المالية للمصارف وذلك عن الفترة التي تغطيها الدراسة والمحددة بخمس سنوات، والتي تبدأ من العام 2008 وحتى العام 2012.

2- معدل الديون غير العاملة (NPR) :

تشير الديون غير العاملة Non-performing loans (التسهيلات غير المنتظمة) إلى كل التسهيلات التي تسفر عملية فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو الفوائد أو كليهما، ولا يوجد لدى المصرف ما يغطيها من ضمانات كافية عالية الجودة وقابلة للتبديل في آجال قصيرة.

ويعكس معدل الديون غير العاملة مدى نجاح سياسة المصرف الإنثانية، وحجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة الإنثانية للمصرف، وتم حساب هذا المعدل من خلال بقسمة قيمة السلف والتسهيلات غير المنتظمة على إجمالي القروض.

وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من القوائم المالية للمصارف وذلك عن الفترة التي تغطيها الدراسة والمحددة بخمس سنوات، والتي تبدأ من العام 2008 وحتى العام 2012.

اختبار فرض الدراسة:

يشير فرض الدراسة إلى أنه " لا تؤثر آليات الحكومة على الأداء المالي للمصارف الليبية " ولغرض اختبار هذا الفرض جرى تكوين ثلاثة نماذج لانحدار المتعدد لتأثير آليات الحكومة كمتغيرات مستقلة على أداء المصارف كمتغير تابع ممثلاً بثلاثة مؤشرات هي معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حق الملكية ROE، ومعدل الديون المعدومة NPA.

1- تأثير آليات الحكومة على معدل العائد على الأصول ROA (النموذج الأول) :

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis بافتراض أن المتغير التابع هو معدل العائد على الأصول ROA في حين تمثل آليات الحكومة المتغيرات المستقلة، وينظر الجدول رقم (1) تفاصيل نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين آليات الحكومة ومعدل العائد على الأصول ROA.

جیچ ک دنما (1) ماتھی نہ تھوکی لامخون دلک لمعنخ می مانیج دلک حلقا ب دلعنکی لامعنخ عوی لا شک ROA

VIF	Tolerance	P لمحب	T معناد	لنكى لامنند	لنكى لمحب
		0,000	10,780	60,053	لختا
0,107	0,905	0,001	3,980	6,113	لنكى بى لاجىي
1,014	0,986	0,003	-5,256	-30,615	لنكى بى لاجىي
1,014	0,986	0,001	-4,840	-168,240	حجلا لىچ ر وللنجاب

المصدر: من أعداد الباحث

- ومن خلال استقراء الأرقام الواردة في الجدول (1) يتضح ما يلى :-

أكّدت النتائج المتعلّقة باختبار صلاحية نموذج الانحدار المقدّر للعلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المستقلة حول مدى وجود مشكلة الازدواج الخطى Multicollinearity باستخدام Tolerance value ومعامل تصخيم التباين (Variance Inflation Factor) أنّ جميع قيم VIF أقل من 10، كما أنّ قيم (Tolerance) في حدود المسموح به أي أعلى من 0.10 مما يعني أنّ نموذج الانحدار المتعدد لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطى بين المتغيّرات المستقلة .

أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن آليات الحكومة الأكثر تأثيراً والتي تثبت معنويتها وهي الملكية الأجنبية بحيث بلغت قيمة T المحسوبة 3.980 وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001، الملكية الإدارية حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-5.256) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.003، حجم مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-4.840) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001.

وجود علاقة طردية بين آلية الملكية الأجنبية ومعدل العائد على الأصول ROA، ووجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وكلاً من آلية الملكية الإدارية، آلية حجم مجلس الإدارة.

2-تأثير آليات الحوكمة على معدل العائد على حق الملكية ROE (النموذج الثاني)

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** بافتراض أن المتغير التابع هو معدل العائد على حق الملكية **ROE** في حين تمثل آليات الحوكمة المتغیرات المستقلة، ويظهر الجدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين آليات الحوكمة ومعدل العائد على حق الملكية **ROE**.

جنهك دفلا (2) متنى ثمه حوكى لامعنى دلوك لمعنخ يى ملكوك فوك حهقلب هلمعنى لامعنى عكر و ح فلك لكفي، ROE.

VIF	Tolerance	P لمحیہ	ئی خناد T	لعدکی لامحند	ئی لمحیہ
		0.000	18.171	43.029	لکھتا ہے
1.125	0.889	0.000	3.225	1.915	لکھی بیلچھیہ
1	1	0.000	-14.409	-19.391	لکھی بیلچھیہ
1	1	0.001	-6.582	-162.376	مزابھیہ دار لکھی

المصدر من إعداد الباحث

ومن خلال استقراء الأرقام الواردة في الجدول (2) يتضح ما يلي :-

أكّدت النتائج المتعلّقة باختبار صلاحية نموذج الانحدار المقدّر للعلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المستقلة حول مدى وجود مشكلة الإزدواج الخطّي Multicollinearity باستخدّام Tolerance Value ومعامل تضخم التباين Tolerance Factor (VIF) أنّ جميع قيم VIF أقلّ من 10، كما أنّ قيم Variance Inflation Factor (VIF) حدود المسموح به أي أعلى من 0.10، مما يعني أنّ نموذج الانحدار المتعدد المقدّر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطّي بين المتغيّرات المستقلة.

أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن آليات الحكومة الأكثر تأثيراً والتي ثبت معنويتها وهي الملكية الحكومية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 3.225 وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001، الملكية الإدارية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 14.409 - وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001، نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت قيمة T المحسوبة 6.582 - وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001 .

ووجود علاقة طردية بين آلية الملكية الحكومية ومعدل العائد على حق الملكية ROE، في حين توجد علاقة عكسية بين الملكية الإدارية ومعدل العائد على حق الملكية ROE، كما توجد علاقة عكسية بين نسبة كفاعة رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية ROE.

3-تأثير آليات الحكومة على معدل الدين غير العاملة (النموذج الثالث) :

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد Aanalysis Multiple Regression بافتراض أن المتغير التابع هو معدل الديون غير العاملة NPR في حين تمثل آليات الحكومة المتغيرات المستقلة، ويظهر الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين آليات الحكومة ومعدل الديون غير العاملة NPR.

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين آليات الحكومة ومعدل الديون غير العاملة

VIF	Tolerance	P كمبيو	T ختائيد	لحد كى لامتحناد	كى لتفينه نه
		0.011	3.895	223.110	كى لعن احلىكتا
1.125	0.889	0.004	-5.212	-23.243	كى لقى بيكى حفهي
1.014	0.986	0.007	-4.331	-37.716	كى لقى بى لانجىي
1.014	0.986	0.030	-3.008	-171.169	حج لنج رى لانجىب

المصدر من اعداد الباحث

أكدت النتائج المتعلقة باختبار صلاحية نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حول مدى وجود مشكلة الازدواج الخطى Multicollinearity باستخـدام Tolerance value ومعامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، أن جميع قيم VIF أقل من 10، كما أن قيمة Tolerance في حدود المسموح به أي أعلى من 0.10 مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطى بين المتغيرات المستقلة .

أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن آليات الحكومة الأكثر تأثيراً والتي ثبتت معنويتها وهي الملكية الحكومية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 5.212- وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,004 ، الملكية الإدارية حيث بلغت قيمة T المحسوبة 4,331- وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,007 ، حجم مجلس الإدارة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 3,008- وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,030 .

وجود علاقة عكسية بين معدل الديون غير المدعومة **NPR** وكلا من الملكية الحكومية، والملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة.

وبعد استعراض الباحث لنتائج نماذج الانحدار المتعدد، يمكن القول بصفة عامة أن نتائج النماذج الثلاثة تؤيد التوقعات النظرية لمتغيرات آليات الحكومة من حيث تأثيرها على الأداء المالي للمصارف، حيث من خلال استقراء نتائج هذه النماذج يستنتج الباحث ما يلي:

تأثير معدل العائد على الأصول بمتغيرات آليات الحكومة المتمثلة في الملكية الأجنبية، والملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على الأصول.

تأثير معدل العائد على حق الملكية بمتغيرات آليات الحكومة المتمثلة في الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، نسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على حق الملكية.

تأثير معدل الديون غير العاملة بمتغيرات آليات الحكومة المتمثلة في الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل الديون غير العاملة.

تنفق تلك النتائج مع نتائج دراسة كلا من (Barako and tower, 2007)، دراسة (Ramiz, 2010)، دراسة (Cooper, 2008) حيث توصلت تلك الدراسات إلى وجود علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل الديون غير العاملة، وبين متغيرات آليات الحكومة التالية : الملكية الأجنبية، الملكية الإدارية، حجم مجلس الإدارة، الملكية الحكومية، ونسبة كفاية رأس المال.

أسفرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن عدم تأثر مؤشرات الأداء المالي للمصارف الليبية بمتغيرات آليات الحكومة التالية : استقلالية مجلس الإدارة ، و وجود ملاك كبار ، وتختلف هذه النتائج مع دراسة (Adelegan, 2005) التي أثبتت وجود تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة ووجود ملاك كبار على أداء المصارف.

لـقـز لـكـشـت

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يأتي :

تأثير معدل العائد على الأصول ROA بمتغيرات آليات الحكومة المتمثلة في : الملكية الأجنبية، الملكية الإدارية، وحجم مجلس الإدارة، هذا بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على الأصول .ROA

تأثير معدل العائد على حق الملكية ROE بمتغيرات آليات الحكم المتمثلة في : الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، نسبة كفاية رأس المال، هذا بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على حق الملكية ROE.

تأثير معدل الديون غير العاملة NPR بمتغيرات آليات الحكومة المتمثلة في : الملكية الحكومية، والملكية، الإدارية، وحجم مجلس الإدارة، هذا بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل الديون غير العاملة NPR .

أسفرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن عدم تأثر مؤشرات الأداء المالي للمصارف المالية بمتغيرات آليات
الحكومة التالية : استقلالية مجلس الإدارة، و وجود ملاك كبار.

وفي ضوء النتائج السابقة لنماذج الانحدار يمكن قبول الفرض البديل جزئياً أي انه تؤثر آليات الحكومة على الأداء المالي للمصارف الليبية.

توصيات الدراسة :

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية :

تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف الليبية من خلال تطوير القوانين والتشريعات الرقابية اللازمة لتطبيقها كمنهاج تعمل به المصارف من أجل تحسين أدائها المالي.

حتى المصادر على أهمية الحكومة من خلال تحقيق الشفافية ومنح حق مساعدة إدارة المؤسسة من أجل تحقيق
الحماية للمساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

العمل على تطوير أداء الجهاز المصرفى وتطبيق المعايير الدولية من خلال وجود نظام فعال وقدر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية المصرفية.

1. خدھیس ختم جنح د (2007) حفظیک سدقۃ خهد لج ری لخچب یتھخ ک لشند غایع دلی ب.
 2. ح لخ پسند ف علیمیعک حفظیک سدقۃ لخچن دلک جلیع ب لقہ مب لشند.
 3. پیخھی دی لح زم آلح (2005) حفظیک سدقۃ لقہ مب لشند.
 4. پک لع بخیک لشندی فلخی دلکی ب مٹا حفظیک لشند ڈ 2002.
 5. ڈونہد ہمسعدن ة لشند غایع طئاب لدقذی فھول الکید 2008 - 2012.

1. Abdul hadi Zulkafli and Fazilah Abdul Samad ,2007,Corporate governance and performance Firms :evidence from Asian Emerging Markets ,Advances in Financial Economics, vol, 12.

2. Bob Tricker,2003 ,Essential Director, Profile Books ltd , UK..
3. David Hillier and Patrick mccolgan,2006, An Analysis of changes in Board structure during corporate Governance Reforms, European Financial Management, Vol. 12, no. 4.
4. Dulacha G. Barako and greg tower,2007. Corporate Governance and Bank performance :Does ownership matter ? Evidence from the Kenyan Banking sector, corporate ownership and control/ vol. 4, issue 2, winter.
5. Elizabeth webb cooper,2008, monitoring and governance of private banks, the Quarterly Review of Economics and Finance.
6. Ingrid bonn et.al,2004,Effects of Board Structure on Firm performance: A Comparison Between Japan and Australia, Asian Business & Management, , No.3.
7. Jeswald W .Salacuse and Henry J.Braker , 2002,corporate Governance in The Uncc Region .
8. Jonathan R. Macey and Maureen O'Hara,2003.**The Corporate Governance of Banks**, FRBNY Economic policy Review, April.
9. Ramiz ur rehman : **corporate Governance and performance of financial institutions in Pakistan**, the Pakistan Development Review,2010
10. Kenneth A. Kim et.al . 2007,**Large shareholders,board independence, and minority shareholder rights**:Evidence from Europe,Journal of corporate Finance.
11. Kenneth Spong and Richard J . Sullivan,2007,**corporate governance and bank performance**, Benton E. Gup,2007,corporate Governance In Banking A Global perspective, Edward Elgar publishing Limited.
12. M . Masrur Reaz,2004,**Linking corporate Governance and Bank performance** :Evidence from Bangladesh, North South University .Bangladesh , working paper.
13. Olatundun J . Adelegan ,2005 , **internal and External Governance mechanism**: evidence from the Nigerian Banking industry , corporate ownership &control/vol2,issue3,spring.
14. Benton E .Gup , 2007, **corporate Governance in Banking A global perspective**, Edward Elgar publishing limited.
15. Hamadi matoussi : **is corporate Governance Different for Islamic Banks?** Acomparativ Analysis between The GCC Context and The SEA Context, Working paper,2012
16. Sailesh Tanna et.al ,2008 ,**the effect of board size and composition on the efficiency of UK banks**.
17. Shijun Cheng ,2008 , **Board size and the variability of corporate performance**, Journal of Financial Economics.
18. Cadbury Report ,1992 **Committee on the Financial Aspects of corporate Governance**.

Perceived importance and actual use of “CAATs” among auditors in Libya

Abdelfatah Omran Tumi. (A lecturer at Azzaytuna University)

Abstract:

Previous research suggest that auditors perceive several applications as important, but they use them infrequently (Janvrin, et al., 2008). This research aims to investigate the perceived importance and actual use of Computer Assisted Audit Techniques (CAATs) among auditors in Libya. Sixty two auditors were surveyed in this study, and a cluster sample of nine banks and oil and gas companies were contacted and interviewed. Based on quantitative and qualitative analysis of our data, results show that auditors perceive several applications as important, but use them infrequently. In addition, auditors use CAATs more often in clerical work i.e. reporting and audit documentation than in any other audit tasks. This lack of use of CAATs in other audit tasks can be attributed to auditors' low levels of information technology (IT) skills.

Introduction:

The adoption of advanced computer and communication technologies has become necessary for businesses to become and remain competitive in today's marketplace. These technologies bring many advantages to organisations (see: Rezaee et al., 2002). The introduction of an IT-based accounting system will have a major impact on an entity's internal controls (ICs) and IT-based accounting systems have created opportunities for increasing the reliability of ICs in an IT-based accounting environment (Al-Fehaid, 2003). Although auditors were initially concerned about the implications of IT for assessing risk and planning the engagement (Bell et al., 1998), if ICs are well designed and operate effectively, the auditor can feel reasonably assured that any material errors or irregularities will be prevented, or detected and corrected, as data goes through the system; they can therefore be fairly confident that financial statements will be free of material misstatements (Porter, et al., 2008).

The adoption of IT-based accounting systems has moved the auditing environment away from paper-based and manual systems, and different skills and methods are now required to perform an audit in such an environment (Ariwa and Eseimokumoh, 2008; Janvrin, et al., 2009). Changes in the ways in which external auditors perform their audits, handle electronic audit evidence, consider the use of computer and CAATs and

conduct continuous audits (CAs) have led to the need to pay more attention to ICs, the need for more educated and experienced auditors to operate in this new environment and, in some cases, the need for IT audit specialists or information system auditors to be employed (El-Safty, 2009).

The dependence on IT controls has been formally recognised in the Public Company Accounting Oversight Board's Auditing Standards. ISA 315 and 330 and in the US, Statement of Auditing Standards (SAS) No. 109 requires auditors to understand the risks inherent in the IC environment and to specifically assess the effect of IT on these risks (IFAC, 2012; Rechtman, 2009). Moreover, ISA 315 and SAS No. 94 addresses the effects of IT on IC and on auditors' understanding of IC, including the necessary evaluation of control risk (IFAC, 2012; AICPA, 2001), and proposes that IT auditors are assigned to assist in the audit of complex computer environments (Brazel and Agoglia, 2007). This may call for the use CAATs to evaluate risks and conduct tests.

The research problem

Business entities, the Audit Bureau (AB) and audit firms (AFs) in Libya, as in many other countries in the region, are increasingly utilising IT solutions to gain a competitive position in the marketplace and to provide better services. Audit clients' use of IT has raised many issues related to data security and access controls, data integrity, disappearance of (or difficulty of accessing) audit trails and sufficient segregation of duties. Clients' use of IT may affect auditors in several ways in deciding which audit approaches and methods to use in order to test ICs. One of important considerations is the extent to which they will use CAATs in their audit process.

At present, no Libyan regulations exist which mandate or even suggest acquiring IT qualifications or undergoing continuous training in related skills, deploying IT specialists, conducting CA or the use of CAATs. These choices with regard to the ways in which auditors in AFs and the AB conduct their audits raise the following research questions: How auditors rate the importance of IT applications in audit tasks? To what extent they use them? What are main differences between two groups of auditors (AB and AFs) in dealing with IT? These two areas of investigation were limited to the following questions:

- 1- Does the use of IT have a positive impact on auditing?
- 2- To what extent has audit automation been adopted within the AB and AFs in Libya?
- 3- To what extent is IT utilisation for audit assignments affected by the size of the AFs, the nature of the audit task, and/or the auditor's affiliation, age and experience?

- 4-** Are there any differences between the perceived importance and levels actual use of technology in audit tasks?

Aims of the research

This paper seeks to investigate the impact of the current use of IT applications in audit clients' accounting systems on financial audit processes, and will investigate the contrast of the impact of IT on audit function and on auditors' behaviour between the two groups of the AB and AFs. Thus, the paper aims to investigate the following areas of interest:

First: The IT adoption by auditors in Libya and its perceived implications on those auditors and audit function, and this area includes investigating auditors' use of IT, and the possible positive impact which IT may have on the audit function.

Second: Auditors' behaviour in relation to the adoption of IT and this area of investigation includes: **1-** The relationships between the utilisation of IT by auditors, and AF size, audit client size, the nature and complexity of audit task, and auditors' affiliation (AB/AFs), age and experience.

2- Differences between the perceived importance and levels of actual use of technology, mainly CAATs, in audit tasks.

The literature review:

The use of IT provides opportunities for some accountants, however, it may endanger the practice of others (Xiao, *et al.*, 1996). When considering IT's impact on ICs and audits, IT can be seen as "a source of increased control over information and business processes or as a potential source of audit problems" (Bell *et al.*, 1998: 13). ISA 215 and SAS No. 94 identifies potential benefits from IT in the effectiveness of ICs, but also recognises that IT poses specific risks to ICs, including a possible over-reliance on systems that process data inaccurately, the processing of inaccurate data, or both; also, the problems of unauthorised access to data; and potential loss of data are apparent (IFAC, 2012; Beard and Wen, 2007). Auditors are increasingly concerned about the implications of IT for assessing risk and planning their engagement: "IT has a direct impact on control risk and may preclude the auditor from performing a purely substantive audit" (Bell *et al.*, 1998: 14).

The adoption of IT-based accounting systems has changed the auditing environment, moving it away from paper-based and manual systems, and requiring

different skills and methods to perform an audit in such environments (Ariwa and Eseimokumoh, 2008; Janvrin, *et al.*, 2009). These changes create a need to pay more attention to ICs and a need for more educated and experienced auditors to deal with such an environment and, in some cases, the need for IT audit specialists or information system auditors, reflecting the ways in which external auditors perform their audits, handle electronic audit evidence, and consider the use of computers and CAATs (El-Safty, 2009). The remaining of the literature review part will discuss the CAATs, the association of firm size with IT use and perceived importance, the perceived importance and actual use of technology.

Computer-Assisted Auditing Techniques (CAATs)

Generally, CAATs are defined as techniques that use the computer as an audit tool, and are utilised in conducting auditing procedures (Debreceny *et al.*, 2005). According to Lin and Wang (2011: 777), CAATs refer to “*various tools, technologies, and software that help auditors to conduct control and confirmation tests, analysis and verification of financial statement data, and continuous monitoring and auditing*”. CAATs are used to capitalise on the advantages they might bring to audit effectiveness and efficiency and to help auditors to overcome the challenges of rapid advances in client IT usage (Curtis and Payne, 2008; Janvrin, *et al.*, 2008). For example, CAATs may automatically execute audit tests which had previously been manual in nature, reducing audit hours for the task, making it possible to test the entire population rather than a sample, and greatly increasing the reliability of conclusions based on that test (AICPA, 2001).

SAS No. 94 states that auditors should use CAATs when testing automated controls in certain types of IT environment (Cerullo and Cerullo, 2003). In addition, ISA 300 appendix provides examples of matters the auditor may consider in developing the overall audit strategy and planning audits, these include the influence of IT on the audit procedures, as well as the accessibility of data and the expected use of CAATs (IFAC, 2012). CAATs can assist auditors in conducting control and compliance tests, the analysis and verification of financial statements data, and CA (Lin and Wang, 2011). Lin and Wang (2011) point out that auditors can be more independent by using CAATs in financial auditing, and less reliant on information and financial personnel. CAATs enable auditors to shorten the auditing hours required, and achieve better cost effectiveness.

The association of firm size with IT use and perceived importance:

The plentiful resources available for big audit firms may enable them to obtain and implement superior IT and employ IT specialist to a larger extent than do non-big audit firms. Thus, these resources should add to and facilitate improved audit process leading to better audits (Janvrin *et al.*, 2008). Riemenscheider *et al* (2003) find that IT adoption is driven by the availability of firm resources. Previous research find that IT use is more extensive in Big 4 firms compared with smaller firms. Actually, regulators are concerned that small audit firms may not be able to compete with large firms in terms of IT environment, resulting in potential economic barriers, and audit effectiveness and efficiency issues (U.S. General Accounting Office, 2003). Janvrin *et al*'s (2008) results show that the perceived importance and actual use of IT vary by audit firm size. Their results suggest that auditors employed by Big 4 are more likely to use IT applications and rate their importance higher than auditors from non-big firms for several applications. Similarly, auditors from Big 4 firm are more likely to use some applications and rely on IT specialists than those from non-big firms.

The perceived importance and actual use of technology

As discussed earlier, IT has a significant impact on clients controls, and has its impact on audit process, and several academic papers investigated the use of IT in audit firms. Several studies have investigated auditors' acceptance and use of IT in emerging countries. Al-Fehaid's (2003) studied the influence of information technology on audit risk in Saudi Arabia, and his results suggested that auditors with IT-skills can bring many competitive advantages to their AF and to them as auditors and may increase the trust felt by clients and financial report users, in addition to bringing in additional consultation income.

However, Al-Fehaid's (2003) results suggest that the level of auditors' IT skills in Saudi Arabia was precluding them from using CAATs, and his results show that 60 per cent of Saudi auditors used auditing around the computer and did not use CAATs. In addition, external auditors thought that IAs were not competent to audit IT-based accounting systems. Al-Fehaid's (2003) results suggest that small- and medium-sized AFs could not afford the cost of employing IT specialists. Training is another issue as the majority of auditors in Saudi Arabia were found had not attended any training courses related to auditing IT-based accounting systems, and he suggested that the cost of training was not offset by the level of audit fee which could be charged by small- and medium-sized AFs in Saudi Arabia.

Bierstaker *et al* (2003) examined the trend of internal auditors' use of technology, and they examined the extent to which internal auditors use software for a variety of audit tasks. Results of their research suggest that software is used most frequently for data mining and analysis and tests of online transactions, and least frequently for continuous transaction monitoring, e-commerce privacy and integrity control. Less apparent increase were also identified for most of audit tasks considered.

Debreceny *et al.* (2005) qualitatively investigated the actual use of Generalised Audit Software (GAS) in substantive testing in audits of banks in Singapore, and used an in depth interview method. They sought to understand the possible reasons for limited usage of GAS in auditors' substantive testing. Their study concluded that IAs in banks use GAS, but only to a limited extent for the purposes of the extraction of samples, and the verification of the completeness and accuracy of data. GAS is frequently used in special investigation audits. Auditors were found to be more concerned about testing the compliance and effectiveness of IC compared to substantive testing. Difficulties in using GAS along with concerns about its cost-effectiveness were found to hinder usage of GAS. However, it was also found that external auditors tended not to use GAS due to the perceived inapplicability of GAS to the nature of investigating financial statement assertions or the extent or quality of computerised ICs maintained by banks in Singapore (Debreceny *et al.*, 2005).

Ariwa and Escimokumoh (2008) investigated the impact of IT-based accounting systems on audit risk in Nigeria. Their results suggest that the introduction of IT is linked with the disappearance of the audit trail, making it difficult for auditors to trace the transactions from source documents to financial statements. Their results suggest that some auditors in Nigeria depend on the comparison between input and output of client's system (auditing around the computer), and that this does not help them to detect program errors which do not appear in the computer output reports.

El-Safty (2009) investigated the auditing practice in electronic environment in Egypt from an actor-network theory perspective, and her results suggest that auditors in Egypt did not consider that they are not competent enough to deal with advanced electronic systems, and therefore they do not often seek IT specialist assistance. Nevertheless, her results indicated that auditors found it difficult to employ qualified IT specialists, and to retain such skilled staff in a problematic job.

However, few studies have been undertaken to compare the perceived importance and actual use of technology among auditors. Janvrin, *et al* (2008) examined the perceived importance and actual use of IT across a diverse group of audit firm and across several

audit applications, and sought to identify and relationship between the audit firm, nature of audit task, and the use of technology. Their results show that auditors use IT specialists infrequently, even by auditors who examine clients with complex IT. In addition, auditors perceive several applications (e.g. fraud review) as important, but use them infrequently.

Research methodology and methods

The intent of this mixed methods study is to investigate the difference between perceived importance of CAATs and actual use of them , and the study utilizes triangulation in different aspects of its investigations. The questionnaire seeks to survey auditors' opinions and attitudes towards IT and its impact on their audits, to identify any positive impact of IT on the audit function, to discover any relationship between the audit firms' size and the auditors' experiences with the use of IT in their audits, and to investigate whether the use of IT is related by following factors: the AF's size, the audit client's size, the auditor's affiliation, age and experience, and the audit task and its complexity. At the same time, conducting interviews is deemed to be important in raising the validity and reliability of the findings, by minimizing the bias of either of the quantitative and qualitative methods. The reason for combining both quantitative and qualitative data and methodology is to reach more participants and better understand this research problem through a convergence of both quantitative, broad numeric trends, and the detailed views offered by qualitative interviews.

As the current research involves collecting data from auditors, who are usually very busy professionals, it was decided that a combination of both qualitative and quantitative research approaches was the most appropriate way to increase the chance of collecting large volume of data, due to being able to offer options (e.g. either a questionnaire or an interview) for respondents to opt for as they deem suitable. Bryman and Bell (2011) state that a qualitative method can offer significant contextual information that complements the findings of larger quantitative study; in addition a qualitative method may facilitate the interpretation of the relationship between variables. This can be seen in understanding the results of weak correlation between auditors' self-estimated IT levels, and their use of computers and most advanced CAATs, by the over-confidence of their IT skills which can be suggested by comparing results from questionnaire with those from interviews.

Nevertheless, it has some disadvantages related to the significant effort and expertise needed to adequately study a phenomenon with two separate methods and the

difficulties of comparing results and resolving any discrepancies which might arise (Creswell, 2009), and can also be time consuming and expensive (Collis and Hussey, 2009). To limit these disadvantages, in the present study, the questionnaire is designed to be the main instrument distributed to external auditors, and the conducting of semi-structured interviews with other external auditors, IAs, and the acting director of the Libyan Auditors and Accountants Association (LAAA).

Considering possible ways of administering questionnaires, it was felt that conducting an email questionnaire would be the cheapest, and that it also has the advantage of greater speed, in the case of AFs. The agreement of sample members to participate in the survey was requested, and their email addresses were then gathered. By this, it could be certain that the right person had been reached. Moreover, the response rate may be higher using this process.

Table1 Participants in the research

Participants	Data collection method	Number of participants
Audit firms	Online questionnaire	32
Audit firms	Delivery and collection delivery questionnaire	14
Audit Bureau	Delivery and collection delivery questionnaire	26
internal auditors	Face to face, semi-structured interview	9
Audit firms	Face to face, semi-structured interview	5
LAAA – The Acting Director	Face to face, semi-structured interview	1
Total		87

An email invitation was sent to the participant's email address and the receiver could not redirect the questionnaire link to another person by forwarding the email, meaning that the questionnaire link could only be accessed by the target participant's email. This offers the assurance that only the research sample members would be reached. Technical issues were also dealt with by emailing or phoning participants during the

data collection period. Ethical considerations were taken into account in conducting this research in an honesty and integrity manner.

Semi-structured interviews were also conducted to gather different stakeholders' perspectives regarding the impact of IT on the audit process. Those parties included IAs, the LAAA acting director. The use of semi-structured interviews enabled the researcher to modify the order and wording of the questions, to give illustration and ask clarifying questions in order to gain more detailed information about a particular answer and to explore new subjects that arose from a certain answer (Collis and Hussey, 2009). Several interviews were conducted via telephone while other interviews were conducted face to face, depending on convenience, as shown in table1.

Results:

By comparing the size of Audit Bureau (AB) and audit firms (AFs), it can be seen in Table 2 that AFs are disadvantaged in terms of their size, compared to the AB. This may mean that they are unable to afford the use of efficient IT. However, the number of employees in the AB and its branches is much larger than the AFs, which may reflect a clear difference in their financial ability. The number of employees in banks is large as well; Jumhouria Bank alone, for example, has around 5,800 employees (Jumhouria Bank, 2013).

Table 2Number of employees in the audit firms

Group identification (Audit Bureau- Audit Firm)		Frequency	Valid Per cent
Audit firms	Valid	Fewer than 5	25
		5-15	21
		16-25	4
		More than 25	6
		Total	56
			100.0

Most AFs are owned by the auditor who manages his/her firm and part of its audit staff is usually outsourced, as stated by three respondents who completed the questionnaire. However, the number of qualified auditors in the AB is much higher than those in the AFs, and may give an advantage to the AB in terms of the number of qualified auditors who can contribute to different audit tasks.

However, 10 IAs, on average, work in each department, which may to some extent reflect the work load they deal with. The number of qualified IAs in these organisations

may not precisely reflect their financial ability, but may reflect their reliance on traditional methods in auditing which require more employees to conduct the work, as will be seen later. Nevertheless, the size of these organisations is a reason, in terms of their financial ability and volume of transactions, to use more IT in their accounting systems and also therefore by their IAs.

Previous research has provided different results regarding the impact of firm size on the use of IT. While Omoteso's (2006) results did not prove any significant correlation to exist between AF size and the use of IT for audit assignments, El-Mnawi (2005), Janvrin, *et al* (2008), Janvrin, *et al* (2009), and Manson *et al.* (1998) linked the use of IT with firm size. In addition, according to Chaney, *et al* (2004), big AFs are expected to invest more than small firms in IT, training and facilities, enabling them to audit large-scale and complex clients more efficiently. Furthermore, Janvrin, *et al* (2008) found that auditors in the Big 4 firms are more likely to ascribe greater ratings to performance expectancy and facilitating condition factors than is the case for those in smaller firms.

To explore any relationship between the AF size and the proportion of clients who use IT-based accounting systems, the correlation is measured. The results are shown in the next table. In line with Al-Fehaid's (2003) study, table3 indicates a positive moderate significant relationship, which suggests that large AFs have more clients who use IT-based accounting systems than smaller firms do. This could be attributed to the nature of the big AFs, which enables them to attract larger and more complex audit clients. This is consistent with the findings by Chaney, *et al* (2004) which showed that big AFs usually invest more in technology, training and facilities, enabling them to efficiently audit large and relatively complex companies.

Table 3 Correlation between AF size and the proportion of clients who use IT- based accounting systems

			Proportion of clients that uses IT-based accounting systems
Spearman' s rho	Number of qualified auditors in the office (firm)	Correlation Coefficient	.310*
		Sig. (2-tailed)	.023
		N	54

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Thus, larger AFs in Libya seem to be superior in terms of having more clients with IT-based systems; this creates a need to allocate more resources to invest more in IT, and suggests individual accountants to consider practicing the profession in medium or large size, and it is important that the LAAA encourages them to do so, in order to afford the investment that enables them to attract big clients with relatively complex systems as more complex IT systems are developed around the globe.

The results in table 4 show that the auditors employed by larger AFs are more likely to rate their IT skills more highly than their counterparts in smaller AFs. This may be due to the relative financial advantage of larger firms, meaning that they are more able to attract and recruit IT-skilled auditors, compared to small firms. In addition, larger AFs made computers more available to auditors, as suggested by a positive correlation coefficient of 0.226 between the AF size and auditors' access to computers.

Table 4 Correlation between the AF size and auditors' IT skills level

			Participants' rating of their IT skills
Spearman's rho	Number of qualified auditors in the office (firm)	Correlation Coefficient	.296*
		Sig. (2-tailed)	.027
		N	56

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

The differences between the mean of two groups of external auditors were tested by Mann-Whitney U test, which is considered to be the relevant test, as the data is ordinal and the two samples are independent, which suggests the conduct of a nonparametric test.

Table 5 Mann-Whitney U test for differences between the AB and AF auditors' rating of their IT skills

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Ranks	Audit Bureau	26	34.46	96.00
	Audit Firm	56	44.77	2507.00
	Total	82		
Test Statistics ^a	Mann-Whitney U		545.000	
	Wilcoxon W		896.000	
	Z		-2.031	
	Asymp. Sig. (2-tailed)		.042	

Mann-Whitney U test results show that the difference between the means of the self-rating of IT skills for the auditors in each of the two groups is significant at $\alpha= 0.05$; this means that auditors in AFs rank their IT skills more highly than their counterparts in the AB do. These results support the relevance of contingency theory in understanding IT skills and suggest that acquiring IT skills is contingent upon the size of AF, as Table indicates, and the auditor's affiliation (i.e. AB or AF), as shown in Table .

Auditors' access to computer system

Answers of questionnaire show that 92.8 per cent of the respondents from AFs have access to their own computers, whereas relatively fewer auditors (69.2 per cent) in the AB use computers. Despite considering their IT skills above the averages of others, surprisingly, only 22.2 per cent of IAs have their own computers to use at their desks, meaning that IAs have the lowest average for access to computer systems. One interviewed IA said: "We do not have computers for auditors to work with, even the head of department. There should be computers. We are compelled to use employees' computers. They are cooperating well, but sometimes they are busy" (IA3).

Table 6 Mann-Whitney U test for difference between the auditors' average access to computer system

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Ranks	Audit Bureau	26	34.46	896.00
	Audit Firm	56	44.77	2507.00
	Total	82		
Test Statistics ^a	Mann-Whitney U		545.000	
	Wilcoxon W		896.000	
	Z		-2.031	
	Asymp. Sig. (2-tailed)		.042	

a. Grouping Variable: The group identification (Audit Bureau- Audit Firm)

The difference between the mean of access for external auditors was also tested to find out whether there was a significant difference between the two groups of external auditors. Results from table 6 show that the difference between the mean of access for external auditors was found to be statistically significant at $\alpha=0.05$. That is, auditors' access to computers in AFs is higher than that of their counterparts in the AB. This

availability of computers for auditors in AFs may partly explain why these auditors consider that they have higher IT skills than those in the AB.

The use of computer in audit tasks

The Man-Whitney U test in this table suggests significant differences between the means of the use of computer in audit tasks by auditors in AFs and by those in the AB. This result validates the finding that the extent of using computers for audit tasks is contingent upon the auditor's affiliation (AB/ AF), and that auditors in AFs use computers in audit tasks more often than their counterparts in the AB do.

**Table 7 Mann-Whitney U Test for differences in computer use in audit tasks
between AFs and the AB**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Ranks	Audit Bureau	26	30.06	781.50
	Audit Firm	56	46.81	2621.50
	Total	82		
Test Statistics ^a	Mann-Whitney U		430.500	
	Wilcoxon W		781.500	
	Z		-3.072	
	Asymp. Sig. (2-tailed)		.002	

a. Grouping Variable: The group identification (Audit Bureau- Audit Firm)

In summary, the results suggest that auditors in AFs rank their IT skills higher than those in the AB and have access to, and use, computers in audit tasks more often than their counterparts in auditors in the AB, which may indicate weaknesses in the AB training and utilisation of CAATs which could help auditors to conduct their audits in a shorter time and to improve audit quality. The AB, in particular, needs to place more emphasis on investment in CAATs and IT related training, as the AB is superior in terms of financial ability, and it deals with large audit clients, which puts more pressure on it to provide professional service, protect its members from litigation risk and to preserve public confidence.

Considering the frequencies of *often* and *always*, the responses show that participating AFs auditors use CAATs the most when reporting and documenting audit work, followed by data analysis and substantive testing. This is consistent with Janvrin, et al.'s (2008) results, which suggested that auditors use CAATs more in several specific tasks, including reporting.

Although reporting is at the top of tasks in which CAATs is used in the AB group, it is followed by data analysis, substantive testing, and documentation; when comparing the mean of use, it can be noticed that clerical work, represented in reporting and documentation tasks, is at the top of audit tasks in which CAATs are most used, in both the AB and AF groups.

It is apparent, however, that the mean of use among the AF group is higher than that in the AB, for all audit tasks. To test the significance of such a difference, a Mann-Whitney U test is conducted and the results are presented table 8. This table indicates that the average use of CAATs by AFs auditors is higher than the level of use by the AB auditors. This difference is significant for the use of CAATs in audit documentation, data analysis, and substantive testing, while it is insignificant for other tasks.

Table 8 Mann-Whitney U test for difference between means of AB and AFs' use of CAATs in several audit tasks

Audit task	Rank					Test Statistics		
	Group	N	Mean Rank	Sum of Rank	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Z	Asymp. Sig(2-tailed)
The use of CAATs in audit planning	AB	21	29.29	615.00	384.000	615.000	-1.498	.134
	AFs	47	36.83	1731.00				
	Total	68						
The use of CAATs in IC assessment	AB	21	28.55	599.50	368.500	599.500	-1.708	.088
	AFs	47	37.16	1746.50				
	Total	68						
The use of CAATs in audit documentation	AB	20	25.35	507.00	297.000	507.000	-2.465	.014
	AFs	47	37.68	1771.00				
	Total	67						
The use of CAATs in data analysis	AB	21	26.79	562.50	331.500	562.500	-2.239	.025
	AFs	47	37.95	1783.50				
	Total	68						
The use of CAATs in performing substantive tests	AB	21	26.98	566.50	335.500	566.500	-2.171	.030
	AFs	47	37.86	1779.50				
	Total	68						
The use of CAATs in fraud detection and investigation	AB	19	27.29	518.50	328.500	518.500	-1.719	.086
	AFs	47	36.01	1692.50				
	Total	66						
The use of CAATs in reporting	AB	21	30.26	635.50	404.500	635.500	-1.249	.212
	AFs	47	36.39	1710.50				
	Total	68						

Thus, it can be said that AFs auditors use CAATs significantly more than AB auditors in audit documentation, data analysis, and substantive testing, and thus, that auditors' usage of CAATs in audit documentation, data analysis, and substantive testing is contingent upon their affiliation (AB/ AF).

This result has three main implications; first, that the AB may need to be aware of their shortcomings with regard to using CAATs, and make a greater effort to utilise these techniques in the audit process, to improve audit efficiency and effectiveness. Secondly, auditors in the AB and AFs may need to look at the potential of CAATs in further areas than those in which they are currently using CAATs, for example, audit planning, fraud investigation and fraud detection. Thirdly, auditors' limited use of CAATs in several audit tasks may be due to their low level of IT skills, and their perceptions of the applicability of the CAATs which can and should be used in these tasks, which is consistent with the findings of Debreceny *et al.* (2005), who suggested that external auditors tended not to use GAS due to the perceived inapplicability of GAS to the nature of investigating financial statement assertions. This result is in line with that of Al-Fehaid (2003), who found that the level of auditors' IT skills in Saudi Arabia was precluding them from using CAATs.

In general, although the majority of the participating auditors thought that their IT skills were at least adequate, and quite a large proportion of auditors in the AB and AFs have their own computer, the majority of the auditors did not often use the computer in audit tasks in general. As mentioned in the literature review chapter, Venkatesh *et al.* (2003) developed a model to analyse the reasons behind the low average of IT usage and to develop expectations for future usage. This lack of IT usage will be further investigated later in the present study, utilising the model mentioned.

The perceived positive impact of IT on audit function

Generally, most auditors agree on the positive impact of techniques upon different aspects of auditing, as shown in table 9 and the interviewed academics and auditors also agreed about this positive impact. All the interview responses were in agreement with the positive impact of CAATs on auditors' performance, and saw CAATs as important tools for risk assessment, fraud detection and investigation. The responses also showed agreement that CAATs could save time and effort for tests of controls and substantive tests.

However, when comparing the agreement percentages with regard to the statements in the table, it can be seen that more AFs auditors expressed positive

opinions on the usefulness of CAATs than their counterpart AB auditors, in different areas such as their satisfaction with their performance, their career development, offering auditors competitive advantages over those who do not use CAATs, and saving time devoted to substantive testing. In addition, more auditors in AFs than in the AB thought that refusal to use CAATs could lead to low audit quality, while more auditors in the AB had a positive opinion of the importance of CAATs in risk assessment, fraud detection and fraud investigation, compared to those in AFs.

Table 9 shows the difference between the two groups of auditors with regard to their views on the impact of their use of CAATs from different aspects. Results show that although the auditors' opinions were not significantly different with regard to most aspects, a statistically significant difference with regard to the impact of CAATs on auditors' satisfaction about their performance, and on the impact on their career development was shown by the Mann-Whitney U test. Auditors in AFs have a more positive opinion than those in the AB on the impact CAATs on their satisfaction with their performance and career development. Table 9 shows that the respondents had different opinions on these issues; however, several answers validate the others, for example, the impact on audit quality and auditors' careers. Auditors largely expressed the view that the use of CAATs increases the quality of their audit tasks and increases their professional competence, for example 90.9 per cent of auditors in the AB and 86.3 per cent of those in AFs agreed that CAATs increase the quality of audit function.

To further investigate whether auditors in the AB and those in AFs have significantly different opinions on the positive impact of CAATs, a Mann-Whitney U test was run and its outputs are shown in table9. The results show that the perceived importance of CAATs differs between AB and AFs. There is a significant difference in responses regarding the fourth and sixth questions, at $\alpha=0.05$. This means that more auditors in the AB thought that audit automation increased auditor independence, while more auditors in AFs thought that the use of CAATs increased the scope of their professional expertise. These two differences are found to be statistically significant. Otherwise, there was no significant difference between auditors in the AB and those in AFs in their perceptions of the impact of CAATs on the other areas. In other words, auditors in the AFs are more cautious when it comes to the use of CAATs, as they seem to believe that this use may undermine their independence. With regard to the

impact of CAATs on the scope of their professional expertise, auditors in AFs express more positive opinions than those in the AB.

These differences may reflect the different experiences they have had with CAATs, which is usually reflected in a positive attitude. This is in line with Blank and Dutton's (2012) results which suggested that some users tend to have less experience with the internet and to be more critical about the role of technology in society.

Table 9 Mann-Whitney U test for the difference between the means of the AB and AFs' perceptions of the impact of CAATs generally and in several tasks

Audit task	Rank				Test Statistics			
	Group	N	Mean Rank	Sum of Rank	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Z	Asymp.Sig (2-tailed)
The refusal of an audit firm to use CAATs could lead to low quality audits	AB	19	31.92	606.50				
	AFs	48	34.82	1671.50	416.500	606.500	.572	.567
Total	67							
The use of CAATs improves auditor's satisfaction about his/her performance	AB	19	23.84	453.00				
	AFs	48	38.02	1825.00	263.000	453.000	-3.077	.002
Total	67							
The increased use of CAATs in audit process has aided participant's career development	AB	18	24.97	449.50				
	AFs	47	36.07	1695.50	278.500	449.500	-2.388	.017
Total	65							
The use of IT for audit tasks gives you advantages over your colleagues who do not use IT	AB	19	30.50	579.50				
	AFs	48	35.39	1698.50	389.500	579.500	-1.034	.301
Total	67							
CAATs are important for risk assessment	AB	24	40.88	981.00				
	AFs	52	37.40	1945.00	567.000	1945.000	-.705	.481
Total	76							
CAATs are important for fraud detection	AB	24	42.44	1018.50				
	AFs	52	36.68	1907.50	529.500	1907.500	-1.108	.268
Total	76							
CAATs are important for fraud investigation	AB	23	38.39	883.00				
	AFs	52	37.83	1967.00	589.000	1967.000	-.110	.912
Total	75							
CAATs save time and effort devoted to tests of controls	AB	24	39.21	941.00				
	AFs	52	38.17	1985.00	607.000	1985.000	-.211	.833
Total	76							
CAATs save time and effort devoted to substantive tests	AB	24	39.29	943.00				
	AFs	52	38.13	1983.00	605.000	1983.000	-.243	.808
Total	76							

To conclude, the responses show that auditors regard IT as having a positive impact on audit in general. Although auditors generally have good performance expectations of IT, only around 40 per cent of the participating auditors said they used computers in audit tasks in general. Auditors thought that CAATs have a positive impact on the audit function and on themselves as auditors and agreed that CAATs improve audit quality, and save some of the time and effort devoted to tests of controls and substantive testing.

In addition, auditors generally agree that CAATs bring competitive advantages to individual auditors and their firms, that their use improves auditors' satisfaction levels with regard to their own performance, increasing the scope of their expertise, and increasing their professional competence.

These findings are in line with Omoteso's (2006) results, which suggested that IT benefits the audit process and enhances audit efficiency and effectiveness. They are also in line with Janvrin, *et al.*, (2008), as the results suggest that auditors perceive several applications as important, although they infrequently use them. In this regard, auditors show considerable agreement on the importance of CAATs in risk assessment, fraud detection and investigation. However, in line with the previous literature, although most of the auditors in the AB perceived IT as important for fraud detection and investigation, they did not often actually use CAATs for these tasks.

Finally, auditors in both the AB and AFs generally have similar positive opinions on the use of CAATs. With regard to the impact of CAATs, auditors in AFs express more positive opinions than those in the AB. However, although auditors in AFs are more positive about the effects of IT on their satisfaction with their performance, career development, and the scope of their professional expertise, they are more cautious about the impact CAATs may have on their independence.

Discussion:

The results suggest that although the vast majority of auditors thought that their IT skills were at least adequate and they have access to their own computers, only half of the auditors use computers in audit tasks, in general. The correlation results also suggest that the higher the level of IT skills which an auditor possesses, the more often s/he is expected to use a computer in audit tasks. This result highlights the importance of training, which may impact positively on auditors' IT skills and their use of CAATs

to improve audit effectiveness and efficiency, and also validates the result given below regarding the negative impact of the difficulties which auditors may face in their use of CAATs.

In light of contingency theory, the results of this study suggest that several attributes of IT usage are contingent upon several different factors. The results show that the acquisition of IT skills is contingent upon the auditors' affiliation (AB/ AF) and the size of the AF. Auditors in AFs, on average have a higher level of IT skills than their counterparts in the AB. Moreover, more AF auditors than AB use a computer in audit tasks in general, and this difference is found to be significant. In addition, the results suggest that accessing computers is contingent upon the auditor's affiliation, and that computers are more available for auditors' use in AFs than they are in the AB. Furthermore, auditors' usage of CAATs in conducting several tasks is also contingent upon their working affiliation. Although the average use of CAATs is low, auditors in AFs use CAATs significantly more than those in the AB, in audit documentation, data analysis, and substantive testing. These results raise the question why the AB lags behind AFs in terms of facilitating auditors' use of computers in audit tasks, despite its superior financial capabilities.

In addition, auditors in larger AFs consider their IT skills to be greater, and use computers, to some extent, more often than those in smaller AFs. This result is consistent with prior studies by El-Mnawi (2005), Janvrin, *et al* (2008a), Janvrin, *et al* (2009). For example, Janvrin, *et al*'s (2009) results show a positive relationship between the size of the AF and the assistance of IT specialists in the US, and suggest that auditors from Big 4 firms use several CAATs and rely on IT specialists more often than their counterparts in non-Big 4 firms. In addition, large AFs are found to have a greater proportion of clients with IT-based accounting systems than small AFs. Thus it is important for individual auditors in Libya to consider working in large audit firms in order to compete with regard to their ability to use CAATs, utilise the assistance of IT specialists, and to attract larger clients with relatively complex IT-based systems. It is also important that the LAAA encourages individual auditors to do so, in order to develop their skills, deliver quality services and maintain public confidence in the accounting profession in general.

In consistent with Omotoso's (2006) findings, the results of this research suggest that the use of CAATs is contingent upon the audit client's size, the nature of the audit task, and the task complexity. Auditors were found to use CAATs more often when dealing

with larger clients. In addition, auditors found that the clerical work represented in reporting and documentation benefits most from the use of CAATs in both the AB and AF groups. Furthermore, the results suggest that auditors use CAATs more often when undertaking complex audit tasks, compared to simple tasks.

While only around 40 per cent of Libyan auditors surveyed said they used a computer in audit tasks in general, these auditors widely agreed on the positive impact of CAATs on the audit function and on themselves as auditors. Generally, they strongly agreed on the positive impact which CAATs have on saving the time and effort devoted to tests of controls, and agreed on the relative advantage use of CAATs gives to AFs, as well as the competitive advantage IT gives to individual auditors in their professional competence, saving time and effort devoted to substantive tests, assisting auditors in risk assessment and generally furthering their career development. However, the results also suggest that although auditors in the AB perceive CAATs as important for fraud detection and investigation, they do not often use CAATs for these tasks. This result is in line with that of Janvrin, *et al* (2008), who found that despite the fact that auditors perceived several applications as important, including fraud review, they did not frequently use them. Thus, these results suggest auditors in the AB and AFs need to be more familiar with CAATs and to use them in different audit tasks including tests of controls, substantive tests, data analysis, and fraud detection and investigation, especially in complex IT environments, in order to develop the quality of their audits and to meet international standards and public expectations.

More specifically, a large proportion of auditors need to become more aware of the positive and negative impact on their independence when using CAATs in their audits, as most auditors look at CAATs from one side only. Some auditors agree on the positive impact of CAATs on auditors' independence and admire the advantages audit automation gives to auditors to make decisions more objectively. Others may be aware of the probable dependency on the client's system, when conducting some automated audit work, and its consequent negative impact on their independence. Thus, it is useful for auditors to become aware of independence issues related to the use of CAATs and that their conduct of CA addresses these issues.

The results suggest that AFs are trying to overcome the lack of training among their staff by requiring them to acquire the IT skills needed, in order to take part in auditing in an IT environment, while the AB needs to make more effort to catch up. A number of auditors, including the acting director of the LAAA, pointed out that Law 116 does

not require auditors to have continuing training in IT or any other fields; in addition, the LAAA does not assist auditors in receiving valuable training, and these are two additional perceived reasons why many auditors do not take IT related training (Acting director of the LAAA, interview).

To conclude, the AB, the LAAA and academics should take heed of their responsibilities in developing the accounting and auditing profession in Libya in order to catch up with new technologies by facilitating access to suitable IT related training. In addition, local auditing standards should be issued to fill the gap in the accounting and auditing standards.

Conclusion:

This research contributes to the debate in the literature regarding the impact of IT on auditing, and provides a thorough insight which brings together issues related to the ways in which auditors deal with their clients and the skills required. This study is presumed to be useful to auditors and might help to provide an understanding of the perceived impact of CAATs on audit tasks and auditors, and the actual use of CAATs, which may help improve the quality of financial audits in Libya and other developing countries. The knowledge from this research adds to work by Omoseto (2006), Janvrin *et al.* (2008) and Ahmi and Kent (2013), which has previously suggested that auditors are using CAATs more in clerical work *i.e.* reporting and audit documentation than in any other audit tasks. This lack of use of CAATs in other audit tasks can be attributed to auditors' low levels of IT skills, a finding which is consistent with Al-Fehaid's (2003) results.

The current findings add substantially to our understanding of the impact of IT on the audit process, and it is the first to compare the perceptions of private auditors and public auditors regarding the impact of IT on the audit process, and the results show several significant differences between these groups.

ملخص الدراسة:

الدراسات السابقة تشير إلى أن المراجعين يرون عدداً من تطبيقات الكمبيوتر مهمة، ولكنهم يستخدمونها بشكل متكرر، هذا البحث يهدف إلى استقصاء أهمية تقنيات المراجعة المساعدة بالكمبيوتر لدى المراجعين الليبيين واستخدامهم الفعلي لها. اثنان وسبعون مراجعاً تم استقصاء آرائهم في هذه البحث، بالإضافة إلى خمسة عشر مقابلة شخصية تم إجراؤها مع مراجعين داخليين لشركات

كبيرة، وللرئيس التنفيذي لنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين. اعتماداً على التحليل الكمي الذي تم إجراؤه لبيانات الدراسة، تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة، حيث تشير النتائج إلى أن المراجعين يرون عدة تطبيقات مراجعة مهمة، ولكنهم لا يستخدمونها بشكل متكرر. بالإضافة إلى ذلك، المراجعين يستخدمون تقنيات المراجعة المساعدة بالكمبيوتر بشكل أكبر في العمل المكتبي، مثل إعداد التقارير والتوثيق مقارنة بغيرها من مهام المراجعة. هذا القصور في استخدام تقنيات المراجعة المساعدة بالكمبيوتر في المهام الأخرى يمكن أن يعزى إلى انخفاض مستوى مهارات المراجعين في استخدام الكمبيوتر.

References:

- 1- Ahmi, A. and S. Kent (2013), The utilisation of generalized audit software (GAS) by external auditors. **Managerial Auditing Journal**, 28(2) pp. 88-113.
- 2- Al-Fchaid, A. (2003) **An investigation of the influence of information technology on audit risk: An empirical study in Saudi Arabia**. Unpublished Doctoral Thesis. Loughborough: Loughborough University.
- 3- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2001), **Statement of Auditing Standards No. 94. The effect of information technology on the auditor's consideration of internal control in a financial statement audit**. New York NY: AICPA.
- 4- Ariwa, E. and K. Eseimokumoh (2008), Financial informatics enterprise and audit risk in developing Economy. **Journal of Yasar University**, 3 (11), pp. 1509-1533.
- 5- Beard, D., and II. Wen (2007), Reducing the threat levels for accounting information systems. **The CPA Journal**, 77 (5), pp. 34-42.
- 6- Bell, T., W. Knechel, J. Payne and J. Willingham (1998), An Empirical Investigation of the Relationship Between the Computerization of Accounting Systems and the Incidences and Size of Audit Differences. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 17 (1), pp. 13-38.
- 7- Bierstaker, J., P. Burnaby and J. Thibodeau (2001), The impact of information technology on the audit process. **Managerial Auditing Journal**, 16(3), pp. 159-164.
- 8- Blank, G. And W. Dutton (2012), Age and trust in the internet: The centrality of experience and attitudes toward technology in Britain. **Social Science Computer Review**, 30(2), pp. 135-151.
- 9- Brazel, J. and C. Agoglia (2007), An examination of auditor planning judgements in a complex accounting information system environment. **Contemporary Accounting Research**, 24 (4), pp. 1059-1083.
- 10-Bryman, A. and E. Bell (2011), **Business research methods**. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press.
- 11-Cerullo, M. and J. Cerullo (2003), Impact of SAS No.94 on computer audit techniques, **Information Systems Control Journal**, (1) Available online at: <http://www.isaca.org/Journal/Past-Issues/2003/Volume-1/Documents/jpdf031-ImpactofSAS94onComputer.pdf> [accessed 18th June 2010]
- 12-Chancy, P., D. Jeter and L. Shivakumar (2004), Self-selection of auditors and audit pricing in private firms. **The Accounting Review**, 79 (1), pp. 51-72.

- 13-Collis, J. and R. Hussey (2009), **Business research: A practical guide for undergraduate and postgraduate students**. 3rd ed. London: Palgrave Macmillan.
- 14-Creswell, J. (2009), **Research design: qualitative, quantitative and mixed method approaches**. London: Sage.
- 15-Creswell, J. (2009), **Research design: qualitative, quantitative and mixed method approaches**. London: Sage.
- 16-Curtis, M. and F, Payne (2008), An examination of contextual factors and individual characteristics affecting technology implementation decisions in auditing. **International Journal of Accounting Information Systems**, 9(2), pp. 104-121.
- 17-Debreceny, R., S. Lee, W. Neo and J. Toh (2005), Employing generalised audit software in the financial services sector. **Managerial Auditing Journal**, 20 (6), pp. 605-618.
- 18-El-Mnawi, K. (2005), **The development of e-commerce technology adoption in Libya: Evidence from the Libyan oil and gas industry**. Unpublished PhD Newcastle: The University of Northumbria.
- 19-El-Safty, M. (2009), **Auditing in electronic environment from an actor-network theory perspective: Case of Egypt**. Unpublished PhD thesis. Hull: University of Hull.
- 20-IFAC (2012), **Handbook of International Quality Control, Auditing review, other assurance, and related services pronouncements**. 2012 Ed. Vol.1 IFAC: New York. Available online at: http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/2012%20IASB%20Handbook%20Part%20I_Web.pdf [accessed 17th September 2013]
- 21-Janvrin, D., Bierstaker, J. & Lowe, D.J. (2008), **An Examination of Audit Information Technology Use and Perceived Importance, Accounting Horizons**, 22 (1), pp. 1-21
- 22-Janvrin, D., J. Bierstaker and J. Lowe (2009), **An investigation of factors influencing the use of computer-related audit procedures**. Journal of Information Systems, 23 (1), pp. 97-118.
- 23-Lin, C. and C. Wang (2011), **A selection model for auditing software**. **Industrial Management and Data Systems**, 111(5), pp. 776-790.
- 24-Omoteso, K. (2006), **The impact of information and communication technology on auditing**. Unpublished PhD thesis. Leicester: De Montfort University.
- 25-Porter, B., J. Simon and D. Hatherly (2008), **Principles of external auditing**. 3rd ed. West Sussex: John Wiley.
- 26-Rechtman, Y. (2009), **Evaluating software risk as part of financial audit**. **The CPA Journal**, 79(6), pp. 68-71.
- 27-Rezacc, Z., A. Sharbatoghli, R. Elam and P. McMickle (2002), **Continuous Auditing: building automated auditing capability**. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 21 (1), pp. 147-163.
- 28-Riemenschneider, C., D. Harrison, and P. Mykytyn, Jr (2003), **Understanding IT adoption decisions in small businesses: Integrating current theories**. **Information and Management**, 40 (March), pp. 269-285.
- 29-U.S. General Accounting Office (2003), **Public accounting firms: Mandated study on consolidation and competition**. Available at: <http://www.gao.gov/new.items/d03864.pdf>.

- 30- Venkatesh, V., M. Morris, G. Davis and F. Davis (2003), User acceptance of information technology: Toward a unified view. **MIS Quarterly**, 27 (3), pp. 425-478.
- 31- Wolfe, C., E. Mauldin and M. Diaz (2009), Concede or deny: Do management persuasion tactics affect auditor evaluation of internal control deviations? **The Accounting Review**, 84 (6), pp. 2013-2037.
- 32- Xiao, Z., J. Dyson and P. Powell (1996), The impact of information technology on corporate financial reporting: A contingency perspective. **The British Accounting Review**, 28(3), pp. 203-227.
- 33- Jumhouria Bank, (2013), available at: <http://www.ibank.ly/AboutUs.asp> accessed at: 20:12 on 7th October 2016.

"الليبية" هي نتاجٌ لمخاضٍ طويٰل من الجهد والتجارب والأحلام والرؤى تبلورت في ظروف وضمن إستحقاقاتٍ بل وتحدياتٍ رأيت على ما كان مُؤملاً من الجامعة القيام به تجاه البحث العلمي وقضاياها.

لكن حبنا لبلادنا والرغبة في التفاعل والاستجابة لأنينها وحزينها كان هو الهاجس الذي أطلق العنان لهذا المارد للإنطلاق، عليه يكون بسلاماً لكثيرٍ من العلل، ويكشف الغطاء عن كثيرٍ من الخير نحْسَه ولا نتحسّنه.

وها هي إصداراتنا تتواتي في حمى عدد من القيم السامية أبرزها الصدق والشفافية في المعلومة، وأن لا نهوض لأمة إلا بالبحث عن الحقيقة.

فيما أهل العلم والمعرفة البدار البدار، خدمة لمجتمعكم وتحقيقاً لطموحاته في الرقي والمنعنة والإزدهار.

أسرة التحرير



الإصدار الرابع - 2017

